# التأسيس

## في نسبة كتاب سُليم بن قيس

الشيخ
حُسَين عَلي المُصطفى






بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م



المركز الإسلامي الثقافي

لبنان ـ حارة حريك ـ مجمع الإمامين الحسنين عليهما السلام

هاتف: ٠١/٥٥٧٠٠٠ ـ ٠١/٥٤٤٤٠٢

خليوي: ٠٣/٥٦٥٠٧٤

❊ ❊ ❊

**البريد الإلكتروني**

sayedfadlullah@gmail.com
info@tawasolonline.net
info@fadlullahlibrary.com

❊ ❊ ❊

**المواقع الإلكترونية ـ المركز الإسلامي الثقافي**

www.sayedfadlullah.org
www.tawasolonline.net
www.fadlullahlibrary.com
youtube/tawasolonline
youtube/sayyedfadlullah

**Facebook:**
SayyedFadlullah

مكتبة العلّامة المرجع السيّد فضل الله العامة

تواصل أون لاين

# التأسيس

## في نسبة كتاب سُليم بن قيس

الشيخ

حُسَين عَلي المُصطفى







## تصدير

إنّ من أهمّ القواعد الحضارية في مسيرة الأمّة، أن يقف علماؤها ومثقّفوها وأهلُ العلم وجهاً لوجه أمام ما وصلهم من أحداث ووقائعَ عبر التاريخ وذلك للتمييز بين الغثّ والسمين، لأنّ ذلك يحدّد طبيعة التعامل مع هذه الأحداث وما هو يندرج تحت عنوان الصحّة وتحت عنوان الخطأ، لأنّنا نعرف أنّ المسلمين بَنَوا كثيراً من أفكارهم ومعتقداتهم على هذه الأحداث.. ومن خلال ذلك تفرّقوا شِيَعاً، تمترست هذه الشِّيَعُ خلف قناعاتٍ أسقطت قناعاتِ بعضهم البعض...

ونحن اليوم أحوجُ ما نكون إلى مراجعة تاريخنا ونصوصنا الحديثية حتى لا يكون ذلك سبباً في الفُرقة والتباغض والتناحر بين المسلمين.. وهم أحوجُ ما يكونون اليوم إلى الوحدة والمحبّة والتعاضد في وجه الكفر والتكفيريّين..

وقد أحسن سماحة العلامة الشيخ حسين علي المصطفى صنعاً في تناوله لكتاب «سليم بن قيس الهلالي» بالشرح والتحليل والنقد ليقدّم للقارئ الكريم منهجاً علميّاً في محاكمة بعضٍ من تراثنا، لأنّ ذلك من ركائز قيام

المشروع الحضاريّ الإسلاميّ الذي يتفيّأ في ظلاله جميع المسلمين بكلِّ مشاربهم، ليكون لهم الدور الكبير في بناء مجتمع إسلاميّ عالميّ تظلّله الوحدة والمحبّة والتلاقي...

والله الموفّق

**مدير المركز الإسلاميّ الثقافيّ**

**شفيق محمّد الموسوي**

**ربيع الأول ١٤٣٦ هـ/ ك٢ ٢٠١٥م**





## مقدمة

يتميّز الفكر العلميّ عند المسلمين بانبنائه على عمودَين كبيرَين هما: النّقل والعقل. وإذا أُطلق لفظ «النقل» انصرف معناه إلى القرآن والسنّة، وقد يُستعمل في عموم ما يُنقل من الأخبار. وإن كان علماء الإسلام لا يُطلقون على ذلك «نقلاً» بمعناه الاصطلاحي إلا إذا كانت له صلة بالوحي، ومستنداً إليه بوجه من الوجوه، كتفسيرات العلماء للنصوص الشرعية، واجتهاداتهم وآرائهم وفهومهم المبنيّة على أصول المنقول، أو المراعية لقواعده ومقاصده.

وجميع ضروب المعارف الإنسانية والعلوم التي يقع عليها الاستيعاب البشري لا تخرج عن هذين الأصلين في دائرة الفكر العلمي عند المسلمين، فلا مصداقية لأيِّ لون فكري إلا إذا أخذ حظّه من هذين الأَصْلَين، ولا حُجّية لأيِّ دراسة أو تحليل إلا إذا استندت إليهما. فالنّقل والعقل هما أساس العلم والمعرفة عند المسلمين، والنّقل حينما يُراد به الوحي خاصة، يكون أصلاً للعقل وقاضياً عليه وقراراً له.

فمن المسلّمات ـ عند علماء المسلمين ـ أنّ «الحديث» هو المصدر الثاني للتشريع، ويُعَدُّ من المرتكزات الأساسية للبناء العَقديّ والفكريّ، وله دور متفرّد في كثير من المجالات التشريعية والسلوكية والتربوية للفرد المسلم.

فالقرآن الكريم يشرّع الأصول والقوانين، ويؤسّس القواعد الكلّية للأحكام

والأخلاق والآداب، بل لكلّ ما يتّصل بعلوم الدين ومعارفه ومناهجه التربوية والاجتماعية، والحديث الشريف يتناول تلك الأصول والقواعد فيفصّلها، ويوضح مبهماتها، ويحلّ متشابهاتها، ويبيّن مجملاتها، مع ما تفرّعه عليه، بحيث لم يدع ملاحظاً كليّاً أو جزئياً له صلة بالفرد أو المجتمع إلا وقد بيّن حكمه، وأرشد إليه بكلّ دقّة وتفصيل، وبشكل يستحيل معه رفع اليد عن الحديث في فهم القرآن الكريم.

ومن هنا تتبدّى أهمّية تدوين الحديث ورعايته والمحافظة عليه ليتمكّن من البقاء والديمومة وأداء دوره الذي أناطه به الله ﷻ، ولنا في تدوين القرآن أسوة، فلولا ذلك لما بقي على ما هو عليه الآن، لهذا تجد الرسول ﷺ كان حريصاً على تدوينه ورعايته ونقله إلى الأجيال، فقد ورد في الحديث المشهور الصحيح عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ فَقَالَ: «**نَضَّرَ اللهُ عَبْداً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلاثٌ لا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلاصُ الْعَمَلِ لله، وَالنَّصِيحَةُ لأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللُّزُومُ لِجَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ مُحِيطَةٌ مِنْ وَرَائِهِمْ، الْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ**»[1].

ومع شدّة حيطة المسلمين في نقل الحديث، إلا أنّ النصوص الحديثيّة في تنبيه الأمّة لخطر الكذب في الحديث النبوي كثيرة ومتوافرة، عند السنّة والشّيعة[2].

(١) الكافي: ج ١ ص ٤٠٣؛ المستدرك على الصحيحين: ج ١ ص ١٦٢؛ مسند الحميدي: ج ١ ص ٤٧ ح ٨٨؛ المعجم الأوسط: ج ٣ ص ٢٥٦ ح ٣٠٧٢؛ المعجم الكبير: ج ٢ ص ١٦٢ ح ١٥٤١؛ مسند أبي يعلى: ج ١٣ ص ٤٠٨ ح ٧٤١٣؛ مسند أحمد: ج ٣ ص ٢٢٥ ح ١٣٣٧٤.

(٢) أنظر: صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٢ ح ١٠٦و ١٠٨ و ص ٤٣٤ ح ١٢٢٩و ج ٥ ص ٢٢٩٠ ح ٥٨٤٤؛ صحيح مسلم: ج ١ ص ١٠ ح ٢-٤؛ علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح: ص ٢٦٩؛ الموضوعات لابن الجوزي: ص ١٥-١٨؛ أمالي المرتضى: ج ١ ص ١٢٨؛ بحار الأنوار: ج ٥٥ ص ٣٥٧؛ الكفاية في علم الرواية: ص ٥٣ و ٤٧١؛ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ص ٨٩؛ ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٦٤٤؛

والروايات في هذا المطلب كثيرة ومستفيضة، وبعضها صحيح.

وقد لاحظ كبار العلماء طريقة الغلاة والكذَّابين في نشر الكذب على رسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، فانبرى جملة وافرة منهم في تحذير الأمة من هذه الآفة الخطيرة:

ففي القرن الرابع الهجري قام الشيخ الكُلَيني رحمه الله بدراسة ثلاثمائة ألف حديث[1] وقام بفحصها خلال عشرين عاماً، ثمّ اختار منها ستة عشر ألف رواية فقط، اعتبرها بحسب موازينه معتبرة، وهي تعادل ٥٪ فقط من مجموع الروايات التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، ودوّنها في كتابه المشهور: الكافي.

وذكر في مقدّمة كتابه كلاماً مثيراً للاهتمام، حيث ينقل الكليني فيها ما ذكره أحد معاصريه كما يلي: «وذكرت أنّ أموراً قد أشكلت عليك، لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها، وأنّك تعلم أنّ اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنّك لا تجد بحضرتك مَنْ تذاكره وتفاوضه ممّن تثق بعلمه فيها، وقلت: إنّك تحبّ أن يكون عندك كتاب كافٍ يُجمع [فيه] من جميع فنون علم

---

تدريب الراوي: ص ١٨٦؛ الرواشح السماوية: ص ٢٨١؛ الفوائد المنتقاة: ج ١ ص ١١١؛ التمهيد لابن عبد البر: ج ١ ص ٥٢؛ الكامل في ضعفاء الرجال: ج ١ ص ١٤٤؛ تدريب الراوي: ج ١ ص ٢٨٢؛ اليواقيت والدرر: ج ٢ ص ٥٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال: ج ١ ص ١٩٥؛ الكشف الحثيث: ج ١ ص ٥٣؛ لسان الميزان: ج ١ ص ٢٧٢ رقم ٨٣٢؛ اللآلئ المصنوعة: ج ٢ ص ٣٨٩؛ الكافي: ج ١ ص ٦٣؛ الخصال: ص ٢٥٥ ح ١٣١؛ الغيبة للنعماني: ص ٧٥ ح ١٠؛ كمال الدين: ص ٢٤٨ ح ٣٧؛ رجال الكشي: ج ١ ص ١٠٤ ح ١٦٧ وج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ ح ٢١٦ و ص ٤٨٩-٤٩١ ح ٤٠١ و ٤٠٢ و ص ٥٩١ ح ٥٤٤ و ص ٥٩٣ ح ٥٤٩؛ تفسير العياشي: ج ١ ص ١٤ ح ١٤ و ص ٢٥٣ ح ١٧٧؛ بصائر الدرجات: ص ١٩٨ ح ٣؛ والوسائل: باب ١٤ من أبواب صفات القاضي ج ١؛ التوحيد: ص ٢٦٣؛ عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ١٤٢ و ج ٢ ص ٧٢٧.

(١) نقل الشيخ الطوسي عن أحد مشايخ الكليني وهو الحافظ أحمد بن عقدة (ت ٣٣٣هـ) أنّه قال: «أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وأذاكر بثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها»، رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤١ رقم ٣١. وحدَّث عنه الدارقطني: «أحفظ مائة ألف حديث بأسانيدها، وأجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت وبني هاشم»، طبقات الحفاظ: ج ١ ص ٣٥٠؛ تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٦؛ تاريخ الإسلام: ج ٢ ص ٢٣٦. وقال الحافظ محمد بن أبي سعيد السمرقندي: «ما رأيت بعد ابن عقدة أحفظ منه؛ سمعته يقول: أناظر في ثلاثمائة ألف حديث»، طبقات الحفاظ: ج ١ ص ٣٣٤.

الدين، ما يكتفي به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدّي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم»[١].

لقد أشار الكُلَيني إلى مسألة مهمّة جدّاً كثر الابتلاء بها في عصره وهي اختلاف الروايات المنقولة عن الأئمة عليهم السلام وتعارضها، لذا أشار في مقدمة كتابه إلى ثلاثة معايير ـ مستنداً بها إلى تعاليم أهل البيت عليهم السلام ـ لحلّ الاختلاف، فقال: «فاعلم يا أخي، أرشدك الله، أنّه لا يسع أحداً تمييز شيء ممّا اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: «**اعرضوها على كتاب الله فما وافى كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه**»، وقوله عليه السلام: «**دعوا ما وافق القوم فإنّ الرشد في خلافهم**»، وقوله عليه السلام: «**خذوا بالمُجْمَع عليه، فإنّ المُجْمَع عليه لا ريب فيه**»[٢].

ولكن لا يُخفي الكُلَيني مرارته استناداً إلى أنّ تلك المعايير الثلاثة لا نجد إلا عدداً قليلاً من الروايات يفي بتلك الشروط، ولذا يضيف الكُلَيني معياراً رابعاً وهو «التخيير»، عندما تتحيَّر ولا تدري بأيّ رواية من الروايات المتعارضة المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام ينبغي لك أن تعمل، فيقول رحمه الله: «ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقلّه، ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من ردِّ علم ذلك كلّه إلى العالِم عليه السلام، وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: «**بأيِّهما أخذتم من باب التسليم وسعكم**»...»[٣].

ثم جاء من بعده الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي، ولم يرتضِ كلّ واحد منهما ما سار عليه الكليني، بل انتخب كلٌّ منهما ما اعتقده صحيحاً من مجموع الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام.

(١) الكافي: ج ١ ص ٨.
(٢) م.ن: ج ١ ص ٨-٩.
(٣) م.ن: ج ١ ص ٩.

ومع كلّ هذه الجهود المبذولة من قبل هؤلاء الأعلام الثلاثة، إلا أنّ الوحيد البهبهاني يقول بصراحة: «وأَكْثَرَ أيضاً في أصول الكافي من الرواية عن غير المعصوم عليه السلام.. وبالجملة؛ إيراد الأخبار من غير المعصوم عليه السلام في غاية الكثرة»(١). ثمَّ شمل حديثه الكتب الأربعة المشهورة عند الشيعة.

وأمّا الشيخ المفيد ـ وهو من كبار فقهاء الشيعة ـ (ت ٤١٣هـ) فقد كتب في نقد اعتقادات الصّدوق (ت ٣٨١هـ) أنّ بين روايات الإمامية حقّاً وباطلاً، وأنّ الشيخ الصّدوق لم يهتمّ بتهذيب الروايات وتصحيحها، فقال: «الذي ذكره الشيخ أبو جعفر رحمه الله في هذا الباب لا يتحصل، ومعانيه تختلف وتتناقض، والسبب في ذلك أنّه عمل على ظواهر الأحاديث المختلفة ولم يكن ممّن يرى النظر فيميّز بين الحقّ منها والباطل»(٢).

وقال في موضع آخر: «والذي رواه أبو جعفر رحمه الله فليس يجب العمل بجميعه إذا لم يكن ثابتاً من الطرق التي تعلّق بها قول الأئمة عليهم السلام، إذ هي أخبار آحاد، لا توجب علماً ولا عملاً، وروايتها عمّن يجوز عليه السهو والغلط. وإنّما روى أبو جعفر رحمه الله ما سمع، ونقل ما حفظ، ولم يضمن العهدة في ذلك. وأصحاب الحديث ينقلون الغثّ والسّمين، ولا يقتصرون في النقل على المعلوم، وليسوا بأصحاب نظر وتفتيش، ولا فكر فيما يروونه وتمييز، فأخبارهم مختلطة لا يتميّز منها الصحيح من السقيم إلا بنظر في الأصول، واعتماد على النظر الذي يوصل إلى العلم بصحة المنقول...»(٣).

وقال تلميذه الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ): «إعلم أنّه لا يجب الإقرار بما تضمّنته الروايات، فإنّ الحديث المرويّ في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا،

---

(١) الرسائل الأصولية: ص ١٦٠-١٧٣.

(٢) تصحيح الاعتقاد: ص ٤٩.

(٣) المسائل السرويّة (سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد): ج ٧ ص ٧٢ - ٧٣.

يتضمّن ضروبَ الخطأ وصنوف الباطل، من محال لا يجوز أن يتصوّر، ومن باطل قد دلّ الدليل على بطلانه وفساده، كالتشبيه والجبر والرؤية والقول بالصفات القديمة. ومن هذا الذي يحصي أو يحصر ما في الأحاديث من الأباطيل. ولهذا وجب نقد الحديث بعرضه على العقول، فإذا سلم عليها عرض على الأدلّة الصحيحة، كالقرآن وما في معناه، فإذا سلم عليها جوّز أن يكون حقاً والمخبر به صادقاً»[١].

وقال تلميذه الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ): «من المعلوم الذي لا يتخالج فيه شك؛ أنّ في الأخبار المرويّة عن النبيّ ﷺ كذباً، كما أنّ فيها صدقاً، فمن قال: إنّ جميعها صدق فقد أبعد القول فيه»[٢].

وقال المحقق الحلّي (ت ٦٧٦هـ): «أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا لكلّ خبر، وما فطنوا ما تحته من التناقض، فإنّ من جملة الأخبار قول النبيّ ﷺ: **ستكثر بعدي القالة عليَّ**. وقول الصادق عليه السلام: **إنّ لكلِّ رجل منّا رجلاً يكذّب عليه**»[٣].

وقال الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠هـ): «اعلم أنّ الغلوّ في النبيّ والأئمة عليهم السلام إنما يكون بالقول بألوهيتهم، أو بكونهم شركاء لله تعالى في المعبودية أو في الخلق والرزق، أو أنّ الله تعالى حلَّ فيهم أو اتّحد بهم، أو أنّهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى، أو بالقول في الأئمة عليهم السلام أنّهم كانوا أنبياء، أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض، أو القول بأنّ معرفتهم تُغني عن جميع الطاعات، ولا تكليف معها بترك المعاصي. والقول بكلّ منها إلحاد وكفر وخروج عن الدين كما دلّت عليه الأدلّة العقلية والآيات والأخبار

(١) رسائل الشريف المرتضى / المسائل الطرابلسية: ج ١ ص ٤٠٩-٤١٠.
(٢) عدة الأصول: ج ١ ص ٨٩.
(٣) المعتبر: ج ١ ص ٢٩.

السالفة وغيرها، وقد عرفت أنّ الأئمة عليهم السلام تبرّؤوا منهم وحكموا بكفرهم وأمروا بقتلهم، وإن قرع سمعك شيء من الأخبار المُوْهِمة لشيء من ذلك فهي إما مؤوّلة أو هي من مفتريات الغلاة»[1].

وقال المحقّق الفقيه الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ): «... ورد عنهم عليهم السلام **من أنّ لكلّ رجل منّا رجلاً يكذّب عليه**، وأمثاله ممّا يدلّ على دسّ بعض الأخبار الكاذبة في أحاديثهم عليهم السلام»[2].

وقال المحقّق الرجالي الشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ): «إنّ أخبارنا قد تضمّنت جملة من الأخبار الموضوعة، فلا يجوز العمل بها إلا بعد تحقيق حال رجالها. أما الصغرى ـ أي إنّ أخبارنا قد تضمّنت جملة من الأخبار الموضوعة ـ: عقلي، ونقلي. أمّا الأول: فهو أنّه لا ريب في حصول العلم الإجمالي بوجود الوضّاعين والمندسّين والمتعمّدين الكذب على الله ورسوله وأوليائه صلوات الله عليهم بين الرّواة، والعلم بصدور ذلك منهم حاصل لكلّ متتبع لكتب الأخبار، حتّى أنّ المغيرة بن سعيد قال ـ فيما حُكي عنه ـ: قد دسست في أخباركم أخباراً كثيرة تقرب من مائة ألف حديث. وأمّا الثاني: فلاستفاضة الأخبار بذلك، ففي النبويّ المعروف: «**ستكثر بعدي القالة عليّ**»... ثمّ قال: «وأمّا الكبرى: فلأنّ إخراج الموضوعة عمّا بأيدينا غير معلوم، وادّعاؤه غير مسموع، فالعمل بالجميع من غير تمييز الموضوع عن غيره بالمقدور قبيح مخالف للأخبار المذكورة...»[3].

وقال الملّا عبد الرزاق بن علي رضا الحائري الأصفهاني (ت ١٣٨٣هـ): «... ومن المعلوم ـ الوارد في طبقة أخبار مستفيضة ـ أنّه في رواياتنا كانت جملة

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٤٦.
(٢) الحدائق: ج ١ ص ٨.
(٣) تنقيح المقال: ج ١ ص ٦٤ و ٧٢.

[من] الأخبار الموضوعة، وإخراجها عمّا في أيدينا من الأخبار غير معلوم، وادّعاؤه من القاصرين غير مسموع»[١].

ويعتقد المحقّق أبو الحسن الشعراني (ت ١٣٩٣هـ) أنّ من بين كلّ ألف (١٠٠٠) حديث هناك خمسين حديثاً كاذباً، لا ضعيفاً فحسب[٢].

ويترقّى الشعراني في موضع آخر فيقول: «إنّ أحاديثنا يُظنّ بعدم صدور خُمْسها تقريباً»[٣].

ويقول: «لا يجوز الغلوّ في تصحيح الأحاديث، بحيث يلزم منه هدم الدين رأساً، إذ لولا الدين لم يكن حديث»[٤].

وللمفسّر العلامة الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ) كلام إضافيّ ومهمٌّ: «إقبال عموم المسلمين على الحديث والمحدِّثين بأكثر ممّا تستلزمه الحاجة الحقيقية. وقد كان من الطبيعي أن يكون من بين هؤلاء المحدِّثين مجموعة من الباحثين عن الجاه والمنفعة دفَعهم إقبال الناس المتزايد على الحديث للطمع في كسب مزايا اجتماعية، فأخذوا يهيِّئون الحديث من أيِّ مصدر كان ـ دونما تمحيص ـ وبأيِّ مفهوم اتفق، أو أنّهم بادروا إلى وضع الحديث تبعاً لميول المتنفِّذين ومقاصدهم في ذلك الوقت، مما أدّى إلى شيوع الوضع.

لقد دُسّت بين الحديث مجموعة من الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة، وأصبحت في عداد الحديث المقبول، ممّا أدّى إلى أن تنفذ إلى المعارف والحقائق الإسلامية مجموعة من الخرافات، بعد أن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد توفّر على إبانتها والتحذير منها.

---

(١) الوجيزة في علم دراية الحديث (رسائل في دراية الحديث): ج ٢ ص ٥٢٨.

(٢) المدخل إلى عذب المنهل: ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٢.

مثل هذه الأحاديث المندسّة يمكن تلمّسها في أبواب الحديث المختلفة، وعلى الأخصّ في التفسير، وتأريخ الأنبياء وتأريخ الأمم السابقة، وباب الغزوات ووقائع صدر الإسلام. والحقّ؛ أنّنا نجد قصصاً وأموراً أخرى بين الحديث، لا يستطيع العقل السليم أن يقبلها.

لقد تنبأ رسول الله ﷺ أنّ مثل هذه المشكلة ستنتاب العالم الإسلامي بعد حين، ويُصاب بها الإسلام بعد برهة؛ لذلك أمر أن تُعرض الأحاديث على كتاب الله، وتُقبل في ضوء انطباقها مع القرآن. بيد أنّ الضّجة التي رافقت التقدّم المذهل الذي أحرزه علم الحديث في المحيط الإسلامي، لم تدع ـ أبداً ـ الفرصة المناسبة لتنفيذ الأمر النبوي؛ مضافاً إلى أنّه ليس لدى الرواة وناقلي الأحاديث فرصة العمل بذلك.

إنّه ممّا يبعث على الدهشة حقاً أن تتّفق كلمة المسلمين على مؤدّى حديث «العرض على كتاب الله» على نحو التواتر أو الاستفاضة، وأن يعترفوا في الوقت نفسه، أنّ الحديث الشريف وإن كان صنو القرآن ورديفه إلا أنّه لا حُجّية له إلا أن يوافق كتاب الله، ولكن مع ذلك تثبت أيّة دعوة بمجرّد نقل حديث واحد في مضمونها، ويقبل أيّ موضوع وإن كان خرافياً بدلالة خبر واحد، ويحسب في زمرة الحقائق.

لقد دامت الأوضاع قروناً على هذه الحالة حتى بلغ الأمر إلى ردّ فعل معاكس حيث فقد الحديث قيمته كلّياً بين المسلمين، ولم يعد له ثمَّة اعتبار، وإنّما أدخله المسلمون في عداد الخرافات وأخذوا يَصِمون الحديث الصحيح بالبطلان. وهكذا انتهى المآل أن يعيش الحديث قصّته بين الإفراط والتفريط»(١).

ويعتقد المحقّق السيِّد هاشم معروف الحسني (ت ١٤٠٣هـ) أنّ الكافي أورد «نحواً من اثنتين وتسعين رواية تتضمن أكثر من مائة آية بعليٍّ والأئمة من

---

(١) الشيعة: ص ٧٧-٧٨.

ولده عليهم السلام، وأكثرها بعيدة عن مداليل الألفاظ وأسلوب القرآن»[1].

ويقول في موضع آخر: «وبعد التتبّع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث، كالكافي والوافي وغيرهما، نجد الغلاة والحاقدين على الأئمّة الهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه؛ لإفساد أحاديث الأئمّة والإساءة إلى سمعتهم، وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا ـ عن طريقه ـ سمومهم ودسائسهم، لأنّه الكلام الوحيد الذي يتحمّل ما لا يتحمّله غيره، ففسّروا مئات الآيات بما يريدون، وألصقوها بالأئمّة الهداة زوراً وبهتاناً وتضليلاً.

وألّف عليّ بن حسان[2]، وعمّه عبد الرحمن بن كثير[3]، وعليّ بن أبي حمزة البطائني[4] كتباً في التفسير، كلّها تخريف وتحريف وتضليل، لا تنسجم مع أسلوب القرآن وبلاغته وأهدافه.

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين: ص ٣١٤.

(٢) «ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليط كلّه» رجال النجاشي: ص ٢٥١ الرقم ٦٦٠؛ رجال الكشي: ج ٢ ص ٧٤٨ الرقم ٨٥١؛ رجال ابن الغضائري: ص ٧٧ الرقم ٨٨؛ رجال العلامة الحلي: ص ٣٦٦؛ رجال ابن داود: ص ٢٦١.

(٣) عبد الرحمن بن كثير الهاشمي بالولاء. ضعيف، يضع الحديث، له كتاب الأظلة، وهو كتاب فاسد مختلط موضوع على عقيدة الغلاة، وروايات الكتاب منتشرة في كتب الحديث. روى عن الإمام الصادق عليه السلام، وعن: داود الرقّي، والمفضل بن عمر. روى عنه: الحسن بن محبوب، وعلي بن حسان الهاشمي، وعلي بن حديد، والقاسم الخزاز. أنظر: رجال البرقي: ص ١٩؛ رجال النجاشي: ج ٢ ص ٤٤ رقم ٦١٩؛ رجال الطوسي: ص ٢٣٢ رقم ١٤١؛ فهرست الطوسي: ص ١٣٤ رقم ٤٧٥؛ معالم العلماء: ص ٧٩ رقم ٥٣٢؛ رجال ابن داود ٤٧٤ رقم ٢٩٣؛ رجال العلامة الحلي: ص ٢٣٩ رقم ٣.

(٤) زعيم الواقفية، أخذ العلم عن الإمامين الصادق والكاظم، وروى عنهما. روى عن: أبي بصير فأكثر عنه، وعلي بن يقطين، وأبان بن تغلب، وإبراهيم بن ميمون، وإسحاق بن عمار، وإسحاق بن غالب، والحسين بن أبي العلاء، وصندل، ومحمّد بن مسلم الطائفي، ومعاوية بن عمار البجلي الدُّهني، وآخرين. روى عنه: أحمد بن محمد بن أبي نصر، وإسماعيل بن مهران، وجعفر بن بشير البجلي، والحسن بن علي الوشاء، والحسن بن محبوب، والحسين بن سعيد، وحماد بن عيسى، ودرست بن أبي منصور، وصفوان بن يحيى البجلي، وظريف بن ناصح، وعبد الله بن جَبَلة الكناني، وعلي بن الحكم، ومحمد بن أبي عمير، ومحمّد بن سنان، ويونس بن عبد الرحمان، وعدة. أنظر: اختيار معرفة الرجال: ص ٤٠٣ رقم ٧٥٤ و ٧٦٠؛ رجال النجاشي: ج ٢ ص ٦٩ رقم ٦٥٤؛ رجال الطوسي: ص ٢٤٢ رقم ٣١٢ و ٣٥٣ رقم ١؛ فهرست الطوسي: ص ١٢٢ رقم ٤٢٠؛ معالم العلماء: ص ٦٧ رقم ٤٥٨؛ التحرير الطاووسي: ص ١٧٥ رقم ٢٣٩؛ رجال ابن داود: ص ٤٧٨ رقم ٣١٣؛ رجال العلامة الحلي: ص ٢٣١.

وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرّفين والمهوّشين، إنّما الغريب أن يأتيَ شيخ المحدثين، بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح، فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة، في حين أنّ عيوبها ـ متناً وسنداً ـ ليست خفيَّة بنحو تخفى على من هو أقلّ منه علماً وخبرة بأحوال الرّواة، وجاء العلماء والمحدّثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته، لأنّه بنظر فريق لم يتخطَّ المرويات الصحيحة، وبنظر الفريق الأكثر جَمَعَ كمية كبيرة من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت، والفريقان مسؤولان عن موقفهم هذا منه»[1].

ويقول الشيخ محمد الصادقي الطهراني: «وكيف يصدق الخبر الواحد في أحكام الله وكثير من هذه الأخبار مدسوسة، أو واردة موارد التقية، أو منقولة بالمعنى، أو مقطَّعة أماهيه من عوارض تخرجها عن الحُجّية؟ وكيف تكون أمثال هذه الأخبار حُجَجاً شرعيّة، وبيننا وبين المنقول عنهم مئات من السنين ونحن نلمس الكذب الكثير من الأخبار الحاضرة في زمننا، فضلاً عمّا مضت عليها سنون؟»[2].

ويقول السيّد محيي الدين الغريفي: «إنّ كثيراً من الأحاديث لم تصدر عن الأئمة عليهم السلام، وإنّما وضعها رجال كذّابون ونسبوها إليهم، إمّا بالدسِّ في كتب أصحابهم أو بغيره. وبالطبع لا بدَّ وأن يكونوا قد وضعوا لها أو لأكثرها أسناداً صحاحاً، كي تقبل حسبما فرضته عمليّة الدسّ والتدليس. وحيث لا علم لنا بتلك المجموعة من الأخبار المؤلفة من ذينك الطائفتين أعني الموضوعة، والصادرة تقية، ولا طريق لنا إلى تمييزها عن الأخبار المعتبرة فكيف يسوغ العمل بكلّ خبر سالم السند من الضعف، مع احتمال أن يكون من تلك المجموعة التي لا يصحّ العمل بها؟!

(١) دراسات في الحديث والمحدِّثين: ص ١٧٨.
(٢) أصول الاستنباط بين الكتاب والسنة: ص ٦٧.

وترك العمل بجميع الأخبار المعتبرة سنداً المروية عن أهل البيت عليهم السلام باطل قطعاً، حيث لا طريق إلى معرفة الأحكام الصادرة عنهم عليهم السلام غالباً إلا تلك الأخبار، فيتعيّن الرجوع إلى فقهائنا الأقدمين في تمييز الحُجّة منها عن غيره لكثرة القرائن لديهم، فيكشف عملهم بخبر عن عدم كونه من تلك المجموعة، وقد فرضناه سالم السند من الضعف فيكون حُجّة، كما يوجب إعراضهم عن خبر قوّة احتمال كونه منها فيسقط عن الاعتبار»[1].

وقال الفقيه المرجع الشيخ حسين علي المنتظري (ت ١٤٢٩هـ): «بل ننبّه على أمر يعتبر من مختصات الشيعة الإمامية، بعد اشتراطهم الصدق والوثوق في رواة الأحاديث، وهو اعتبار شرط آخر في الحكم بصحتها وهو أن لا تخالف القرآن. فقد ثبت مستفيضاً عن أئمتنا عليهم السلام أنّ ما خالف قول ربّنا لم نقله، وما خالف كتاب الله فذروه، فدعوه، زخرف، باطل واضربوه عرض الحائط. وقال أبو عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّ على كلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه**». فالشيعة الإمامية على حسب هذه الأخبار المستفيضة، يَزِنون الأحاديث مهما بلغت من صراحة أسانيدها بهذا الميزان، فيعرضونها على الكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وعلى ذلك بَنَوْا فقههم، فضلاً عن عقائدهم»[2].

وقال الشيخ المنتظري ـ أيضا ـ: «وليس كلّ ما يُروى ويُنسب إلى النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى الأئمة أو الصحابة بصحيح، بل يجب عرضه على الكتاب العزيز، فما خالفه زخرف وباطل»[3].

---

(١) قواعد الحديث: ١٣٤-١٣٦.

(٢) رسائل مفتوحة: ص ٣٩.

(٣) نظام الحكم في الإسلام: ص ٢١١.

وفي خطوة جريئة أعلن الخبير الرجالي المحقّق الشيخ آصف محسني عدم اعتبار النسخ الحالية أو تلك الواصلة إلى صاحب بحار الأنوار، وأنّ جملة من الكتب المشهورة اليوم ليست معتبرة، وقد حقّق أكثرها وصُحّح، وهذه الكتب هي:

أ. كتاب قرب الإسناد للحميري، يراه الشيخ محسني وجادة، فلا قيمة لنسخه الحالية، وينقل عن السيد البروجردي أنّ روايات هذا الكتاب مؤيّدة لا دالّة[١].

ب. كتاب الاختصاص للشيخ المفيد، يشكّك الشيخ محسني في نسبته إليه[٢].

ج. كتاب قصص الأنبياء لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي، أكثَرَ فيه من النقل عن الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ). فهو غير معتبر؛ لعدم وضوح أسانيده إلى الصدوق (ت ٣٨١هـ)، وهو محلّ كلام ونظر[٣].

د. كتب ومصنفات الحسين بن سعيد الأهوازي، إنّما وصلت للمجلسي بالوجادة، فلا حُجّية فيها[٤].

هـ. كتاب عليّ بن جعفر، وأسانيد هذا الكتاب كلّها مرسلة، بل نسب الشيخ محسني هذا الأمر في كتاب عليّ بن جعفر إلى السيّد علي السيستاني[٥].

و. كتاب المحاسن للبرقي، لا عبرة بما وصلنا منه لكونه وجادة[٦].

---

(١) مشرعة بحار الأنوار: ج ١ ص ٢٦-٢٧؛ بحوث في علم الرجال: ص ٥٠٤.

(٢) م.ن: ج ١ ص ١٤-١٥.

(٣) بحوث في علم الرجال: ص ٣٥١-٣٥٨.

(٤) مشرعة بحار الأنوار: ج ١ ص ١٤-١٥؛ بحوث في علم الرجال: ص ٤٥٩.

(٥) م.ن: ج ١ ص ١٤-١٥؛ بحوث في علم الرجال: ص ٤٩٣-٤٩٤.

(٦) م.ن: ج ١ ص ١٤-١٥؛ بحوث في علم الرجال: ص ٤٩٨-٥٠١.

ز. تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي، غير معتبر أيضاً، بل يراه الشيخ محسني أشكل من غيره، حيث لا يعلم أصل نسبته إليه، فلا يؤخذ منه شيء[1].

ح. كتاب بصائر الدرجات للصفار، لم تصل منه نسخة معنعنة لا للحرّ العاملي، ولا للمجلسي، فلا يعتمد عليه[2].

ط. نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى، لا يراه الشيخ محسني ذا قيمة[3].

ي. أمالي الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، حيث لم يصل لأحد من كبار المحدثين المتأخّرين بسند صحيح[4].

ك. أمالي المفيد، حيث يقول الشيخ محسني: «في الاعتماد عليه وجل»[5].

وكذلك العالم الفقيه الإمام الشيخ علي أبو الحسن الخنيزي القطيفي (ت ١٣٦٣هـ) نقل عنه أنّه قال: «أكثر ما في البحار يلقى في البحر»[6].

وقد اعترف السيّد هاشم معروف الحسني (ت ١٤٠٣هـ) في كتابه «الموضوعات في الآثار والأخبار» بحجم الضرر الذي أصاب الحديث الشيعي جرّاء فعل الدسّ والتزوير الذي قام به جماعة كثيرة تظاهروا بالولاء لأهل البيت، واندسّوا بين الرواة وأصحاب الأئمة مدّة طويلة حتى استطاعوا أن يتقرّبوا من الإمامين الصادقين، واطمأن إليهم جمع من الرّواة، فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسّوها بين أحاديث الأئمة وفي أصول كتب الحديث، ولم يسلم من فعلهم هذا حتى القرآن الكريم الذي أوهموا بتحريفه، تفسيراً وتنزيلاً، وظهرت أثر ذلك كتب الحديث والتفسير وهي مشحونة بمثل هذا الزور والتضليل.

---

(١) مشرعة بحار الأنوار: ج ١ ص ١٤-١٥؛ بحوث في علم الرجال: ص ٥٠٤-٥٠٥.
(٢) م.ن: ج ١ ص ١٤-١٥؛ بحوث في علم الرجال: ص ٥٠١-٥٠٢.
(٣) م.ن: ج ١ ص ١٤-١٥؛ بحوث في علم الرجال: ص ٤٩٦-٤٩٨.
(٤) م.ن: ج ١ ص ١٥.
(٥) بحوث في علم الرجال: ص ٥١١.
(٦) وقد سمعته أيضاً من فم ابنه العلامة الشيخ عبد الحميد الخطي رحمه الله نقلاً عن والده.

وكان من نتائج الدسّ والكذب أن ظهرت أعداد كبيرة من الأحاديث المخالفة لظواهر الكتاب والسنّة. وكما ذكر الأنصاري أنّ الأخبار المخالفة لظواهر الكتاب والسنة كثيرة جدّاً، معلّقاً على ذلك بأنّه لا يصدر من الكذّابين ما هو مباين للكتاب كلية كي لا ينكشف الوضع(١).

ومثل ذلك ما أشار إليه الآخوند الخراساني، وهو أنّ الأخبار المخالفة لعموم الكتاب كثيرة جدّاً(٢).

هذا كلّه في الجانب الشيعي.

وأمّا في الجانب السنّي، يقول العالم الأزهري الشيخ محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ): «لوضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ أسباب:

**أحدها** ـ وهو أهمّها ـ: ما وضعه الزنادقة اللاّبسون لباس الإسلام غشّاً ونفاقاً، وقصدهم بذلك إفساد الدين وإيقاع الخلاف والافتراق في المسلمين. قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة أربعة آلاف حديث، وهذا بحسب ما وصل إليه علمه واختباره في كشف كذبها، وإلا فقد نقل المحدِّثون أنّ زنديقاً واحداً وضع هذا المقدار؛ وقالوا: لما أُخذ ابن أبي العوجاء ليضرب عنقه قال: «وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أُحرِّم فيها الحلال وأُحلّ الحرام». ولقد أثّر وضعهم في الإسلام أقبح التأثير؛ ففرَّق بين المسلمين شِيعاً ومذاهب مع أنّ الإسلام هو الحقّ الذي لا يقبل الخلاف ولا التعدّد.

**ثانيها**: الوضع لنصر المذاهب في أصول الدين وفروعه فإنّ المسلمين لمّا تفرَّقوا شيعاً ومذاهب جعل كلّ فريق يستفرغ ما في وسعه لإثبات مذهبه، ولا سيّما بعد ما فتح عليهم باب المجادلة والمناظرة في المذاهب، ولم يكن المقصود من ذلك إلا إفحام مناظره والظهور عليه، حتى أنّهم جعلوا الخلاف عِلماً صنَّفوا

(١) فرائد الأصول: ج ١ ص ١١١.

(٢) كفاية الأصول: ص ٢٧٦.

فيه المصنفات مع أنّ دينهم ما عادى شيئاً كما عادى الخلاف، وهذا السبب يشبه أن يكون أثراً من آثار السبب الذي قبله، وقد استشهد لهذا بعض المحدِّثين الذين كتبوا في أسباب الوضع بقوله: «تاب رجل من المبتدعة فجعل يقول: انظروا عمن تأخذون هذا الحديث؛ فإنّا كنّا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً». وليس الوضع لنصرة المذاهب محصوراً في المبتدعة وأهل المذاهب في الأصول، بل إنَّ من أهل السنّة المختلفين في الفروع مَن وضع أحاديث كثيرة لنصرة مذهبه أو تعظيم إمامه...

**ثالثها**: الغفلة عن الحفظ، اشتغالاً عنه بالزهد والانقطاع للعبادة، وهؤلاء العباد والصوفية يُحسنون الظّن بالناس ويعدّون الجرح من الغيبة المحرّمة، ولذلك راجت عليهم الأكاذيب وحدَّثوا عن غير معرفة ولا بصيرة، وقد عدّهم بذلك بعض المحدِّثين من أصناف الوُضاع وحاشا لله، ما نعتقد أنّهم يعتمدون ذلك، وما هو إلا ما ذكرنا، وعلى كلّ حال يجب أن لا يُعتمد على الأحاديث التي حُشِّيت بها كتب الوعظ والرقائق والتصوّف من غير بيان تخريجها ودرجتها، ولا يختصّ هذا الحكم بالكتب التي لا يُعرف لمؤلفيها قدم في العلم ككتاب (نزهة المجالس) المملوء بالأكاذيب في الحديث وغيره بل إنَّ كتب أئمّة العلماء كالإحياء لا تخلو من الموضوعات الكثيرة.

**رابعها**: قصد التقرُّب من الملوك والسلاطين والأمراء كما نصَّ على ذلك غير واحد من الحفّاظ، وكما كذب علماء السوء على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لأجل السلاطين كذبوا كذلك في وضع الأحكام والفروع الفقهية لأجلهم، ومن الأحاديث الموضوعة في هذا الباب ما اشتمل على مدح السلاطين وتعظيم شأنهم، وهو ما يتملّق به الجهال للملوك في هذا العصر كما تملّقوا لهم فيما قبله[1]...

(١) يقول السيّد حسين البروجردي (ت ١٣٨٠هـ): «الأصل الأول في أغلب الأخبار والروايات الواردة في مدح وذمّ البلدان، وفي خواص الفاكهة، وفضائل الأفراد والأيام، هو عدم الحجّية؛ لأنّها موضوعة من جانب الشيعة والسنة لما يحقق مصالحهم»، فلسفة الفقه: ص٥٩.

**ثامنها**: الظهور على الخصم في المناظرة لا سيّما إذا كانت في الملأ، وهو غير الوضع لنصرة المذاهب الذي تقدم. قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «ومن أسباب الوضع ما يقع ممّن لا دين له عند المناظرة في المجامع من الاستدلال على ما يقوله كما يطابق هواه تنفيقاً لجداله، وتقويماً لمقاله، واستطالة على خصمه، ومحبّة للغلب، وطلباً للرياسة، وفراراً من الفضيحة إذا ظهر عليه من يناظره».

**تاسعها**: إرضاء الناس وابتغاء القبول عندهم واستمالتهم لحضور مجالسهم الوعظية وتوسيع دائرة حلقاتهم، وقد ألصق المحدِّثون هذا السبب بالقُصّاص وقالوا: إنَّ في الأحاديث الصحاح والحسان مثل ذلك، ولكن الحفظ شقّ على أولئك القُصَّاص، فاختاروا أقرب الموارد وهو الوضع. ونقول: إنّ قصّاص هذا الزمان قد اتبعوا خطوات أولئك الوضّاع وحفظوا أكاذيبهم لسوء الاختيار، فقلما نرى واعظاً يحفظ الصحاح، وتراهم يكادون يحيطون بالموضوعات التي لا يكاد يوجد بمعناها حديث صحيح السند لأنَّ معظمها خرافات وأوهام، وتجرِّئُ على المعاصي بالأماني والتشهّي. ولعلّ ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ما تصدّى لتأليف كتابه في الموضوعات إلا بعد ما زاول الوعظ واختبر ما أفسد الوعّاظ من دين الناس، وقد ذكر عن نفسه أنَّ الأحاديث الموضوعة كانت تُردّ عليه في مجلس وعظه فيردّها فيحقد عليه سائر القُصَّاص ... إلى آخر كلامه» [١].

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، وقد أدّى انتشارها إلى مفاسد كثيرة؛ منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعيّة.

وقد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدع هذه الأحاديث التي اختلقها المغرضون لغايات شتّى، تسري بين المسلمين دون أن يُقيّض لها مَنْ

---

(١) أضواء على السنة المحمدية محمود أبو ريّة: ص ١٢١-١٢٤.

يكشف القناع عن حقيقتها ويبين للناس أمرها، أولئك هم أئمّة الحديث الشريف وحاملو ألوية السنّة النبوية، الذين قاموا ببيان حال أكثر الأحاديث من صحّة أو ضعف أو وضع، وأصّلوا أصولاً متينة وقعّدوا قواعد رصينة من أتقنها أمكنه أن يعلم درجة أيّ حديث، ولو لم ينصّوا عليه وذلك هو علم أصول الحديث أو مصطلح الحديث. ومع ذلك فإننا نرى بعض العلماء والطلاب قد انصرفوا عن قراءة الكتب المذكورة فجهلوا بسبب ذلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم أو يقرأُونها في بعض الكتب التي لا تتحرّى الصحيح الثابت.

وهذا أمر خطير يخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار**» حديث صحيح متواتر.

فإنّهم إن لم يتعمّدوا الكذب مباشرة فقد ارتكبوه تبعاً لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعها وهم يعلمون أنَّ فيها ما هو ضعيف وما هو مكذوب قطعاً... فتبيّن ممّا أوردناه أنّه لا يجوز نشر الأحاديث وروايتها دون التثبّت من صحّتها وأنّ من فعل ذلك فهو حسبه من الكذب على رسول الله»(١).

وقال أيضاً: «واعلم أنّ التعرّف على الحديث الضعيف أمر واجب وحتم لازم على كلّ مسلم يتعرّض لتحديث الناس وتعليمهم ووعظهم، وقد أخلّ به جماهير المؤلفين والوعّاظ والخطباء، فإنّهم كثيراً ما يروون من الأحاديث ما لا أصل لها غير مبالين بنهيه ﷺ عن التحديث عنه إلا بما صح، كقوله: «**إيّاكم وكثرة الحديث عنّي، من قال عليّ فلا يقولنّ إلا حقّاً أو صدقاً، فمن قال عليّ ما لم أقل فليتبوّأ مقعده من النار**»(٢).

ويشير المحقّق الشيخ محمّد باقر البهبودي إلى أنّ الوضّاعين قد تفننوا في أساليب الوضع والاختلاق، «فتارة كانوا يأخذون أصلاً معروفاً أو كتاباً مشهوراً

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج ١ ص ٤٧٦، بتصرف يسير.

(٢) ضعيف الأدب المفرد: ص ٦.

وينتسخون منه نسخاً عديدة ويدسّون خلالها أحاديث من موضوعاتهم أو يحرِّفون كلماتها طبقاً لأهوائهم، وبعد إتمام النسخة يسجّلون على ظهرها: «قرئ على فلان في الشهر الفلاني بمحضر من أصحابه»، ثمّ يفرّقون هذه النسخ في دور الورّاقين أو يجعلونها في متناول الضعفاء من المحدّثين. وتارة كانوا يختلقون صحيفة كاملة فيها الغلوّ والأكاذيب ويكتبون على ظهرها: «أصل فلان»، أو «كتاب فلان»، ثمّ يدسّون هذه النسخ المفتعلة في كتب الورّاقين، أو يبيعونها بأيدي الصبيان والعجائز الأميين كأنّها موروثة من أكابر المحدّثين»[1].

«وتنفيذاً لمكائدهم وترويجاً لأكاذيبهم، زوّروا أحاديث في جواز الأخذ عن النسخ من دون تحقيق وتبيّن، واختلقوا روايات تجوِّز الرواية عن الغلاة والكذَّابين من دون تحرُّج، فانخدع بهذه المكيدة، وهي أخبث المكائد، جماعة من المشايخ الساذجين والرّواة المغفَّلين فأوردوا تلك الأكاذيب المزوَّرة في مؤلفاتهم، واجتهدوا في نشر تُرَّهاتهم وأساطيرهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعاً»[2].

وعليه فإنّ من الصعب الوثوق بمثل هذه الأخبار، ناهيك عن أن تكون حاكمة على نصّ الكتاب القطعي، سواء بالتخصيص أو التقييد أو النسخ، أو أيّ شكل من أشكال التغيير في المعنى والحكم.

وقد اعتنى بعض علماء الشيعة بتصحيح الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، وألّفوا في ذلك كتباً، ومنها:

١. الدّر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان، تأليف: العلامة أبو منصور حسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ). يقول المحقق الطهراني: «وهو في عشرة أجزاء كما في بعض نسخ (خلاصة الأقوال)»[3].

---

(١) معرفة الحديث: ص ٤٤.

(٢) م.ن: ص ٤٥.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٨ ص ٨٧ رقم ٣١٢.

٢. النهج الوضّاح في الأحاديث الصحاح، تأليف: العلامة أبو منصور حسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الحلّي (ت ٧٢٦هـ)[١]. وللأسف الشديد أنّ هذين الكتابين لم يصلا إلينا.

يقول السيّد محسن الأمين ـ بعد أن ذكر جملة من كتب العلامة الحلّي ـ: «وهذه الأربعة ليس لها عين ولا أثر، ولعلّه ألّف من كلّ منها شيئاً يسيراً ولم يتمّها فذهبت بها حوادث الأيام»[٢].

٣. الحبل المتين في إحكام أحكام الدين، تأليف: الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين الحارثي العاملي الجبعي (ت ١٠٣١هـ)، يقول المحقّق الطهراني: «جمع فيه الأحاديث الصّحاح والحسان والموثقات، مع الشرح والبيان والتوفيق بين متنافياتها بأحسن وجه»[٣].

٤. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، تأليف: الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين الحارثي العاملي الجبعي (ت ١٠٣١هـ)، يقول الحرّ العاملي: «جمع فيه آيات الاحكام وشرحها والأحاديث الصحاح وشرحها خرج منه الطهارة لا غير»[٤].

٥. جامع الأخبار في إيضاح الاستبصار، يقول المحقّق الطهراني: «هو شرح الاستبصار للشيخ عبد اللطيف بن عليّ بن أحمد بن أبي جامع الحارثي الشامي العاملي، تلميذ الشيخ البهائي وصاحبي المدارك والمعالم، والمتوفى (١٠٥٠هـ)، وعمدة غرضه إثبات ما أهمله صاحب «المعالم» في «منتقى الجمان»، والشيخ البهائي في «الحبل المتين» من الأخبار الكثيرة المرمية عندهما بالضعف، قال في

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٢٤ ص ٤٢٧ رقم ٢٢٢٩.
(٢) أعيان الشيعة: ج ٥ ص ٤٠٦.
(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٦ ص ٢٤٠ رقم ١٣٢٧.
(٤) أمل الآمل: ج ١ ص ١٥٥ رقم ١٥٨.

أوّله: «عمدت فيه إلى إثبات ما طرحه بعض مشايخنا المتأخرين من الضعيف بل الموثق بحسب الاصطلاح الجديد فهدّموا بذلك أكثر من نصف أحاديث الكتب الأربعة لأمر شرحناه»[1].

٦. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، تأليف: الشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠١١هـ)، يقول محقّق الكتاب علي أكبر الغفاري: «اقتصر فيه على إيراد هذين الصنفين من الأخبار»[2]. وهذا الكتاب يقع في ثلاثة أجزاء.

٧. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، تأليف: الشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠هـ)، قال المحقّق الطهراني: «بدأ فيه بمقدمة، فيها اثنتا عشرة فائدة رجالية نظير المقدمات الاثنتي عشرة لمنتقى الجمان لوالده الشيخ حسن، وبعد المقدمة أخذ في شرح الأحاديث، فيذكر الحديث ويتكلّم أولاً فيما يتعلّق بسنده من أحوال رجاله تحت عنوان (السند) ثمّ بعد الفراغ عن السند يشرع في بيان مداليل ألفاظ الحديث وما يستنبط منها من الأحكام تحت عنوان (المتن)»[3]، طبع في سبعة أجزاء.

٨. جوامع الكلم، قال المحقق الطهراني: «للسيّد محمّد الشهير بالسيّد ميرزا الجزائري، من مشايخ العلامة المجلسي، والشيخ الحرّ، والسيّد المحدِّث الجزائري، وهو ابن السيّد شرف الدين عليّ بن نعمة الله بن حبيب الله بن نصر الله الحسيني الجزائري، سكن برهة في حيدر آباد، وتلمذ على الشيخ محمّد بن عليّ بن خاتون نزيل حيدر آباد، كما ترجمه في «أمل الآمل» قال: (له كتاب كبير في الحديث جمع فيه أحاديث الكتب الأربعة وغيرها) ومراده هذا الكتاب الذي

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٥ ص ٣٧ رقم ١٥٥.

(٢) منتقى الجمان: ج ١ ص ١٢.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٢ ص ٣٠ رقم ١٢٠

رأيت مجلده الأوّل والثاني في النجف، ويظهر من صاحب «الروضات» وجود مجلداته بأصفهان وأنّه إلى آخر الحجّ واسمه «جوامع الكلم» ويظهر من «كشف الحجب» وجوده أيضاً بالهند لكنّه سمّاه «جوامع الكلام» كما أشرنا إليه، وذكر شيخنا في «خاتمة المستدرك ـ ص ٤٠٩» أنّه رأى مجلّداً منه في كرمانشاه، وهو سمّاه أيضاً «جوامع الكلم» أوّله «الحمد لله الذي فطر على أحاديث معرفته عقول العالمين، وسطر آيات وحدانيته على هويات الكائنات تبصرة وذكرى للعالمين» جمع فيه أخبار الأصول الدينية والفقه والمواعظ والتفسير والآداب والأخلاق، الصحاح منها والموثقات والحسان من كتب كثيرة، جعل لها رموزاً ولبيان أوصاف الأحاديث رموزاً، منها ما اصطلحه صاحب «المعالم» في المنتقى من لفظ (صح) و(صحر) و(صحي) للصحيح المطلق، والصحيح عند المشهور، والصحيح عند نفسه، وجعل (ق) رمزاً للموثق و(ح) للحسن ورتبه على عقود وكلّ عقد على سموط وفي كلّ سمط جوهرات»[1].

٩. التحفة الصفوية في الأنباء النبوية، تأليف: الشيخ مهذّب الدين أحمد بن عبد الرضا المعاصر للشيخ الحرّ العاملي، يقول المحقّق الطهراني: «وألّف كتابه هذا في قندهار بالتماس بعض علمائها، جمع فيه الأحاديث الصحيحة المختصرة المرويّة عن النبيّ ﷺ على ترتيب حروف أوائل الحديث، وأحال التفصيل في آخره إلى كتابه التحفة العلوية، وفرغ منه في ١٧ ذي القعدة ١٠٧٩هـ»[2].

١٠. روضة المتّقين في شرح أخبار الأئمة المعصومين، تأليف: المولى محمّد تقي بن مقصود علي المجلسي، المعروف بالمجلسي الأول (ت ١٠٧٠هـ)، وهو «شرح... لمن لا يحضره الفقيه، مع بيان حال أسانيده والإشارة إلى صحّة الحديث برواية الشيخ أو برواية الكليني لو لم يكن في رواية الفقيه صحيحاً»[3].

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٥ ص ٢٥٣-٢٥٤ رقم ١٢١٣.
(٢) م.ن: ج ٣ ص ٤٤٧ رقم ١٦٢٤.
(٣) م.ن: ج ١١ ص ٣٠٢ رقم ١٨٠٣.

١١. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، تأليف: العلامة محمّد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ) والكتاب يقع في ستّة وعشرين جزءاً. يقول المحقّق السيّد مرتضى العسكري: «استوعب فيها شرح ألفاظ الحديث وكشف معانيها وذكر علل الحديث وقوّته وصحّته وَفْق القواعد المتبناة لدى المحدِّثين منذ عصر العلامة الحلّي وابن طاووس، وخالفهم أحياناً فقال: ضعيف على المشهور معتمد عندي ـ أو معتبر عندي ـ وكان نتيجة تقييمه لأحاديث الكافي أنّه وجد منها ٩٤٨٥ حديثاً ضعيفاً من مجموع ١٦١٢١ حديثاً»[١].

١٢. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، تأليف: العلامة محمّد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، وهو شرح لكتاب تهذيب الأخبار، وقد نهج فيه مثل مرآة العقول وحكم على الأخبار بالصحة أو الحسن أو الضعف. يقع الكتاب في أربعةَ عَشَرَ مجلّداً.

١٣. الشفاء في أخبار آل المصطفى، تأليف: المولى محمّد رضا بن عبد المطلب التبريزي. يقول المحقق الطهراني: «جمع فيه الأخبار وبوَّبها نظير البحار في مجلدات... فيذكر في أوّل كلّ حديث أنّه صحيح أو حسن أو ضعيف. مسند أو مرسل، ويذكر بعد اسم كلّ رجل في السند أنّه ثقة أو مجهول أو ضعيف أو غيرها، كلّ ذلك بعلامات من الحمرة»[٢].

١٤. الشافي في شرح أصول الكافي، تأليف: الشيخ عبد الحسين المظفر (ت ١٤١٦هـ). وقد طبع في تسعة أجزاء، ولم يكتفِ المؤلّف بالشرح بل وصحّح الروايات.

١٥. صحيح الكافي (زبدة الكافي) وتلاه صحيح من لا يحضره الفقيه وصحيح التهذيب، من تأليف: المحقّق الشيخ محمّد باقر البهبودي، يقول السيّد مرتضى

(١) معالم المدرستين: ج ٣ ص ٣٢٥.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١٤ ص ٢٠٠ رقم ١٩٩.

العسكري: «وقد ألّف أحد الباحثين في عصرنا صحيح الكافي اعتبر من مجموع ١٦١٢١ حديثاً من أحاديث الكافي ٣٣٢٨ حديثاً صحيحاً وترك ١١٦٩٣ حديثاً منها لم يَرَها حسب اجتهاده صحيحة»[١].

لقد اهتمّ الشيخ البهبودي بمشروع تنقية التراث، وقام بخطوة علميّة جريئة أثارت لغطاً وردود أفعال كبيرة، حيث تبنّى غربلة أحد أهمّ مصادر الحديث في المذهب الإثني عشري، وهو كتاب الكافي للكليني، فقام البهبودي بتحقيق هذا الكتاب وتنقيته، ممّا بدا له أنّه ضعيف ومكذوب، فكانت النتيجة التي توصل إليها هي صحّة ربع الكتاب فقط (٤٤٢٨) من أصل (١٦١٩٤)، كما أخرج صحيح من لا يحضره الفقيه للصدوق، وصحيح تهذيب الأحكام للطوسي، وصحيح تفسير الميزان للطباطبائي، وعمل على تحقيق خمسة وأربعين مجلّداً من كتاب بحار الأنوار للمجلسي.

الجدير بالذكر أنّ البهبودي عندما أصدر النسخة الفارسية من كتاب صحيح الكافي، قام صاحب المطبعة ـ وبضغط من مراجع دينية ـ بتغيير عنوان الكتاب إلى (زبدة الكافي)، كما قام الشيخ حسين المنتظري باستدعاء البهبودي، وأمره بسحب جميع النسخ من الأسواق، بما فيها النسخة العربية، حسب ما ذكره الشيخ جعفر السبحاني في حوار مع صحيفة كيهان.

يقول الشيخ حيدر حبّ الله في كتابه نظرية السنة: «يرى البهبودي أنّ حملات النقد ضده كانت بسبب تسميته لكتابه (صحيح الكافي)، إذ إنَّ هذه التسمية أدّت ـ في نظره ـ إلى تساؤل كثير من الناس عمّا يرويه العلماء والخطباء ومدى صحّته وسلامته».

لقد كان البهبودي صريحاً في تشخيص ما رأى أنّه عبث كبير في منهج أهل

(١) معالم المدرستين: ج ٣ ص ٢٨٢.

البيت عليهم السلام، وذكر بصراحة أنّ ظاهرة الدسّ والكذب كانت ضاربة أطنابها في كتب المذهب، ولهذا اتخذ منهجاً علمياً لمحاربة هذه الظاهرة وتنقية المروي، وفي سبيل ذلك وضع خارطة للوضّاعين والضعفاء شملت أسماء لامعة في مجال الرواية، بل وصل الأمر بالبهودي إلى التشكيك في مصداقية الكليني نفسه صاحب الكافي، كما أنّه شكَّك في أسلوب حصول المجلسي على الكتب التي نقل منها كتابه البحار.

وله في هذا المجال كتابان:

**أحدهما**: علل الحديث. وهو «كتاب يتحدّث بالتفصيل عن مشكلات الحديث، مع ذكر أمثلة من المصادر الحديثية الشيعية، طبع في طهران، وعدد صفحاته ٣٦٢ صفحة»[١].

**وثانيهما**: معرفة الحديث. وهو «كتاب مبسوط في علم الحديث وتاريخ تدوينه وألفاظ الجرح، مع دراسة لبعض أصول الحديث والكتب الحديثية، طبع: طهران، مركز النشر العلمي والثقافي، عام ١٣٦٢هـ، ٢٧٣ صفحة»[٢].

ويرى الشيخ حيدر حبّ الله أنّ هذه المحاولة التي قادها البهبودي في مطلع الثمانينيّات الماضية، واجهتها حملة مضادة قويّة، أدّت إلى تراجع المشاريع من هذا القبيل حتى كادت تضمحل إلا قليلاً.

١٦. مشرعة بحار الأنوار، تأليف: المحقّق الرجالي الشيخ محمّد آصف محسني ـ تلميذ السيّد الخوئي رحمه الله ـ، وهذا الكتاب قيّم حيث استقصى روايات كتاب بحار الأنوار من أوله إلى آخره وأشار إلى المعتبر منها، وهو من جزأين، ولم يكتفِ المؤلّف ـ حفظه الله ـ بذلك، بل وشرح بعض الآيات والروايات،

---

(١) رسائل في دراية الحديث: ج ١ ص ٦٥.

(٢) م.ن: ج ١ ص ٧٩.

وحكم على بعضها بأنّها موضوعة (مكذوبه)، وللمؤلّف منهج خاص يختلف عن باقي العلماء. ويحسن لمن أراد نقل رواية من البحار الرجوع إلى هذا الكتاب وكما يقول المؤلف: «ومن يشرب من بحار أنواره ـ أي بحار الأنوار للعلامة المجلسي ـ فليجىء إلى المَشْرَعة فإنّها مناسبة للاستسقاء:

أسقيكَ مِنْ باردٍ على ظَمَأٍ    تخالُهُ في الحلاوةِ العَسَلا

حتّى من أراد ركوب السفينة الجارية في البحار فلا بدّ أن يركبها من المَشْرَعَة حتى يأمن من العثرة والله العاصم»[1].

لقد أثار الشيخ محمد آصف محسني زوبعة كبيرة بعد إصداره كتاب (مَشْرَعة بحار الانوار) عام ٢٠٠٠م، وقد اختار محسني بحار الأنوار كمادّة للدراسة؛ لأنّه رأى أنّ هذا الكتاب هو المصدر الأساسي للخطباء والوعّاظ الذين يشاركون في صناعة الرأي العام بين الشيعة، في حين يضع الشيخ المحسني ملاحظات كثيرة على هذا الكتاب، ويرى أنّ أكثر رواياته غير معتبرة.

وقد تمسّك الشيخ المحسني بمبدأ التخلّي عن كلّ تلك الروايات غير الموثوق بها فقهياً أو عقائدياً أو سياسياً أو غيرها، وهو أمر جعله يتخطّى بعض الخطوط الحمراء ليصل إلى التشكيك في بعض الآراء السائدة، كما انتقد المحسني تساهل العلماء وطلابهم في تداول الراويات المنسوبة إلى أهل البيت عليهم السلام، الأمر الذي أدّى في نظر الشيخ آصف محسني إلى تراجع المسلمين وتخلّفهم.

إنّ الضّجة التي أحدثها آصف محسني كانت نسبية مقارنة بما حدث بعد محاولة البهبودي، وقد يعود ذلك إلى أنّ دوائر الحوزات خفّت حساسيتها أمام مثل هذه المشاريع، أو على الأقلّ أصبحت تتعامل معها بعقلانية أكثر في ردود الفعل.

(١) مَشْرَعة بحار الأنوار: ج ١ ص ١١.

١٧. معجم الأحاديث المعتبرة، تأليف: الشيخ محمّد آصف محسني، وهو كتاب يقع في ستّة أجزاء، وقد نشرته دار نشر الأديان ـ إيران عام ١٣٩٢ ش.

١٨. موسوعة أحاديث أهل البيت، تأليف: الشيخ هادي النجفي، قام بتصحيح بعض الروايات. يقع في أَحَدَ عَشَرَ جزءاً مطبوعاً.

١٩. مصادر فقه الشيعة في شرح وسائل الشيعة، تأليف: السيّد محمّد علي الموحد الأبطحي. وقد صدر منه الجزء الأول، ولم يكتفِ المؤلف بالشرح بل وصحّح الروايات.

٢٠. إيضاح الدلائل في شرح الوسائل، تأليف: الشيخ مسلم الداوري ـ وهو تلميذ السيّد الخوئي رضوان الله عليه ـ وقد صدر منه الجزء الأول، ولم يكتفِ المؤلف بالشرح بل وصحّح الروايات.

وأمّا ما يتعلق بالأحاديث الموضوعة (المكذوبة) فقد اهتمّ بعض العلماء ببيانها، ومنها:

١. الأخبار الدخيلة. تأليف: الفقيه المحقّق الرجالي المدقّق الشيخ محمد تقي التستري. يقول الشيخ جعفر السبحاني: «... فهو من المشايخ الأعاظم الذي يضنّ بهم الدهر إلا في فترات قليلة، وله على العلم وأهله أيادٍ مشكورة». وكتاب الأخبار الدخيلة ومستدركاته طبع في أربعة مجلدات بطهران.

٢. الموضوعات في الآثار والأخبار. تأليف: السيّد هاشم معروف الحسني، وهو مطبوع في مجلّد واحد.





# كتاب سُليم بن قيس

كتاب سُليم بن قيس الهلالي، أو «أبجد الشيعة»[1]، أو كتاب «السقيفة»[2]، عبارةٌ عن مجموعة من الأخبار أخذها سُليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام (ت ٤٠هـ)، وعن أبي ذرّ الغفاري (ت ٣٢هـ)، والمقداد بن الأسود (ت ٣٣هـ)، وسلمان الفارسي (ت ٣٥هـ)، كما ذُكِر في مفتتح الكتاب المطبوع.

## طبعات الكتاب

وكتاب سُليم بن قيس معروف متداول في طبعات متعدّدة:

١. طبع بتقديم المحقّق السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف ـ العراق، سنة ١٣٦١هـ.

٢. طبع في دار الكتب الإسلامية، قم ـ إيران، سنة ١٣٩٥هـ.

٣. طبع في دار الفنون ودار الإيمان، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٠٠هـ.

٤. طبع في مؤسسة البعثة بتقديم السيّد علاء الدين الموسوي، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

---

(١) نسب هذا القول إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام ـ فيما ذكره الشيخ الطهراني؛ أنظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١ ص ـ ٦٣ وج ٢ ص ١٥٢.

(٢) جاء ذلك في بعض طبعات الكتاب.

٥. طبع في طهران بزيادة الفهارس سنة ١٤٠٨هـ.

٦. طبع في مؤسسة الأعلمي، بيروت، سنة ١٤١٢هـ.

٧. حقّقه الشيخ محمّد باقر الأنصاري الزنجاني، ونشره مع دراسة ضافية في ثلاثة مجلّدات، مؤسسة نشر الهادي، قمّ، سنة ١٤١٥هـ.

٨. أعاد الشيخ محمّد باقر الأنصاري الزنجاني نشره في مجلّد كبير، مؤسسة نشر الهادي، قمّ، سنة ١٤٢٠هـ.

**الفهرسة العامة للكتاب**

يتناول كتاب سُليم جملة من المواضيع:

**الأول**: وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

**الثاني**: أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في فضائل عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام بوجه عام.

**الثالث**: قصّة السّقيفة وما جرى من أخبار وقضايا على لسان بعض من وقف بجانب الإمام عليّ عليه السلام من الصحابة، وما تلاها من حوادث على السيّدة فاطمة الزهراء والإمام عليّ عليهما السلام.

**الرابع**: ذكر الفضائل التي أهّلت عليّاً عليه السلام للإمامة خاصة كحديث المؤاخاة، وحديث المنزلة، وحديث الراية، وخبر حجّة الوَدَاع وغدير خمّ.

**الخامس**: اختلاف الأمة وفِرقها بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

**السادس**: كلام حول الإمامة.

**السابع**: روايات في عدد الأئمّة وأسمائهم.

**الثامن**: أخبار العباس بن عبد المطلب عمّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

**التاسع**: أخبار خلافة الإمام عليّ عليه السلام وحرب الجمل وصُفّين.

**العاشر**: المراسلات بين الإمام عليّ عليه السلام وبين معاوية بن أبي سفيان.

**الحادي عشر**: أخبار الإمام عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام أيّام الخليفتين أبي بكر وعمر.

**الثاني عشر**: سيرة أصحاب عليّ عليه السلام المقرّبين إليه من أمثال: سلمان، وأبي ذرّ الغفاري، والمقداد، وحكايتهم لمناقبه.

**الثالث عشر**: أحوال الشيعة وما أصابهم من المحنة أيّام الأمويين.

**الرابع عشر**: أخبار الحسن والحسين وعليّ بن الحسين عليهم السلام، ويورد أقوالاً للباقر عليه السلام.

**الخامس عشر**: قصّة فَدَك وخبر وفاة السيّدة فاطمة عليها السلام.

وكل ذلك في ثمانية وأربعين خبراً طويلاً.

وزاد المحقّق الشيخ محمّد باقر الزنجاني ـ في تحقيقه لكتاب سُليم ابن قيس ـ تتمةً عليه في اثنين وعشرين فصلاً أو خبراً، زعم أنّها جاءت في إحدى نسخ الكتاب. ثمّ أضاف مُستَدرَكاً جمع فيه ثمانية وعشرين خبراً من رواية سُليم بن قيس في الموسوعات الحديثية الشيعية؛ مرجِّحاً أنّها كانت في الأصل من كتاب سُليم أيضاً؛ فيكون مجموع أخبار الكتاب في طبعته الأخيرة ثمانية وتسعين خبراً.

وقد لاحظت الدكتورة نبيلة عبد المنعم داود ـ بعد سردها لموضوعات كتاب سُليم؛ معتمدة على الطبعة الحيدرية بالنجف ـ أنّ الكتاب في روايته لهذه الأحداث لا يلتزم بالتسلسل التاريخي وإنّما يروي هذه الأحداث لتأكيد الكلام في الإمامة؛ فهو يسبق الأحداث أحياناً في ذكر الأخبار، كما أنّه يهتمّ بالآراء أكثر من اهتمامه بالأحداث التاريخيّة[1].

---

(١) نشأة الشيعة الإمامية، الدكتورة نبيلة عبد المنعم داود: ص ٢٧-٢٨.



# سُليم بن قيس الهلالي

سليم بن قيس الهلالي العامري، أبو صادق الكوفي[1]. المولود في العام الثاني قبل الهجرة، والمتوفى في عام ٧٦هـ[2].

تعدُّه كتب الرجال الإمامية في الطبقة الأولى من رجالهم الذين صحبوا أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب عليه السلام، والأئمة الحسن والحسين وعليّاً السجّاد ومحمّداً الباقر عليهم السلام[3].

ويعدُّون كتابه من الأصول[4] المعتبرة التي يعوّل عليها الإمامية الاثنا عشرية في بيان النّص على إمامة عليّ وأَحَدَ عَشَرَ من ذرّيته عليهم السلام بأسمائهم.

قال الشيخ النعماني في (الغَيبة) عن كتاب سليم: «وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعوّل عليها»[5].

---

(١) رجال البرقي: ص ٤ و٥ و٨ و٩؛ رجال الكشي: ص ١٠٥ رقم ١٦٧؛ رجال النجاشي: ج ١ ص ٦٨ رقم ٣؛ فهرست الطوسي: ص ١٠٧ رقم ٣٤٨؛ رجال الطوسي: ص ٤٣ رقم ٥ وص ٦٨ رقم ١ وص ٧٤ رقم ١؛ رجال العلّامة الحلي: ص ٨٢ رقم ٢؛ مجمع الرجال: ج ١ ص ١٥٥؛ جامع الرواة: ج ١ص ٣٧٤؛ تنقيح المقال: ج ٢ ص ٥٢ رقم ٥١٥٧؛ أعيان الشيعة: ج ٧ ص ٢٩٣؛ قاموس الرجال: ج ٤ ص ٤٤٥؛ معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٢١٦ رقم ٥٣٩١.

(٢) هذا ما اختاره الشيخ محمّد باقر الزنجاني في نشرته للكتاب: ص ٦٩-٧٣. وفي موسوعة طبقات الفقهاء: ج ١ ص ٣٨٤ ترجمة رقم ١٦٠ أنّه ولد في العام الرابع قبل الهجرة، وتوفي عام تسعين، وبين التقديرين عشرون عاماً!

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٢٦-٢٢٧ ترجمة رقم ٥٤٠١.

(٤) الأصل من كتب الحديث في اصطلاح الشيعة الإثني عشرية هو ما كان المكتوب فيه مسموعاً لمؤلفه من المعصوم عليه السلام أو عمّن سمع منه، لا منقولاً عن مكتوب.

(٥) الغيبة للنعماني: ص ١٠٣.

وفي كتب أهل السنّة لا نجد غير ترجمة واحدة لسُليم بن قيس العامري في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) لم يزد فيها على أن قال: «سُليم بن قيس العامري روى عن سحيم بن نوفل، روى عنه أبان سمعت أبي يقول ذلك»[١].

ورواية سُليم عن سحيم هذه في مصنّف ابن أبي شيبة، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الأسدي، عن إبراهيم بن طهمان، عن سُليم بن قيس العامري، عن سحيم بن نوفل قال: قال لي عبد الله بن مسعود: كيف أنتم إذا اقتتلَ المصلّونَ؟ قلت: ويكون ذلك؟ قال: نعم، أصحاب محمّد. قلت: وكيف أصنعُ؟ قال: كُفَّ لسانَكَ، وأَخِفَّ مكانَكَ، وعليك بما تعرفُ، ولا تَدَعْ ما تعرفُ لِمَا تُنْكِر[٢].

وفي كتاب «كنز العمال» لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، عن سُليم بن قيس العامري قال: سأل ابن الكوا عليّاً عن السنّة والبدعة وعن الجماعة والفُرقة؛ فقال: «**يا بن الكوا، حفظت المسألة فافهم الجواب، السنّة والله سنّة محمد ﷺ، والبدعة ما فارقها، والجماعة والله مجامعة أهل الحقّ وإن قلّوا، والفرقة مجامعة أهل الباطل وإن كثروا**»[٣].

نعم، وجدت رواية في إسنادها سُليم بنَ قيس الحنظلي، في جامع معمر بن راشد الأزدي (ت ١٥١هـ) برواية عبد الرزّاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) .. قال عبد الرزّاق: عن معمر، عن أبان، عن سُليم بن قيس الحنظلي قال: خَطَبَ عُمَرُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُم بَعْدِي أَنْ يُؤْخَذَ الرَّجُلُ مِنْكُمُ الْبَرِيءُ، فَيُؤْشَرُ كَمَا يُؤْشَرُ الْجَزُورُ، وَيُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا، وَيُقَالُ: عَاصٍ وَلَيْسَ بِعَاصٍ»، قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ وَهُوَ تَحْتَ الْمِنْبَرِ: «وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ أَوْ:

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ـج ٤ ص ٢١٤.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧ ص ٤٨٧.
(٣) كنز العمال: ج ١ ص ـ٣٧٨ ح ١٦٤٤.

بِمَا تَشْتَدُّ الْبَلِيَّةُ، وَتَظْهَرُ الْحَمِيَّةُ، وَتُسْبَى الذُّرِّيَّةُ، وَتَدُقُّهُمُ الْفِتَنُ كَمَا تَدُقُّ الرَّحَا ثُفْلَهَا، وَكَمَا تَدُقُّ النَّارُ الْحَطَبَ؟»، قَالَ: «وَمَتَى ذَلِكَ يَا عَلِيُّ؟»، قَالَ: «إِذَا تُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وَتُعُلِّمَ لِغَيْرِ الْعَمَلِ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ»(١).

وهو غير سُليم العامري الذي كان من موالي بني أمية وروى عن عمر وروى عنه عبد الله بن مسلم، وغير الذي روى عن حذيفة وروى عنه الأعمش(٢).

وقد ذكر ابن النديم سُليم بن قيس وكتابه في كلامه عن أخبار فقهاء الشيعة وما صنّفوه من كتب؛ حيث قال: «من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام سُليم بن قيس الهلالي، وكان هارباً من الحجّاج لأنّه طلبه ليقتله، فلجأ إلى أبان بن أبي عَيَّاش

---

(١) جامع معمر بن راشد: الحديث ١٣٥٩. وأخرجه الحاكم في المستدرك: ج ٤ ص ٤٩٨. وقال محققه مصطفى عبد القادر عطا: قال الذهبي في التلخيص: أبان، قال أحمد: تركوا حديثه. وعليك أن تقارن ما أورده الكليني في (الكافي: ج ٨ ص ٥٠-٥٢ ح ٢١). بإسناده عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سُليم بن قيس الهلالي الذي يذكر خطبة لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام، جاء فيها: «أَلا إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ خَلَّتَانِ اتِّبَاعُ الْهَوَى وَطُولُ الأَمَلِ ....، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبَسَتْكُمْ فِتْنَةٌ يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ وَيَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، يَجْرِي النَّاسُ عَلَيْهَا وَيَتَّخِذُونَهَا سُنَّةً، فَإِذَا غُيِّرَ مِنْهَا شَيْءٌ قِيلَ قَدْ غُيِّرَتِ السُّنَّةُ وَقَدْ أَتَى النَّاسُ مُنْكَراً، ثُمَّ تَشْتَدُّ الْبَلِيَّةُ وَتُسْبَى الذُّرِّيَّةُ، وَتَدُقُّهُمُ الْفِتْنَةُ كَمَا تَدُقُّ النَّارُ الْحَطَبَ، وَكَمَا تَدُقُّ الرَّحَى بِثِفَالِهَا، وَيَتَفَقَّهُونَ لِغَيْرِ اللهِ، وَيَتَعَلَّمُونَ لِغَيْرِ الْعَمَلِ، وَيَطْلُبُونَ الدُّنْيَا بِأَعْمَالِ الآخِرَةِ».وفي رواية الكليني بعد ذلك أنّ علياً عليه السلام بعد خطبته تلك «أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَخَاصَّتِهِ وَشِيعَتِهِ فَقَالَ: قَدْ عَمِلَتِ الْوُلاةُ قَبْلِي أَعْمَالاً خَالَفُوا فِيهَا رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله مُتَعَمِّدِينَ لِخِلافِهِ نَاقِضِينَ لِعَهْدِهِ مُغَيِّرِينَ لِسُنَّتِهِ، وَلَوْ حَمَلْتُ النَّاسَ عَلَى تَرْكِهَا وَحَوَّلْتُهَا إِلَى مَوَاضِعِهَا وَإِلَى مَا كَانَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لَتَفَرَّقَ عَنِّي جُنْدِي حَتَّى أَبْقَى وَحْدِي أَوْ قَلِيلٌ مِنْ شِيعَتِيَ الَّذِينَ عَرَفُوا فَضْلِي وَفَرْضَ إِمَامَتِي مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله ...» فذكر ما غُيِّرَ من السنة وترك الإمام عليّ عليه السلام ـ ردَّه مخافة أن ينصرف الناس عن عسكره، إلى أن قال: «فَكَذَّبُوا اللهَ وَكَذَّبُوا رَسُولَهُ وَجَحَدُوا كِتَابَ اللهِ النَّاطِقَ بِحَقِّنَا وَمَنَعُونَا فَرْضاً فَرَضَهُ اللهُ لَنَا. مَا لَقِيَ أَهْلُ بَيْتِ نَبِيٍّ مِنْ أُمَّتِهِ مَا لَقِينَا بَعْدَ نَبِيِّنَا صلى الله عليه وآله ـ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ». وقال الشيخ المجلسي، معلقاً على سند هذا الحديث: «ضعيف على المشهور» مرآة العقول: ج ٢٥ ص ١٣١.

(٢) راجع: التاريخ الكبير، البخاري: ج ٤ ص ١٣١؛ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ٢١٣-٢١٦؛ الثقات، ابن حبان: ج ٤ ص ٣٣٠-٣٣١. فإنهم جميعاً فصلوا بين الراويين، وأضاف ابن أبي حاتم ترجمة مستقلة لسليم بن قيس العامري.وراجع رواية الأول واسمه سُليم بن حنظلة عن عمر في مصنف ابن أبي شيبة: ج ٦ ص ٦٦ و ج ٧ ص ٩٥. وفي حلية الأولياء لأبي نعيم: ج ١ ص ٥٤.وراجع رواية سُليم العامري عن حذيفة في كتاب الدعاء لأبي عبد الرحمن محمد بن فضيل الضبي (ت ١٩٥هـ): ص ٣٢٧؛ مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧ ص ١٣٩؛ حلية الأولياء: ج ١ ص ٢٨١. وقد وجدت لسليم العامري ـ أيضاً ـ رواية عن أبي الدرداء، وروى عنه ثور، في كتاب الزهد لهناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣هـ): ج ٢ ص ٥٨٢.

فآواه، فلما حضرته الوفاة قال لأبان: إنّ لك عليَّ حقّاً وقد حضرتني الوفاة يا بن أخي، إنّه كان من أمر رسول الله ﷺ كيت وكيت، وأعطاه كتاباً. وهو كتاب سُليم بن قيس الهلالي المشهور رواه عنه أبان بن أبي عيّاش لم يروه عنه غيره. وقال أبان في حديثه: وكان [سليم بن] قيس شيخاً له نور يعلوه. وأوّل كتاب ظهر للشيعة كتاب سُليم بن قيس الهلالي، رواه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره»(١).

## مكانة الكتاب

كتاب سُليم بن قيس له مكانة خاصة عند الشّيعة الاثني عشريّة من قديم، ويمكننا أن نتصوّر عظم هذه المكانة إذا راجعنا قول المؤرّخ أبي الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ المسعودي (ت ٣٤٦هـ) حينما ذكر فرق الشيعة: «والقطعية بالإمامة، الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سُليم بن قيس الهلالي في كتابه الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش أنّ النبي ﷺ قال لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب عليه السلام: «أنت واثنا عشر من ولدك أئمّة الحقّ». ولم يروِ هذا الخبر غير سُليم بن قيس، وأنّ إمامهم المنتظر ظهوره في وقتنا هذا المؤرّخ به كتابنا: محمّد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين»(٢).

وقال النّعماني (ت ٣٨٥هـ): «وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعوّل عليها»(٣).

وقال الشيخ محمّد تقي المجلسي (ت ١٠٧٠هـ): «كتاب سُليم بن قيس الهلالي، المقبول عند العامة والخاصة»(٤).

---

(١) الفهرست، ابن النديم: ص ٢٧٥.

(٢) التنبيه والأشراف، المسعودي: ص ١٩٨-١٩٩. وقد أنهى المسعودي كتابه ـ كما ذكر في ختامه ـ عام ٣٤٥هـ.

(٣) الغيبة للنعماني: ص ١٠٣.

(٤) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٩٢.

وقال الحرّ العاملي (١١٠٤هـ): «وهذا كتاب سُليم بن قيس الهلالي الذي صنّفه في زمان أمير المؤمنين عليه السلام، وكتبه، وعرضه على الأئمة عليهم السلام، مشهور معروف مذكور في كتب الرجال، موجود إلى الآن، وعندنا منه نسختان، ونسخته كثيرة متعددة في أصفهان وقمّ وقزوين وكاشان وجبل عامل وغير ذلك»(١).

وقال أيضاً: «قال الثقة، الصدوق، محمّد بن إبراهيم النعماني في كتاب (الغَيبة): ليس بين الشيعة خلاف في أنّ كتاب سُليم بن قيس الهلالي، من أكبر كتب الأصول، التي رواها أهل العلم وأقدمها، وهو من (الأصول) التي ترجع الشيعة إليها، وتعوّل عليها»(٢).

وقال الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ): «كتاب سُليم بن قيس، وهو أحد الأصول المشهورة والكتب المأثورة المعتمد عليها عند محقّقي أصحابنا، كما صرّح به شيخنا المجلسي رحمه الله في كتاب البحار»(٣).

وقال الشيخ أحمد آل طعان البحراني القطيفي (ت ١٣١٥هـ): «كتاب سُليم بن قيس الهلالي المعدود من الأصول المعتمدة، كما صرّح به المحقّقون المحدّثون والمجتهدون»(٤).

وقال الميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ): «كتابه من الأصول المعروفة، وللأصحاب إليه طرق كثيرة، وقال الشيخ الأجلّ أبو عبد الله النعماني في كتابه في الغيبة: ليس بين جميع الشيعة ـ ممّن حمل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام ـ خلاف في أنّ كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم، وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها ... وهو من الأصول

---

(١) الفوائد الطوسية: ص ٢٤٣.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٣٠ ص ٣٨٦.

(٣) الحدائق الناضرة: ج ٢٥ ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٤) الرسائل الأحمدية: ج ٢ ص ٣٧٩.

التي ترجع الشيعة إليها، وتعوّل عليها»[1].

وقال محقّق الكتاب الشيخ محمّد باقر الزنجاني: «كتاب سُليم، أوّل مؤلَّف في الإسلام. لا يوجد عند المسلمين بعد كتاب الله تعالى ومواريث الأنبياء، التي عند أهل البيت عليهم السلام، كتاب أقدم من كتاب سُليم بن قيس»[2].

وذكر ـ بعد ذلك ـ من مميزات هذا الكتاب أنّه عُرض على ستّة من الأئمة عليهم السلام فأقرّوه ووثّقوا صاحبه؛ لينتهيَ من ذلك إلى أنّ كلّ ما في الكتاب من الأخبار حقّ وصدق ومحكم ومحفوظ، وليس فيه خلط بين الغثّ والسمين[3].

## الطعن في كتاب سُليم بن قيس

وفي سياق تناول العلماء لهذا الكتاب، لم يخلُ هذا الكتاب عن الطعن والنقد. وأهمّ الذين طعنوا في الكتاب:

### ١ - الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (ت ٤١٣هـ)

جاء في آخر كتابه تصحيح اعتقادات الإمامية، في الكلام عن الأحاديث المختلفة؛ حيث علّق رحمه الله على استشهاد الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) بحديث من كتاب سُليم بن قيس فيه بيان أسباب الاختلاف في الأحاديث المروِيَّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وبيان خصوصية الإمام عليّ عليه السلام في الخلوة به للتعلّم منه، وأنّه صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على صدره ودعا الله تعالى أن يملأ قلبه علماً وفهماً ونوراً وحكمة، وبيان أنّ الأئمّة اثنا عشر مع ذكر أسمائهم إلى الباقر عليه السلام فقط، ثمّ حكاية لقاء سُليم للحسن والحسين عليهما السلام وعرض هذا الحديث عليهما، وأنّهما صدَّقا

---

(١) خاتمة المستدرك: ج ٦ ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) كتاب سُليم؛ مقدمة التحقيق: ص ١٣.

(٣) كتاب سُليم؛ مقدمة التحقيق: ص ٢٤-٣١. وراجع في بيان اهتمام الشيعة بكتاب سُليم مقدمة تحقيق الشيخ محمّد باقر الزنجاني لكتاب سُليم: ص ٣٥-٤٤، والغدير: ج ١ ص ١٩٥.

سُليماً وشهدا بأنّهما حضرا أباهما وهو يحدّثه به، ثمّ عَرضَ سُليمُ الحديثَ نفسه على عليّ بن الحسين عليه السلام في حضور ابنه محمّد الباقر عليه السلام؛ فأقرَّ كُلٌّ منهما بأنّ جدّه أقرأه الحديث وهو صبيّ. وفيه بعد ذلك أنّ أبان بن أبي عياش الراوي عن سُليم قد عرض الحديث على عليّ بن الحسين عليه السلام ثمّ عرضه على الباقر عليه السلام بعد موت أبيه؛ فشهدا جميعاً بصدق سُليم في هذا الحديث الذي رواه عن أمير المؤمنين[1].

ثمّ قال الشيخ المفيد: «وأمّا ما تعلّق به أبو جعفر من حديث سُليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عيّاش؛ فالمعنى فيه صحيح، غير أنّ هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس؛ فينبغي للمتديِّن أن يجتنب العمل بكلّ ما فيه، ولا يُعَوِّل على جملته والتقليد لروايته، ولْيَفزع إلى العلماء فيما تَضَمَّنه من الأحاديث لِيُوقفوه على الصحيح منها والفاسد»[2].

إنّ الشيخ المفيد رضوان الله عليه لا ينفي أصل الكتاب المنسوب لسُليم برواية أبان بن أبي عياش؛ لكنّه ينفي الثقة بكلّ ما فيه لما حصل فيه من التخليط والتدليس، وهو يرى أنّ الكتاب مشتمل على روايات فاسدة غير صحيحة.

---

(١) أنظر: اعتقادات الشيخ الصدوق: ص ١١٨-١٢٣. وهو بعض الحديث العاشر من كتاب سليم: ص ١٨١-١٩٠. والحديث أخرجه الكليني فذكر منه أسباب الاختلاف، وخصوصية عليّ عليه السلام بالخلوة ودعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم له فقط، من طريق عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم (الكافي: ج ١ ص ٦٢ ح ١). وأخرجه الصدوق بسياقة الكليني، من طريق أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، وعمر بن أذينة، عن أبان (الخصال: ج ١ ص ٢٥٥-٢٥٧ ح ١٣١). وأخرجه النعماني (توفي في حدود ٣٦٠هـ) بإسناد له عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم. فذكر الحديث بخلاف يسير في ألفاظه عمّا أورده الصدوق في الاعتقادات، إلى الكلام عن الأئمة الاثني عشر مثبتاً أسماءهم إلى الإمام محمد الباقر عليه السلام، وذاكراً أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سمّاهم لعليّ - عليه السلام - رجلاً رجلاً (الغيبة: ص ٧٥-٨١) على نحو ما في كتاب سُليم المطبوع.

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد: ص ١٤٩-١٥٠.

### ٢- أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن الغضائري

من كبار مشايخ الجرح والتعديل، من رفقاء النجاشي والطوسي في السماع من أبيه الحسين بن عبيد الله بن الغضائري.

وأحمد بن الحسين هو المراد بابن الغضائري عند الإطلاق في كتب الرجال لا أبوه.

ومن كتبه: «كتاب الضعفاء» الذي وجده جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس (ت ٦٧٣هـ)، فأدرجه موزّعاً له في كتابه «حلّ الإشكال في معرفة الرجال» الذي ألّفه عام (٦٤٤هـ). والطريق إلى ما ذكره ابن الغضائري الآن عبارة عمّا أدرجه العلامة الحلّي وابن داود في رجاليهما، وأخيراً ما أدرجه القهبائي في «مجمع الرجال» ممّا جرَّده أستاذه المولى عبد الله التستري عن كتاب «حلِّ الإشكال» وجعله كتاباً مستقلاً ..

يقول المحقّق الرجالي الشيخ محمّد تقي التستري في حق ابن الغضائري: «هذا الرجل لا نقّاد مثله بعد ابن الوليد الناقد لنوادر الحكمة وغيره، بل هو فوقه، فنراه قوّى ـ ممّن ضعّفه ابن الوليد وابن بابويه ـ أحمد بن الحسين بن سعيد، والحسين بن شاذويه، ومحمّد بن أرومة، وزيد الزرّاد، وزيد النرسي ... والقول الفصل: إنّا نسبر من طعن فيه هذا الرجل في كتابه أو حديثه، فنراه منكراً؛ فإنّه طعن في كتاب سُليم بن قيس، وفي تفسير محمّد بن القاسم الاسترابادي الذي نسبه إلى العسكري عليه السلام، وفي كتب عليّ بن أحمد الكوفي، وفي كتاب الحسن بن عباس بن حريش؛ فنرى كلاًّ منها مشتملاً على منكرات، لا سيّما التفسير، فغير المنكر فيه يسير. وقد وصل إلينا من كتب الكوفي استغاثته، وقد أكثر فيه من إنكار ما أجمع عليه. وقد روى الكافي ـ في باب شأن إنّا أنزلنا ـ عدّة أخبار من كتاب ابن حريش ليس لها محصّل؛ وآثار الوضع عليها كالنار على الجبل!.

وكذلك أخبار باقي من طعن هذا الرجل عليه في الفقه أو غيره اشتملت على ما زيّفه النقّاد وتشمئز منه الطباع وليس لها نورانيّة كلام المعصومين عليهم السلام وبهاؤه وضياؤه»[١].

يصرّح بأنّ كتاب سُليم موضوع مختلق بلا مِرْيَة؛ حيث يقول عن سُليم:

«وينسب إليه هذا الكتاب المشهور وكان أصحابنا يقولون: إنَّ سُلَيماً لا يُعرف ولا ذُكر في خبر. وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه، ولا من رواية أبان بن أبي عيّاش. وقد ذكر ابن عقدة في «رجال أمير المؤمنين عليه السلام» أحاديث عنه. والكتاب موضوع، لا مِرْيَة فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدلّ على ما ذكرناه.

منها: ما ذكر أنّ محمّد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت[٢].

**ومنها: أنّ الأئمّة ثلاثة عشر. وغير ذلك.**

وأسانيد هذا الكتاب تختلف: تارة برواية عمر بن أذينة، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم. وتارة يُروى عن عمر، عن أبان، بلا واسطة»[٣].

كما تكلّم عن راوي الكتاب أبان بن أبي عياش فقال: «تابعيّ، روى عن أنس

(١) قاموس الرجال: ج ١ ص ٢٩٣. وطبع رجال ابن الغضائري أخيراً مستقلاً بتحقيق المحقق السيد محمد رضا الجلالي سنة ١٤٢٢هـ.

(٢) موضع الانتقاد ـ هنا ـ أنّ محمد بن أبي بكر ولد في حجة الوداع، كما نقله السيد الخوئي ـ رحمه الله ـ في معجمه: ج ١٥ ص ٢٤١ ترجمة ٩٩٩٠ عن الشيخ الطوسي، وعلى هذا لم يكن محمد بن أبي بكر قد بلغ الثالثة من عمره عند وفاة والده أبي بكر. وموضع الانتقاد هذا وارد في الحديث السابع والثلاثين من (كتاب سليم: ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠) حيث يروي سُليم كلاماً قاله محمّد بن أبي بكر لأبيه قبيل وفاته! قال: «فقلت له لما خلوت به: يا أبه، قل: لا إله إلا الله. فقال: لا أقولها أبداً ولا أقدر عليها؛ حتى أَرِد النار وأدخل التابوت. فلما ذكر التابوت ظننت أنّه يهجر؛ فقلت له: أيّ تابوت؟ فقال: تابوت من نار مقفل بقفلٍ من نار، فيه اثنا عشر رجلاً: أنا وصاحبي هذا. قلت: عمر؟ قال: نعم، فمن أعني؟ وعشرة في جبّ في جهنم عليه صخرة، إذا أراد الله أن يسعر جهنم رفع الصخرة... ألصِقْ خَدِّي بالأرض. فألصقتُ خَدَّه بالأرض، فما زال يدعو بالويل والثبور حتى غَمَّضته».

(٣) الرجال، ابن الغضائري: ص ٦٣-٦٤ رقم ٥٥، وخلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلي: ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

بن مالك. وروى عن عليّ بن الحسين عليه السلام. ضعيف، لا يلتفت إليه. ويَنسِب أصحابنا وضع «كتاب سُليم بن قيس» إليه»[(١)].

**تعليق السيّد الخوئي على ابن الغضائري**

حاول السيّد الخوئي رحمه الله أن يدفع ثبوت هذه الدلائل على وضع كتاب سُليم بثلاثة وجوه:

**أوّلها**: إنّ كتاب ابن الغضائري الذي جاءت فيه هذه الإشارة لم تثبت نسبته إليه.

**والثاني**: إنّ هذا الحديث المصرَّح بأنّ الأئمّة ثلاثة عشر لم يصل إلينا فيما طالعه هو نفسه، أو طالعه الحرّ العاملي صاحب «الوسائل» من نسخ كتاب سُليم.

**والثالث**: ما نقله عن الفاضلين: التفرشي من هامش النقد، والميرزا الاسترابادي من رجاله الكبير؛ حيث صرّحا بأنّ الذي وصل إليهما من نسخة هذا الكتاب فيه أنّ عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته[(٢)]. وفيه أنّ الأئمّة ثلاثة عشر من ولد إسماعيل، وهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الأئمّة الاثني عشر[(٣)]. ولا محذور عندهم في أحد هذين.

وقد حاول السيّد الخوئي بعد ذلك تعزيز هذا الوجه الأخير بما أورده من روايات النعماني وغيره من كتاب سُليم، ممّا يفيد أنّ الله تعالى اختار من أولاد إسماعيل ثلاثة عشر هم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة الاثنا عشر.

---

(١) الرجال، ابن الغضائري: ص ٣٦ رقم ١، وخلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلي: ص ١٦٢ـ ١٦٣. وانظر تفصيله في آخر البحث.

(٢) وهذا وارد في كتاب سُليم المطبوع بين أيدينا بالفعل، وذلك أنّ علياً ذَكَّرَ ابن عمر بأنّه قال لأبيه عند موته: فما يمنعك أن تستخلفه؟ قال: الصحيفة التى كتبناها بيننا، والعهد في الكعبة في حجّة الوداع .. أنظر كتاب سليم: ص ٢٠٦.

(٣) أنظر: كتاب سليم: ص ٢٠١، ٢٥٣، ٢٩٩.

## تعليقنا على السيّد الخوئي

**أولاً**: هذه المحاولة التي ذهب إليها السيّد الخوئي رحمه الله ليس وراءها كبير فائدة؛ لأنّ المطبوع المتداول الآن من كتاب سُليم مشتمل بالفعل على ما انتقده ابن الغضائري.

واشتمال الفاسد في كتاب سُليم ثابت لا محالة؛ قال العلامة الحلي رحمه الله ـ معلّقاً على ما نقله من كلام ابن الغضائري ـ: «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقّف في الفاسد من كتابه»(١).. وهذا يعني أنَّ الكتاب في زمانه كان مشتملاً على الخبر المذكور فيه أنّ الأئمة ثلاثة عشر.

وفي «بحار الأنوار» حديث طويل من كتاب سُليم برواية أبان، عن سُليم، عن سلمان الفارسي، وفيه أنَّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إنّ الله نظر إلى أهل الأرض نظرة فاختار رجلين: أحدهما أنا فبعثني، والآخر عليّ بن أبي طالب. وأوحى إليَّ أن أتخذه أخاً وخليلاً ووزيراً ووصياً وخليفة...، وإنّ الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصيّاً من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمتي واحداً بعد واحد مثل النجوم في السماء...**»(٢).

وقال الشيخ المجلسي في التعليق عليه: «قوله: فاختار بعدنا اثني عشر، لعلّه كان بعدي فصحّف، أو كان أحد عشر وعلى تقدير صحّة النسخة يحتمل أن يكون المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعدنا بعد الأنبياء أو يكون الاثنا عشر بضم أمير المؤمنين عليه السلام مع الأحد عشر تغليباً، وهذا أحد وجوه القدح في كتاب سُليم بن قيس مع اشتهاره بين أرباب الحديث. وهذا لا يصير سبباً للقدح، إذ قلّما يخلو كتاب من أضعاف هذا التصحيف والتحريف، ومثل هذا موجود في

---

(١) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي: ص ١٦٣.

(٢) وهذا هو الحديث الخامس والأربعون من كتاب سُليم: ص ٣٧٩-٣٨٣.

الكافي وغيره من الكتب المعتبرة كما لا يخفى على المُتَتَبِّع»[1].

والذي يقطع هذا التردّد ما ذكره الشيخ النجاشي في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب المعروف بابن برينة، وقد أشار إلى حديث الأئمة ثلاثة عشر فقال: «هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب، أبو نصر، المعروف بابن برنية، كان يذكر أنّ أمّه أمّ كلثوم بنت أبي جعفر محمد بن عثمان العمري. سمع حديثاً كثيراً، وكان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أنّ الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتجّ بحديث في كتاب سُليم بن قيس الهلالي: إنّ الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام. له كتاب في الإمامة، وكتاب في أخبار أبي عمرو وأبي جعفر العمريين ورأيت أبا العباس بن نوح قد عوّل عليه في الحكاية في كتابه أخبار الوكلاء. وكان هذا الرجل كثير الزيارات، وآخر زيارة حضرها معنا يوم الغدير سنة أربع مِائَة بمشهد أمير المؤمنين عليه السلام»[2].

وبذلك يكون الخبر الذي أشار إليه ابن الغضائري موجوداً في كتاب سُليم قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وكان موجوداً في زمان العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، وفي زمان الشيخ محمّد باقر المجلسي (ت ١١١٠هـ)، وهو بعد ذلك في النسخة المطبوعة المتداولة الآن.

**ثانياً**: ذهب السيّد الخوئي رحمه الله في أوّل أجزاء معجمه إلى القطع بنفي نسبة «كتاب الضعفاء» أو «الرجال» لابن الغضائري أحمد أو لأبيه الحسين بن عبيد الله برغم أنّها ثابتة للابن عند مثل ابن طاووس والعلّامة وابن داود؛ بل هو رأي أكثر علماء الرجال من زمان ابن طاووس.

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٢ ص ١٤٨ ـ ١٥٠. ومن هذا أخذ الشيخ محمد باقر الزنجاني تعليقه في كتاب سليم: ص ٣٨٠ حيث قال: «التصحيف إما في (بعدنا) وأنه كان في الأصل (بعدي)، أو في (اثني عشر) وأنه كان في الأصل (أحد عشر)».

(٢) رجال النجاشي: ص ٤٤٠ رقم ١١٨٥؛ ومعجم رجال الحديث: ج ٢٠ ص ٢٧٦.

والمتتبع لهذه القضية يستنتج أنّ نفي الكتاب عن ابن الغضائري بدأ من عصر صاحب الذريعة إلى عصر السيّد الخوئي؛ فقد ذهب جميع الأعلام إلى القول بعدم اعتبار الكتب عندهم للأسباب نفسها.

وقد اعتمد السيد الخوئي على أنّ الكتاب لم يرد في إجازة العلامة الحلي، ولم يذكره النجاشي والشيخ الطوسي برغم ذكرهما لابن الغضائري في عدد من المواضع، وقد نقل النجاشي عنه في ترجمة الخيبري قولاً غير مطابق لما جاء في ترجمة الخيبري بالكتاب المنسوب لابن الغضائري. وأضاف إلى ذلك بعض الاختلافات في النقل عنه، واختصاص بعض نسخه بتراجم لا توجد في بقيّة النسخ[1].

**أقول**: عدم ورود الكتاب في إجازة العلامة الحلي لا يلزم عنه عدم إقراره بثبوته، ولا أنّ الكتاب غير ثابت في نفسه عند غيره، والظّاهر خلاف ذلك في اعتماد العلامة على كتاب ابن الغضائري في الخلاصة، والسيّد الخوئي نفسه يسلّم بذلك ويذكره غير مرّة.

فهناك شواهدُ على وجود كتاب ابن الغضائري عند العلّامة وابن داود:

**الشاهد الأول**: أورد العلامة الحلي في أربعة مواضع من الخلاصة عبارة ابن الغضائري في كتاب الضعفاء، ثمّ نقل عنه كلاماً آخر قال إنّه ذكره في «الكتاب الآخر» فلاحظ ترجمة: سليمان النخعي، وعمر بن ثابت، ومحمّد بن مصادف، ومحمّد بن عبد الله الجعفري[2].

إلا أنّ صاحب الذريعة قد علّق على هذا الكلام بأنّه قد سمعه من أستاذه السيّد ابن طاووس من الاختلاف وليس صريحاً في أنّه رأى الكتابين[3].

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٩٥-٩٦.

(٢) أنظر: خلاصة الأقوال: ص ٣٥١ و ٣٧٧ و ٤٠٤ و ٤٠٣.

(٣) خلاصة الأقوال: ص ٢٢٥ و ٢٤١ و ٢٥٦.

ولكن هذا تأويل لا مبرّر له؛ مع أنّه أنكر من قبل أن يكون السّيد ابن طاووس مطّلعاً على غير كتاب الضعفاء من كتب ابن الغضائري[1].

**الشاهد الثاني**: حكى العلامة في ترجمة (عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي)[2]، وفي ترجمة (ليث بن البختري المرادي)[3] عن ابن الغضائري ما لا يوجد في المنتزع من حلِّ الإشكال ولا في رجال ابن داود. كما حكى ابن داود في ترجمة (عبد الملك بن المنذر القمي)[4] و(محمد بن أحمد بن قضاعة)[5] و (المعتقل بن عمر الجعفي)[6] عن ابن الغضائري ما لا يوجد في الخلاصة، ولا في المنتزع من حلِّ الإشكال.

ونستظهر من كلام العلامة وابن داود أنّهما ما حكياه في هذه الموارد غير كتاب الضعفاء الذي كان موجوداً لدى ابن طاووس. وفيه إشعار بأنّه لو قلنا بأنّ كتاب الرجال لابن الغضائري كان عند العلامة الحلي أو ابن داود وما نقلاه غير موجود في كتاب الرجال إنما من كتاب آخر، فما هو ذلك الكتاب، وكيف حصلا عليه مع القول بأنّ كتبه غير موجودة؟!

**الشاهد الثالث**: ما قاله ابن داود في خاتمة القسم الأول من كتابه: «وقد ذكر ابن الغضائري في كتابه خمسة رجال زيادة على ما قاله النجاشي، كلٌّ منهم ثقة ثقة مرتين، وهم: عليّ بن حسان الواسطي، محمّد بن قيس أبو نصر الأسدي، محمّد بن الحسن بن الوليد أبو جعفر، محمّد بن رباط، هشام بن سالم الجواليقي...»[7]. وهذا شاهد على عدم انحصار مستند ابن داود فيما ينقله ابن الغضائري في كتاب الضعفاء.

---

(١) الذريعة: ج ٤ ص ٦٠١.

(٢) الخلاصة: ص ٣٨١.

(٣) م.ن: ص ٢٣٤.

(٤) رجال ابن داود: ص ٢٥٧.

(٥) م.ن: ص٢٦٩.

(٦) م.ن: ص ١٧٨.

(٧) م.ن: ص ٢٠٨ – ٢٠٩..

وأمّا عدم ذكر الكتاب عند النجاشي والشيخ الطوسي؛ فلا شيء فيه لأنّهما معاصران لابن الغضائري، وقد تكون الشبهة قوية لو أنهما ترجما له وذكرا جميع كتبه مع إهمال ذكر هذا الكتاب؛ لكنّهما لم يخصَّاه بترجمة وإن ذكراه في بعض المواضع ونقلا بعض أقواله في الرجال.

نعم، قد يُشكل على هذه الشواهد باعتراف الشيخ الطوسي في مقدمة كتابه الفهرست من أنّ الكتابَين اللّذين ألفهما الشيخ أحمد بن الغضائري في ذكر أسامي المصنفات والأصول لم ينسخهما أحد من أصحابنا مع اخترام أجله، وأهلك بعض ورثته عمداً هذين الكتابين وغيرهما من كتبه[١].

فكيف تسنّى للسيد أحمد بن طاووس الوصول لنسخة كتاب الرجال لابن الغضائري؟! بالإضافة إلى أنّ الفارق الطويل بين عصر ابن طاووس وابن الغضائري بما يقرب مائتي سنة؟!

**والجواب لحلّ الإشكال:**

١ـ صحيح أنّ الشيخ الطوسي حكى لنا إتلاف كتب ابن الغضائري عن بعض ورثة ابن الغضائري، إلا أنّه لم يحدّد ولم يعيّن من هو هذا البعض لينظر في وثاقته، فكيف يؤخذ بهذه الحكاية؟! وعليه لا يمكن الوثوق بهذه الحكاية، وإن كان ناقلها شيخ الطائفة.

والعجب أنّ الشيخ لم يعلّق عليها، باعتبار أنّ مثله لا يرسل الكلام إرسالاً من غير إسناد، وبالخصوص في مثل هذا الموضوع الحسَّاس المتعلّق بمصنفات أعلام الطائفة كابن الغضائري[٢].

٢ـ وممّا يمكن الاستدلال به على بطلان كلام الشيخ الطوسي في الاتلاف ما

(١) الفهرست: ص ٢٤.

(٢) ويشير بعض أساتذتنا ـ في مبحث درسه ـ إلى احتمال مقتل ابن الغضائري بسبب مجاهرته بنقد الحديث والرجال، ويجعل من إحراق كتبه تأكيداً لهذا الاحتمال، والله أعلم.

نقله النجاشي عن كتاب التاريخ لابن الغضائري في ترجمة البرقي.

٣ ـ ويؤيّد بطلان دعوى الإتلاف بما ذكره الشيخ الطوسي نفسه في ترجمة (أحمد بن محمّد بن نوح أبي العباس السيرافي) بعد أن أورد أسامي تصنيفاته، ومنها كتاب «أخبار الأبواب» أي الوكلاء الأربعة للإمام المنتظر عليه السلام، قال: «غير أنّ هذه الكتب كانت في المسوّدة، ولم يوجد منها شيء»[١]. ولكنّ النجاشي ـ وهو من المعاصرين للشيخ الطوسي، ومن شركائه في الدرس ـ يختلف معه في كلامه هذا؛ فقد رأى النجاشي كتاب الوكلاء هذا، وحكى عنه في ترجمة هبة الله أحمد بن محمّد الكاتب[٢].

ولا ينقضي عجبي من قول الشيخ الطوسي رحمه الله بأنّ كتاب الوكلاء كان مسوّدة ولم يوجد منها شيء، وفي الوقت نفسه نراه قد اعتمد عليه في كتابه الغَيبة، وجعله أحد مصادر كتابه. وربّما حصل على النسخة المسودّة ـ بعد ذلك ـ ونقل منها في كتابه الغيبة.

٤ ـ ويمكن أن يكون هذا الدليل جواباً وتوجيهاً لكلام الشيخ الطوسي في القول بإتلاف كتب ابن الغضائري وحاصل هذا التوجيه: إثبات صحّة كلامه فيما قيل له من إتلاف كتب ابن الغضائري عمّا نقله له بعضهم، ولكنّه بعد ذلك قد حصل على جزء منها، وأمّا دعوى الإتلاف من بعضهم فلعلَّ هذا البعض لم يرغب بإعطاء الكتب أو أن يطّلع الشيخ الطوسي عليها وإن كان زميلاً لابن الغضائري، ولعلّ هناك سبباً لا نعلمه.

وقد تكون الشبهة قويّة ـ أيضاً ـ لو كان الكلام عن نفي نسبة الكتاب للوالد الحسين بن عبيد الله بن الغضائري فقط، وهو المترجم له عند النجاشي والشيخ اللذين لم يذكرا الكتاب من بين كتبه، وقد ذكر السيّد الخوئي رحمه الله ورود الكتاب

(١) الفهرست: ص ٦٢.

(٢) رجال النجاشي: ص ٣٤٣.

في إجازتي الشهيد الثاني والشيخ حسين الخونساري منسوباً إلى الحسين بن عبيد الله الوالد؛ لكنَّ المحقّق الكلباسي جمع عدداً من الشواهد والقرائن على أنّ الكتاب من تأليف الابن أحمد بن الحسين[١].

وإذا نقل النجاشي في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري أنّه «ضعيف في مذهبه»[٢]، وهو غير مطابق لما في نسخة الكتاب التي طالعها السيّد الخوئي وفيها أنّه «ضعيف الحديث غالي المذهب»[٣]؛ فليس بين القولين كبير اختلاف ولا تناقض، وذلك لا يعني أنّ الكتاب لم يكن موجوداً في زمان النجاشي، والتفاوت بين النسخ أيضاً وارد، وقلّما نجد كتاباً تتطابق نسخه مع كثرتها، ولم يقل أحد من أهل التحقيق قط: إنّ الاختلاف في العبارة بين نسخ الكتاب الواحد دليل على وضعه واختلاقه.

ولعلّ النجاشي قد نقل عنه مشافهة أو أخذ من مسوّدات كتابه لما كان بينهما من الصداقة والخلطة والصحبة في طلب العلم، كما ذكر صاحب الذريعة، وأشار إليه الشيخ جعفر السبحاني[٤] في نقده لرأي السيد الخوئي؛ حيث ذكر للقوم خمسة آراء تبيّن مواقفهم من كتاب ابن الغضائري، ووصف من بينها رأي السيّد الخوئي ومن قبله صاحب الذريعة الطهراني في نفي نسبة الكتاب لابن الغضائري بأنّه في غاية التفريط، وقال: «وما ذكره صاحب معجم رجال الحديث ـ دام ظلّه ـ من قصور المقتضى وعدم ثبوت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلّفه غير تامّ، لأنّ هذه القرائن تكفي في ثبوت النسبة، ولولا الاعتماد عليها للزم ردّ كثير من الكتب غير الواصلة إلينا من طرق الرواية والإجازة. وعلى الجملة لا يصحّ ردّ الكتاب بهذه الوجوه المَوْهُونَة»[٥].

والآراء التي ذكرها بعد ذلك لشيوخ طائفته:

(١) راجع: سماء المقال، الكلباسي: ج ١ ص ٧٦ وما بعدها.
(٢) رجال النجاشي: ص ١٥٤ رقم ٤٠٨.
(٣) معجم رجال الحديث: ج١ ص ٩٦.
(٤) كليات في علم الرجال: ص ٨٦.
(٥) م.ن: ص ٧٨-٧٩.

**أحدها**: ما يقطع بثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري، ويعتمد أقواله إلا فيما يخالف توثيق النجاشي والشيخ الطوسي.

**والثاني**: إنّ كتاب الضعفاء هو لابن الغضائري، غير أنّ تضعيفه وجرحه للرّواة والمشايخ لم يكن مستنداً إلى الشهادة والسّماع، بل كان اجتهاداً منه عند النظر إلى روايات الأفراد ومحاكمتها إلى رؤيته واعتقاده الشخصي.

**والثالث**: إنّ الكتاب من عصر المجلسي اشتهر بأنّ أقواله غير معتبرة للتسرّع في تضعيف الأجلَّة. وهذا الرأي وصفه السبحاني بأنّه في غاية الإفراط، وأنّه كلام قشري لم يرَ مثله في دقّة النظر.

**والرابع**: إنّ أقوال ابن الغضائري في التضعيف غير معتبرة؛ لأنّه كان جرَّاحاً كثير الردِّ على الرّواة، وقليل التعديل والتصديق بهم، ومثل هذا يُعَدُّ خرقاً للعادة وتجاوزاً عنها.

**ومحصَّل الكلام**، إنّ الإشكال الذي طرحه الشيخ الطهراني والسيّد الخوئي حول عدم صحّة نسبة كتاب ابن الغضائري ليس في محلِّه.

والسيد الخوئي ـ فيما يبدو لي ـ لم يبلغ تمام الاقتناع بكلامه في فساد نسبة كتاب الرجال لابن الغضائري، ولا في زعمه أنَّ ما أخذ على كتاب سُليم لا وجود له ولم يصل إلينا؛ فختم مناقشته لما أورده ابن الغضائري بقوله: «وبما ذكرناه يظهر أنّ ما نسبه ابن الغضائري إلى كتاب سُليم بن قيس من رواية أنّ الأئمة ثلاثة عشر لا صحّة له. غايةُ الأمر أنّ النسخة التي وصلت إليه كانت مشتملة على ذلك، وقد شهد الشيخ المفيد أنّ في النسخة تخليطاً وتدليساً، وبذلك يظهر الحال فيما ذكره النجاشي في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمّد من أنّه عمل كتاباً لأبي الحسين العلوي الزيدي، وذكر أنّ الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن عليّ بن الحسين عليهم السلام واحتج بحديث في كتاب سُليم بن قيس الهلالي: أنّ الأئمة اثنا عشر من ولد أمير

المؤمنين عليه السلام. وأمّا وعظ محمّد بن أبي بكر أباه عند موته، فلو صح؛ فهو، وإن لم يمكن عادة، إلا أنّه يمكن أن يكون على نحو الكرامة وخرق العادة. وعلى ذلك فلا وجه لدعوى وضع كتاب سُليم بن قيس أصلا»[1]!!

**أقول**: إنّ الكلام عن إمكان ثبوت المعجزات والكرامات مقبول على وجه العموم؛ لكنّ ادعاء نقل خرق العادة على التعيين لا تقوم له قائمة بخبر الواحد ولا بخبر الراوي الضعيف المتهم، وهل يجوز لعاقل أن يصدِّق خبر أبان بن أبي عياش، على ما كان عليه من ضعف الرواية، وتهمة الكذب بالاتفاق، عن سُليم بن قيس بالغاً ما بلغ حاله من الوثاقة والعدالة، في أنّ محمّد بن أبي بكر وعظ أباه، وناقشه فيما أجابه به، ووصف كلامه بأنّه هجر من تخليط الاحتضار، ثمّ ألصق خدّه بالأرض حتى غمضه، ثم نقل الحادثة كلّها لعمر وعائشة فنهياه عن ذكرها؛ على حين أنّ محمّد بن أبي بكر آنذاك طفل لم يبلغ الثالثة من عمره؟

**٣ ـ ابن داود (حياً ٧٠٧هـ)[2]**

قال: «أبان بن أبي عياش بالياء المثناة تحت والشين المعجمة فيروزين (جخ غض) ضعيف، قيل: إنّه وضع كتاب سُليم بن قيس»[3].

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

(٢) تقي الدين أبو محمد الحسن بن علي بن داود الحلّـي، المعروف بابن داود، صاحب الرجال، فقيه إمامي أديب، شاعر. ولد في جمادى الآخرة سنة سبع وأربعين وستمائة. تلمذ على السيد أبي الفضائل أحمد بن موسى ابن طاووس الحسني (ت ٦٧٣هـ)، وانتفع به كثيراً. وقرأ على: الفقيه الكبير أبي القاسم جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلّـي (ت ٦٧٦هـ). وروى عن: سديد الدين يوسف ابن المطهر والد العلاّمة الحلّـي، ومفيد الدين محمد بن جُهيم الأسدي، ونصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، وغيرهم. روى عنه: أبو الحسن علي بن أحمد المطار آبادي الحلّـي (ت ٧٦٢هـ)، ورضي الدين علي بن أحمد المزيدي (ت ٧٥٧هـ)، وتاج الدين محمد بن القاسم ابن معيّة الحسني (ت ٦٧٦هـ). أنظر: رجال ابن داود: ص ١١١ رقم ٤٣٤؛ نقد الرجال: ج ٢ ص ٤٣ رقم ١٣٢١؛ جامع الرواة: ج ١ ص ٢١٠؛ أمل الآمل: ج ٢ ص ٧١ رقم ١٩٦؛ رياض العلماء: ج ١ ص ٢٥٤؛ بهجة الآمال: ج ٣ ص ١٦٢؛ تنقيح المقال: ج ١ ص ٢٩٣ رقم ٢٦٤٩؛ أعيان الشيعة: ج ٥ ص ١٨٩؛ طبقات أعلام الشيعة: ج ٣ ص ٤٣؛ مصفّى المقال: ص ١٢٦؛ الذريعة: ج ١٠ ص ٨٤ رقم ١٥٥؛ جامع الرجال: ج ١ ص ٥٢٤؛ معجم رجال الحديث: ج ٥ ص ٣١ رقم ٢٩٥٦؛ قاموس الرجال: ج ٣ ص ٢٠٥.

(٣) رجال ابن داود: ص ٢٢٥.

### ٤ ـ العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)

قال رحمه الله في أبان بن أبي عياش راوي كتاب سُليم بن قيس:

«والأقوى عندي التوقّف فيما يرويه؛ لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطّوسي في كتاب الرجال قال: إنّه ضعيف»[١].

وقال ـ أيضا ـ: «وكان أصحابنا يقولون: إنّ سُليماً لا يُعرف ولا ذُكر في خبر، وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه، ولا من رواية أبان بن أبي عياش عنه، وقد ذكر له ابن عقدة في رجال أمير المؤمنين عليه السلام أحاديث عنه، والكتاب موضوع لا مِرْيَةَ فيه، وعلى ذلك علامات تدلّ على ما ذكرنا: منها ما ذكر أنّ محمّد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أنّ الأئمّة ثلاثة عشر، وغير ذلك.

وأسانيد هذا الكتاب تختلف تارة برواية عمر بن أذينة، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني، عن أبان بن أبي عياش، عن سُليم، وتارة يروي عن عمر عن أبان بلا واسطة.

والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه، والتوقّف في الفاسد من كتابه»[٢].

### ٥ ـ السيّد مصطفى التفريشي (١٠٤٤هـ)[٣]

قال: «أبان بن أبي عياش فيروز: تابعيّ ضعيف من أصحاب عليّ بن الحسين

---

(١) خلاصة الأقوال: ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٢) م.ن: ص ١٦١.

(٣) مصطفى بن الحسين الحسيني، التفريشي، فقيه إمامي، رجالي، تتلمذ على الفقيه الشهير عبد الله بن الحسين التستري (ت ١٠٢١هـ)، وأخذ عنه في عدة فنون، وانتفع به في علم الرجال، ثم استجازه، فأجاز له رواية كتب الحديث الأربعة والفتاوى. وفاق في غالب العلوم لا سيّما علم الرجال، فهو فيه من العلماء المتضلّعين، المشهورين بالتحقيق والإتقان. أثنى عليه مؤلف «جامع الرواة» كثيراً، ومن جملة ما قاله فيه: «جليل القدر، عظيم المنزلة، متبحّر، وأمره في جلالة قدره ورفعة شأنه وتبحّره أشهر من أن يذكر». صنّف كتاب نقد الرجال، وُصف بأنّه في كمال النفاسة ونهاية الدقة وكثرة الفائدة. أنظر: جامع الرواة: ج ٢ ص ٢٢٣؛ أمل الآمل: ج ٢ ص ٣٢٢ رقم ٩٩٣؛ رياض العلماء: ج ٥ ص ٢١٢؛ روضات الجنات: ج ٧ ص ١٦٧؛ بهجة الآمال: ج ٧ ص ٢٦؛ تنقيح المقال: ج ٣ ص ٢١٨ رقم ١١٨٢٥؛ طبقات أعلام الشيعة: ج ٥ ص ٥٦٦؛ مصفى المقال: ص ٤٥٩؛ الذريعة: ج ٢٤ ص ٢٧٤ رقم ١٤١٩.

والباقر والصادق عليهما السلام رجال الشيخ. تابعي روى عن أنس بن مالك، وروى عن عليّ بن الحسين عليه السلام، ضعيفٌ، لا يُلتفت إليه، ونسب وضع كتاب سُليم بن قيس إليه رجال ابن الغضائري»[١].

### ٦ ـ الشيخ أبو الحسن الشعراني (ت ١٣٩٣هـ)[٢]

لقد تكرّر منه رحمه الله طعنه الواضح في كتاب سُليم بن قيس في أكثر من موطن في حاشيته على شرح المولى صالح المازندراني لأصول الكافي، وسنذكر بعضها:

أ. قال رحمه الله: «الكتاب إمّا متواتر كالكافي والتهذيب، وإمّا منقول بخبر الواحد كالنسخ القديمة التي قد توجد في المكاتب نظير أصل زيد الزرّاد وزيد النرسي وكتاب سليم بن قيس وكتاب تحف العقول وأمثاله.

---

(١) نقد الرجال: ج ١ ص ٣٩.

(٢) الشيخ أبو الحسن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ غلام حسين الشعراني. ولد بطهران عاصمة إيران عام ١٣٢٠هـ. تعلّم في صغره اللغة العربية والقرآن الكريم وعلم التجويد عند والده، ثم ذهب إلى قم لإكمال دراسته، وفي عام ١٣٤٦هـ سافر إلى النجف الأشرف، ثم عاد إلى طهران، وظلّ مشغولاً بالتدريس والتحقيق والتأليف. تتلمذ على يد: آغا بزرك الطهراني، السيد أبو تراب الخونساري، الشيخ حبيب الله الرشتي، الشيخ عبد النبي النوري، الشيخ مهدي الآشتياني، الشيخ محمد رضا القمشئي، وغيرهم. ومن تلامذته: الشيخ عبد الله الجوادي الآملي، الشيخ حسن زاده الآملي، السيد رضي الشيرازي، الشيخ هاشم الآملي، علي أكبر الغفاري. كان رحمه الله زاهداً، بعيداً عن مظاهر الترف والإسراف، عالماً شاعراً أديباً واسع الاطلاع على كثير من المعارف والعلوم، يجيد اللغة الفرنسية بمقدار إجادته اللغة العربية، وكذلك اللغة التركية، واللغة العِبرية. ويعتبر الشعراني صاحب مدرسة متميزة في التأليف والتدريس، لا يمرّ على مطلبٍ من المطالب العلمية مروراً عابراً، بل يغوص فيه دراسةً وتحليلاً، وذلك على ضوء شواهد وقرائن معيّنة لغرضِ الوصول إلى النتائج المرجوّة، وقد ساعدته هذه الطريقة على التعرّف إلى العِبَر التي يحملها لنا التاريخ، وكذلك الوقوف على الأبعاد الحقيقية للقرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة. من مؤلفاته المهمة: المدخل إلى عذب المنهل، رسالة في الاعتقادات، رسالة في التجويد، رسالة في الدراية، شرح دعاء الإمام الحسين عليه السلام يوم عرفة، شرح الصحيفة السجادية، التعليقات على تفسير أبي الفتوح الرازي، التعليقات على كتاب وسائل الشيعة، التعليقات على أسرار الحكم، التعليقات على كتاب الوافي، التعليقات على كتاب إرشاد القلوب، التعليقات على كتاب مجمع البيان، التعليقات على شرح أُصول الكافي وروضته، شرح كتاب تبصرة المتعلّمين، شرح تجريد الكلام، تحقيق وتصحيح كتاب جامع الرواة. تُوفّي رحمه الله في السابع من شوال ١٣٩٣هـ، ودُفن بجوار مرقد السيد عبد العظيم الحسني بمدينة الرّي جنوب العاصمة طهران.

أمّا المتواتر فلا ريب أنّه لا يحتاج في التمسّك به إلى اتصال الإسناد إلى صاحب الكتاب، إلا إذا أريد النقل بلفظ «حدّثني» و «أخبرني» وأمثال ذلك، فلا بدّ من اتصال السند لئلا يلزم الكذب.

وأمّا الآحاد فلا يعتمد على النسخة أصلاً؛ إذ يحتمل الانتحال والحذف والزيادة والتصحيف والتبديل، كما يعلم ذلك المتتبّع للكتب القديمة المخطوطة، بل لا بدّ من وجود نسخة موجودة بخطّ مؤلّفها، وهكذا متّصلاً مع وجود الشهادات على النسخة إلى أن يصل إلينا، وإلا فلا يؤتى بها إلا للتأييد والتأكيد لا للاحتجاج، وقد ذكرنا شيئاً في ذلك في حواشي الصفحة ٧٦ من الوافي ج ١، ولا نطيل الكلام بإعادته، وعلى هذا فإذا وجدنا حديثاً في كتاب الكافي مثلاً منقولاً من كتاب سُليم بن قيس ثمّ وجدنا ذلك الحديث بعينه في أصل كتاب سُليم بتغيير ما فالاعتماد على الكافي لا على النسخة من كتاب سُليم؛ لأنّ الكافي متواتر محفوظ من التصحيف من عهد مؤلّفه إلى الآن دون نسخة كتاب سُليم»[1].

ب. وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وقد ذكرنا في غير موضع أنّ التكلّم في سُليم بن قيس أبان بن أبي عيّاش ينبغي أن يخصّص بهذا الكتاب الموجود بأيدينا المعروف بكتاب سُليم، والحقّ أنّ هذا كتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاووس، والرحلة المدرسية للبلاغي وأمثاله، وأنّ واضعه جمع أموراً مشهورة وغير مشهورة ولمّا لم يكن معصوماً أورد فيه أشياء غير صحيحة.

والظاهر أنّه وضع في أواخر دولة بني أميّة حين لم يجاوز عدد خلفاء

(١) شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٢٧.

الجور الاثني عشر إذ ورد فيه أنّ الغاصبين منهم اثنا عشر وبعدهم يرجع الحقّ إلى أهله مع أنّهم زادوا ولم يرجع.

**وبالجملة**: إن تأيّد ما فيه بدليلٍ من خارج فهو، وإلا فلا اعتبار بما يتفرّد به، والغالب فيه التأيّد وعدم التفرّد»[1].

ج. وقال رحمه الله: «نسبة الكتاب إلى سليم غير ثابتة بل ثابت العدم لكن لا ريب في وجود هذا الكتاب في عهد الصادق عليه السلام والمتّهم بوضعه أبان بن أبي عياش كان قبل عصره عليه السلام»[2].

د. قوله: «قيل في كتاب سُليم... والعجب من هذا القائل الذي لا أعرفه، ومن جماعة يعمدون إلى كتاب غير ثابت الصّحة، ثمّ إلى كلمات منه كانت في معرض التغيير والتصحيف ورأوا الاختلاف فيها أكثر من مِائَة مرّة ثمّ يطمئن أنفسهم بالمشكوك ويعتمدون عليه ويجعلونه دليلاً على ثبوت التغيير في القرآن العظيم الذي تداولته آلاف ألوف من النفوس، وهل يتصوّر من عاقل أن يجعل كتاب سُليم بن قيس مقدّماً على القرآن وأليق بالاعتماد وأولى بالقبول منه، وقد حكم جُلُّ محققي الطائفة بكونه مجعولاً، ورأوا من اختلاف نسخه ما لا يُحصى، واشتماله على ما هو خلاف المعلوم بالتواتر»[3].

### ٧ ـ السيّد هاشم معروف الحسني (ت ١٤٠٣هـ)

قال ـ بعد أن أورد رواية ـ: «ويكفي هذه الرواية عيباً أنّها من مرويات سُليم بن قيس، وهو من المشبوهين المتّهمين بالكذب، وقد ورد في الكتاب المنسوب إليه أنّ محمّد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنّه كان في حدود السنتين من

(١) شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٣٠٧.
(٢) م.ن: ج ٧ ص ٣٥٧.
(٣) م.ن: ج ١١ ص ٨٧.

العمر، كما ورد فيه أنّ الأئمّة ثلاثة عشر إماماً»[1].

### ٨ ـ الشيخ مرتضى الحائري (ت ١٤٠٦هـ)

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في مبحث مصرف الخمس، في ردِّ روايتين:

«لكن فيهما ضعف: ... وأما الثاني فلأنّ أبان بن أبي عياش مرميّ بالضعف وبجعل كتاب سُليم، والله العالم»[2].

### ٩ ـ السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصحيح أنّه لا طريق لنا إلى كتاب سُليم بن قيس المرويّ بطريق حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عنه، وذلك فإنّ في الطريق محمّد بن علي الصيرفي أبا سمينة وهو ضعيفٌ كذاب»[3].

وقال ـ أيضاً ـ: «وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سُليم بن قيس بكلا سنديه ضعيف، ولا أقلّ من جهة محمّد بن علي الصيرفي (أبي سمينة)»[4].

وفي استفتاء له يحمل رقم (٩٠٢): ما رأيكم في كتاب سُليم بن قيس؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتاب سُليم بن قيس كتاب معتبر، ولكن لم يثبت أنّ الكتاب المتداول بين أيدينا هو نفس ذلك الكتاب»[5].

وفي استفتاء يحمل رقم ( ١١٨٩ ): كتاب سُليم بن قيس الهلالي هل هو منسوب إليه أم لا؟ علماً بأنّ هناك طبعة تتكون من ثلاثة أجزاء بالتحقيق بأنّه يروي حادثة عظيمة جرت لأهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؟

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار: ص ١٨٤ هامش ١.

(٢) كتاب الخمس: ص ٦٤٦.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٣٥.

(٤) م.ن: ج ٩ ص ٢٧٣.

(٥) صراط النجاة: ج ٥ ص ٢٧٩.

أجاب رحمه الله: «لا طريق لنا إلى إثبات أنّ الكتاب الموجود فعلًا هو الكتاب المُؤَلَّف من قبل سُليم بن قيس الهلالي، والله العالم»[1].

### ١٠ ـ الشيخ حسين المنتظري (ت ١٤٢٩هـ)

بعد أن نقل آراء أهل التجريح قال: «فهذا بعض الكلام في هذا الكتاب. وعلى أيّ حال فالاعتماد عليه في إثبات الحكم الشرعي مشكل، اللهم إلا للتأييد، فتدبّر»[2].

### ١١ ـ السيد علي السيستاني

في استفتاء يحمل رقم (١٧١): كتاب سُليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي صاحب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام المتوفى سنة ٩٠ هجرية الذي قال الإمام الصادق عليه السلام عن كتابه: «إنّه سرّ من أسرار آل محمّد. فما مدى صحّة هذا الكتاب وماذا يقول العلماء عنه خاصة مع اختلاف طبعاته في الوقت الحاضر؟

فأجاب: «في سنده إشكال».

### ١٢ ـ الدكتور فتح الله المحمّدي

قال في كتابه «سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية»: «إنْ تأيّد ما فيه بدليل من الخارج فهو وإلا فلا اعتبار بما يتفرّد به»[3].



(١) صراط النجاة: ج ٥ ص ٣٧٦.

(٢) دراسات في ولاية الفقيه: ج ١ ص ١٨٢.

(٣) سلامة القرآن من التحريف، فتح الله المحمدي: ص ٣١٩.



# الأسانيد إلى كتاب سُليم بن قيس

أوّل ما تجب الإشارة إليه أنّ سُليماً كانت له روايات حديثية في كتبنا لم تُؤثر من طريق كتابه[١].

بل إنني لم أرَ محمّد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، وهو صاحب أقدم مصدر شيعيّ بين أيدينا فيه ذِكْرُ روايات تحديد الأئمة باثني عشر إماماً[٢]، يشير إلى كتاب سُليم وقد أخرج حديثه في بضعة مواضع[٣].

(١) وقد سبق ذلك في كلام ابن الغضائري، وأكّده السيد الخوئي أيضاً في معجمه: ج ٩ ص ٢٣٦ بما قاله الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب في (معالم العلماء: ص ٥٨): «سليم بن قيس الهلالي صاحب الأحاديث له كتاب». وقد جمع الشيخ محمد باقر الأنصاري الزنجاني ـ كما أشرت سابقاً ـ مستدركاً فيه ثمانية وعشرين خبراً من الموسوعات الحديثية، وزعم أنّها في الأصل من كتاب سُليم الذي لم يكن معروفاً بالتحديث ولم يؤثر عنه سوى كتابه الذي رواه عنه أبان، وهو بذلك يطعن ـ من حيث لا يدري ـ في وثاقة جميع النسخ التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب، ويشير إلى أنّها ناقصة لا تمثل صورته الكاملة!

(٢) راجع: بصائر الدرجات، الصفار: ص ٣٠٠، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٩٢.

(٣) راجع: بصائر الدرجات: ص ٤٧ من طريق محمد بن أسلم، عن عمر بن أذينة، عن أبان، عن سُليم. والخبر مذكور في حكاية تسليم أبان الكتاب لابن أذينة في مفتتح كتاب سليم: ص١٣٣. وراجع: البصائر: ص ١٠٣ من طريق الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سُليم. ومتنه ضمن الحديث السابع من كتاب سليم: ص ١٦٩. وراجع: البصائر: ص ٢١٨ وهو بإسناد الأول سواء بسواء، ومتنه أقرب ما يكون إلى ما جاء في الحديث العاشر من كتاب سليم: ص ١٨٣، وقد ورد بعضه في الحديث الرابع: ص ١٤٧ وفي الحديث الحادي والثلاثين: ص ٣٣١. ولا يوجد في هذه المواضع السابقة من البصائر ذكر لعدد الأئمة. وفي كتاب البصائر موضع رابع من طريق سُليم، وهو الوحيد الذي ذكر فيه أسماء الأئمّة إلى عليّ بن الحسين، وقال: ثم ثمانية من بعده واحداً بعد واحد. فيكون حاصل العدد اثني عشر إماماً؛ لكن الرواية في المطبوع من البصائر: ص ٣٩٢ من طريق عليّ بن جعفر الحضرمي، عن سُليم الشامي أنّه سمع عليّاً. وأشار مصححه إلى أنّه في بحار الأنوار سُليم ابن قيس الشامي. وقد راجعته فوجدته كما ذكر في البحار: ج ٢٦ ص ٧٩. وإنني لم أرَ في غير هذا

وكذلك فعل الكليني، وهو صاحب أقدم مصدر شيعي بين أيدينا فيه روايات تذكر أسماء الأئمة الاثني عشر، وقد أخرج حديث سُليم في موضعين من روضة الكافي[(١)]، وفي اثني عشر موضعاً من الكافي ولم يذكر الكتاب قط[(٢)].

---

الموضع رواية لعليّ بن جعفر الحضرمي عن سُليم بن قيس الهلالي. ولم أجد ترجمة لهذا الحضرمي أيضاً. ولقد استكشفت روايات سُليم جميعاً في كتاب بحار الأنوار عن طريق الحاسب الآلي؛ فما وجدت المجلسي يعزو هذه الرواية لغير كتاب بصائر الدرجات للصفار؛ لكن متن الرواية ممّا اشتمل عليه الحديث السابع والثلاثون من كتاب سليم: ص ٣٥١-٣٥٢ بخلاف يسير تقدَّم فيه عجز رواية البصائر.

(١) راجع له: الكافي: ج ٨ ص ٥٠ ح ٢٠ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سليم. وهو الحديث الثامن عشر من كتاب سليم: ص ٢٦١.وفي الكافي: ج ٨ ص ٢٨٣ ح ٥٤١ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سُليم. وفيه رواية سلمان الفارسي لقصة بيعة السقيفة، وأنّ إبليس هو أوّل من بايع أبا بكر على منبر رسول الله ﷺ في صورة شيخ كبير متوكئ على عصا. وقد جاء ذلك في الحديث الرابع من كتاب سُليم: ص ١٤٣-١٤٥.

(٢) راجع له: الكافي: ج ١ ص ٤٤ من طريق محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن بن أذينة، عن أبان، عن سليم. ومتنه ضمن الحديث الثامن عشر من كتاب سليم: ص ٢٦١.وفيه: ص ٤٦ من طريق محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى. ومن طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه. جميعاً عن حماد بن عيسى، عن بن أذينة، عن أبان، عن سليم. ومتنه هو صدر الحديث الثامن عشر من كتاب سليم: ص ٢٦١ يسبق ما رواه الكليني في الموضع السابق مباشرة. ولو كان الكليني يروي من كتاب سُليم؛ فلماذا ذكر طريق علي بن إبراهيم في إسناد روايته الثانية دون الأولى؟!وفيه: ص ٦٢ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان، عن سليم. وهو الحديث الذي انتقد المفيد احتجاج الصدوق به، وهو بعض الحديث العاشر من كتاب سليم: ص ١٨١-١٨٢، وقد سبق أن ذكرت أنَّ الصدوق أخرجه في «الخصال» من طريق حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة كليهما، عن أبان.وفيه: ص ١٩١ بإسناده في الموضع السابق عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سُليم مباشرة، وهكذا أخرجه الصفار في البصائر: ص ١٠٣ من طريق إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم. ومتنه ضمن الحديث السابع من كتاب سليم: ص ١٦٩.وفيه: ص ٢٩٧ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة كليهما، عن أبان، عن سليم. وهو صدر وصية أمير المؤمنين علي الواردة في كتاب سليم: ص ٤٤٤: ٤٤٧. الحديث التاسع والستون ضمن التتمة التي أضافها الشيخ محمد باقر الزنجاني على طبعة النجف من إحدى نسخ الكتاب التي اعتمدها في تحقيقه.وفيه: ص ٥٢٩ وقد ذكر الكليني لحديث هذا الموضع خاصة ثلاثة طرق: أولها: طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان، عن سليم. والثاني: طريق محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن ابن أبي عمير، عن بن أذينة، عن أبان، عن سليم. والثالث: طريق علي بن محمد، أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن بن أذينة، عن أبان، عن سليم. ومتنه بعضُ قصةِ ذِكْرِ عبد الله بن جعفر الطيار نص الرسول ﷺ على الأئمة الاثني عشر، وذِكْرِ أسمائهم إلى الباقر، في مجلس معاوية!! والقصة بتمامها في الحديث الثاني والأربعين من كتاب سليم: ص ٣٦١-٣٧٠.وفيه: ص ٥٣٩ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان، عن سليم. وهو آخر الحديث الثامن عشر من كتاب سُليم: ص ٢٦٥.وفي الجزء الثاني من

وكل منهما روى عن سُليم رواية واحدة فقط فيها بيان عدد الأئمّة الاثني عشر، وعلى حين وقفت رواية الصفار عند بيان اسم عليّ بن الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقفت رواية الكليني عند اسم محمد الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ[1].

أمّا أول مصدر شيعي اثني عشري ـ فيما أعلم ـ ذكر كتاب سُليم بن قيس، وصرّح بالنقل عنه، وذكر إسناده إلى الكتاب؛ فهو «كتاب الغيبة» لتلميذ الكليني، محمد بن إبراهيم النعماني (توفي حدود ٣٦٠هـ)، الذي قال: «ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خلاف في أنَّ كتاب سُليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وأقدمها؛ لأنّ جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ والمقداد وسلمان الفارسي وأبي ذرّ، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ وسمع منهما. وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعَوِّل عليها ...»[2].

---

الكافي: ص ٣٢٣ من طريق عدة رواة منهم علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن عثمان بن عيسى، عن بن أذينة، عن أبان، عن سليم. وهذا هو الحديث التاسع والثمانون في مجموعة الأخبار التي أضافها الشيخ محمد باقر الزنجاني تحت عنوان «المستدرك من كتاب سليم»: ص ٤٧٦ بزعم أنها كانت جزءاً من كتاب سليم.وفيه: ص ٣٩١ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن بن أذينة، عن أبان، عن سليم. وهو الحديث السادس والثمانون من مستدرك الأنصاري: ص ٤٧٠.وفيه: ص ٤١٤ بإسناد الموضع السابق نفسه. وهو ضمن الحديث الثامن من كتاب سليم: ص ١٧٧-١٧٨.وفي الجزء الثامن من الكافي: ص ٥٨ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سليم. وهو تكرار حديثه في الموضع الأول من روضة الكافي، وهو الحديث الثامن عشر من كتاب سليم: ص ٢٦١.وفيه: ص ٣٤٣ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم. وهو تكرار حديثه في الموضع الثاني من روضة الكافي، وهو الحديث الرابع من كتاب سليم: ص ١٤٣-١٤٥.

(١) ولو كان الصفار والكليني يرويان عن كتاب سُليم كما زعم محققه الزنجاني لكان الأولى أن يذكرا إسنادهما للكتاب كما سيأتي بيانه من فعل النعماني في كتاب «الغيبة»، أو لذكر كل واحد منهما أصح أسانيده إلى كتاب سُليم في كل ما روياه عنه، ولما رويا عنه بأسانيد مختلفة على النحو الذي بينته آنفاً.

(٢) الغيبة، النعماني: ص ١٠١-١٠٢.

ولقد مضى من كلام الشيخ المفيد وابن الغضائري ما يعارض كلام النعماني، وكتاب سُليم ـ وإن كان خبره مشهوراً ـ لم يبلغ هذه الدرجة من الوثاقة عند المحققين أنفسهم إلى انقضاء زمان المفيد وابن الغضائري على الأقلّ.

### ١. أسانيد الشيخ النّعماني

أمّا أسانيد النعماني وطرقه لكتاب سُليم؛ فعجيبة من الأعاجيب؛ إذ يرويه عن الحافظ أبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد (ابن عُقْدَة المتوفى ٣٣٢هـ)[١]، ومحمّد بن همام بن سهيل (أبي عليّ الإسكافي المتوفى ٣٣٢ أو ٣٣٦هـ)[٢]، وعبد العزيز، وعبد الواحد ابْنَيْ عبد الله بن يونس الموصلي[٣]، عن رجالهم، عن عبد الرزّاق بن همّام (ت ٢١١هـ)، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي عياش، عن سُليم بن قيس.

---

(١) راجع ترجمته عند الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٤. وقد قَدَّمَ النعماني فيه القول بأنّه لا يُطعَنُ عليه في الوثاقة، ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين له .. ص ٢٥. أقول: نعم، لا مطعن عليه في العلم بالحديث والرجال واتساع دائرة الحفظ والتصنيف. أما كونه ثقة؛ فذلك ـ حتى بغض الطرف عن تشيعه الزيدي ـ موضع نظر، إن لم يكن موضع إنكار ورفض. والرجل كما جاء في تراجمه بكتب رجال أهل السنة إن لم يتجاسر على وضع المتون من عند نفسه؛ فآفته في الوجادات المجهولة التي يصنع لها الأسانيد صناعة، وينتحلها انتحالاً، وكان يعطي نسخ الكتب لشيوخ لا يعرفونها ويغريهم بقراءتها ثم يرويها عنهم .. راجع ترجمته في: الكامل في ضعفاء الرجال: ج ١ ص ٢٠٦؛ تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٨٣٩؛ الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث: ص ٥٢. فالرجل عندي محلّ توقف عظيم.

(٢) راجع: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ج ٣ ص ٣٦٥. وراجع: معجم رجال الحديث: ج ١٥ ص ٢٤٤ـ٢٤٥. وقد ترجم له النجاشي والشيخ الطوسي في الرجال والفهرست فوثقاه، وقال النجاشي: شيخ أصحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة، كثير الحديث. ثم ذكر رواية عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري فيها قصة دخول عمِّ أبي المترجم له إلى الإسلام أول أسرته (واسمه مابنداذ)، ودعوته أخيه سهيلاً إلى مذهبه، فلم يجبه حتى لقي عبد الرزاق بن همام الصنعاني في الحج؛ فأظهر له محبّة آل رسول الله ﷺ وتعظيمهم، والبراءة من عدوّهم، والقول بإمامتهم. قال أبو علي: أخذ أبي (همام) هذا المذهب عن أبيه (سهيل)، عن عمّه (مابنداذ)، وأخذته عن أبي. وهذه القصة ليس فيها تصريح ولا إشارة إلى وجود سلسلة يحتج بها محتج لإسناد مذهب أو كتاب بين محمّد بن همام الإسكافي وعبد الرزاق الصنعاني.

(٣) قال محقق الغيبة ص ٣٥-٥٨: «عبد الواحد بن عبد الله بن يونس الموصلي، أخو عبد العزيز، يكنى أبا القاسم، سمع منه التلعكبري سنة ٣٢٦هـ، وذكر أنّه ثقة، كما في الخلاصة للعلامة الحلّي».

وقال النعماني: وأخبرنا به من غير هذه الطرق هارون بن محمّد قال: حدثني أحمد بن عبيد الله بن جعفر بن المعلّى الهمداني، قال: حدثني أبو الحسن عمرو بن جامع بن عمرو بن حرب الكندي قال: حدّثنا عبد الله بن المبارك، شيخ لنا كوفيٌّ ثقة، قال: حدّثنا عبد الرزّاق بن همّام شيخنا، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سُليم بن قيس الهلالي. وذكر أبان أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة. قال معمر: وذكر أبو هارون العبدي أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة، عن سُليم[(١)].

وهذه الطرق لا يثبت بها شيء لما يلي:

١ ـ بين ابن عُقدة ومحمّد بن همام الإسكافي وابني عبد الله بن يونس الموصلي شيوخِ النعماني، وعبد الرزَّاق بن همَّام مسافة زمنية، يشغلها في إسناده المتصل من جهة هارون ابن محمّد ثلاث وسائط. وقول النعماني «عن رجالهم» لا يغني شيئاً، وفيه تلبيس بالإيهام بأنّهم معروفون، أو بالاختصار لسبق ذكرهم، مع أنّه لم يقدِّم غير رواية واحدة لعبد الرزاق من غير طرقهم جميعاً[(٢)].

٢ ـ الإسناد المتصل من جهة هارون، لا يُعرَفُ فيه هارون بن محمّد ولا شَيخُه الهمداني في رجال الشيعة ولا في رجال أهل السنة. أمّا عمرو بن جامع بن عمر (أبو الحسن الكوفي المُتوفّى في شوال ٣٣٠هـ)؛ فقد وجدت له ترجمة يتيمة في «تاريخ دمشق» للحافظ بن عساكر، ذكر فيها أنّه نزل دمشق فحدَّث عن عمران بن موسى الطرسوسي وأبي بكر أحمد بن منصور الرمادي، وروى عنه أبو الحسين الرازي وأبو سليمان بن زبر[(٣)]. ومن البعيد أن يكون رابعهم هو عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ)

---

(١) الغيبة، النعماني: ص ٦٨-٦٩.

(٢) أنظر: الغيبة، النعماني: ص ٣٩. وقد ذكر له بعد الروايات الخمس من كتاب سُليم روايتين فقط من طريق علي بن الحسين (الذي رجح محقّق الغيبة أنّه ابن بابويه القمّي) .. أنظر الروايتين: ص ٨٥-٨٦.

(٣) راجع: تاريخ دمشق، ابن عساكر: ج ٤٥ ص ٤٤٩-٤٥١ ترجمة رقم ٥٣٢٠.

الذي كان من شيوخ عبد الرزّاق لا من تلاميذه[1]، وبين وفاته ووفاة عمرو بن جامع نحو قرن ونصف من الزمان؛ فإذا لم يكن ابن مبارك هو الإمام المعروف؛ فهو مجهول أيضاً لا يعرف في رجال الشيعة ولا في رجال أهل السنة.

والذي يبدو لي أنّ مُرَكِّبَ هذه الأسانيد اعتمد على أنّ عبدَ الرَّزّاق كان معروفاً بالميل إلى التشيّع[2]، وله في رواية جامع شيخه معمر إسناد فيه أبان بن أبي عيّاش عن سُليم بن قيس الحنظلي، فنسج ذلك دون أن يتنبه إلى أنّ معمر بن راشد الأزدي البصري ليس من التشيع في قريب ولا بعيد[3]، وإن عدّه الشيخ الطوسي

---

(١) فعبد الرزاق له رواية عن ابن المبارك عند الترمذي، كما ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في تهذيب الكمال: ج ١٦ ص ١٢، وتراه يروي عن ابن المبارك أيضاً أخبار معمر كما في سير أعلام النبلاء للذهبي: ج ٧ ص ٩. والمعروف أنّ معمراً هو الذي روى عن ابن المبارك في سنن أبي داود مع أنّه من شيوخه، كما في تهذيب الكمال للمزي: ص ١٣. وتهذيب التهذيب لابن حجر: ج ٥ ص ـ ٣٣٥. وطبقات الحفاظ للسيوطي: ص ١٢٣.

(٢) لكنّه مع تشيّعه لم يكن إمامياً، وكان يُقدِّم الشيخين ويفضِّلهما، وكان عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قطّ أن أفضّل علياً على أبي بكر وعمر، فرحمهما الله ورحم عثمان وعليّاً؛ من لم يحبّهم فما هو بمؤمن، أوثق عملي حبّي إياهم. ويقول: أفضّل الشيخين بتفضيل عليّ إياهما على نفسه، كفى بي إزراء أن أخالف عليّاً عليه السلام. أنظر ترجمته في: أعلام النبلاء للذهبي: ج ٩ ص ٥٧٣-٥٧٤. وقال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣٦٤: نقموا عليه التشيّع، وما كان يغلو فيه؛ بل كان يحب علياً عليه السلام ـ ويبغض مَنْ قاتله. ومن يراجع مواضع الترجمة له في كتب رجال أهل السنة؛ يجد كلاماً فيمن روى عنه بأَخَرَةٍ لأنّه عَمِيَ بعد المائتين، فكان إذا لقنوه تلقن، ولهذا قال عنه البخاري في التاريخ الكبير: ج ٦ ص ١٣٠: «ما حدَّثَ من كتابه فهو أصح». ونقل الذهبي في المغني في الضعفاء: ج ٢ ص ٣٩٣ عن ابن صالح أنّه قال: «وجدتُ فيما روى الطبراني عن الدَّبَرِي عنه أحاديث استنكرْتُها فأَحَلْتُ أمرها على ذلك». وقال الذهبي بعد ذلك: «وبكلّ حالٍ لعبد الرزَّاق أحاديث ينفرد بها قد أُنْكِرت عليه من ذلك الزَّمان؛ حتى أنَّ أبا حاتم قال يكتب حديثه ولا يحتجّ به».

(٣) وإن قيل: ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الرزاق في «سير أعلام النبلاء» أنّ أبا حامد بن الشرقي سئل عن حديث أبي الأزهر، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال: نظر رسول الله إلى عليّ فقال: «أنت سيّد في الدنيا، سيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله؛ فالويل لمن أبغضك بعدي»؛ فذكر أنّه باطل، وأنّ السبب فيه أنَّ معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكّنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر شيخاً مهيباً لا يقدر أحد على مراجعته؛ فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر. فإنّ الحافظ الذهبي نفسه علّق على هذه الحكاية قائلا: «هذه حكاية منقطعة، وما كان معمر شيخاً مغفلاً يروّج هذا عليه. كان حافظاً بصيراً بحديث الزهري» .. سير أعلام النبلاء: ج ٩ ص ٥٧٥-٥٧٦. لكن من العجيب أنّ الذهبي أبى تصحيح الحاكم لحديث أبي الأزهر في المستدرك: ج ٣ ص ١٣٨، وقال: «هذا وإن كان رواته ثقات؛ فهو منكر، وليس ببعيد من الوضع». والذهبي ينتقد الحديث بما ذكره الحاكم عقب روايته من أنَّ عبد الرّزاق اختصّ بها أبا الأزهر.. قال الذهبي: «وإلا لأيّ شيء حدَّث به عبد الرزاق

في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، وروى له الكليني في الكافي رواية واحدة من طريق عبد الرزاق، عنه، عن الزهري محمّد بن مسلم(١).

وكذلك ابن عقدة ـ مع توثيق النعماني وغيره له ـ كان زيدياً جاروديّاً حتى مات، على حدّ تعبير النجاشي والشيخ الطوسي(٢).

وهذا الإسناد لا تدخل أخباره وَفْق قواعدهم الحديثية في رتبة الصحيح ولا الحسن؛ ففي رجاله من ليس إمامياً عدلاً ولا ممدوحاً، ولن يكون موثوقاً قويّاً لعدم وجود نصّ في كتب رجالهم المعتبرة على توثيق هؤلاء الرجال(٣)..

إذن هذا الإسناد ضعيف، والشّيعة مع أهل السنّة اتفقوا على أنّ أبان بن أبي عَيَّاش (ت ١٣٨هـ) ضعيف لا يُلتفت إلى روايته(٤).

---

سرًّا، ولم يجسر أن يتفوّه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه». وقال بعد أن أورده في ترجمة عبد الرزاق في الميزان: ج ٤ ص ٣٤٥: «مع كونه ليس بصحيح فمعناه صحيح؛ سوى آخره ففي النفس منها شيء، وما اكتفى بها حتى زاد: وحبيبك حبيب الله، وبغيضك بغيض الله، والويل لمن أبغضك. فالويل لمن أبغضه هذا لا ريب فيه؛ بل الويل لمن يغض منه، أو غضّ من رتبته ولم يحبّه كحبّ نظرائه أهل الشورى». وقد تعقبه الشيخ أبو الفضل عبد الله الصديق الغماري في كتابه: القول المقنع في الردّ على الألباني المبتدع: ص ٧-٨ وبيّن أنّه لا وجه لاستنكار الحديث إلا التعنّت بعد سلامة إسناده، ومعرفة سبب اختصاص عبد الرزاق لأبي الأزهر به في رواية الحاكم. وقد ذكر الشيخ الغماري كلام الحافظ الذهبي على هذا الحديث في معرض الكلام على أنّه يستنكر أحاديث صحيحة في فضل عليّ عليه السلام إذا لم يرد مثلها في حقّ أبي بكر وعمر، وإذا كان فيها طعن في معاوية وفرقته. وقد جعله مثالاً لادعاء بطلان حديث صحيح في فضل عليّ ـ عليه السلام مع الاستدلال على الدعوى بما هو أشدّ بطلاناً منها.

(١) أنظر: الكافي: ج ٢ ص ١٣٠-١٣١ ح ١١. وكرّر الرواية نفسها: ص ٣١٦-٣١٤ ح ٨. وليس في ذلك دلالة على تشيّع معمر؛ فالزهري عندهم من المختصين ببني أمية المتقلبين في دنياهم، وفي رجال الشيخ والعلامة والتفرشي أنّه عدو.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٣ ص ٦٤.

(٣) وما نقله السيّد الخوئي في معجم رجال الحديث: ج ١١ ص ١٥ من عدّ الشيخ الطوسي لعبد الرزاق من أصحاب الباقر عليه السلام، وعدّ البرقي له من المختصين بالصادق ـ عليه السلام؛ فكلام لا وجه له، كما أقرّ بذلك السيّد الخوئي نفسه حينما سلّم بأنّه لا توجد له رواية عن الباقر عليه السلام، وأنّ الموجود روايته عن معمر الذي كان من أصحاب الصادق عليه السلام. والصحيح كما في تراجم عبد الرزاق في أكثر كتب الرجال المعتبرة عند أهل السنة أنّه ولد عام ١٢٦هـ وتوفي عام ٢١١هـ عن خمسة وثمانين عاماً؛ فلا يمكن أن يروي عن الباقر عليه السلام (ت ١١٤هـ) وقد ولد بعد وفاته بنحو اثني عشر عاماً.

(٤) راجع: معجم رجال الحديث: ج ١ ص ١٢٩. وقد انتهى ابن حجر العسقلاني في الحكم عليه في تقريب

### ٢. إسناد الكشي

قال الكشي في ترجمة سُليم بن قيس الهلالي: «حدّثني محمّد بن الحسن البراثي، قال: حدثنا الحسن بن عليّ بن كيسان، عن إسحاق بن إبراهيم بن عمر اليماني، عن بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش قال: هذا نسخة كتاب سُليم بن قيس العامري ثمّ الهلالي دفعه إليَّ أبان بن أبي عياش، وقرأه. وزعم أبان أنّه قرأه على عليّ بن الحسين عليه السلام. قال: صدق سُليم ـ رحمة الله عليه ـ هذا حديث نعرفه»[١].

وقد علّق السيد الخوئي على هذا الطريق بأمرين:

**أحدهما**: إنّ في الإسناد تصحيفاً؛ إذ لا وجود لإسحاق بن إبراهيم، ولعلّه أن يكون الصواب أبا إسحاق إبراهيم بن عمر اليماني عن بن أذينة.

**والثاني**: إنّ الرواية ضعيفة أصلاً من جهة الحسن بن علي بن كيسان[٢].

### ٣. أسانيد النجاشي والطوسي

ترجم النجاشي لسُليم في رجاله وذكر لكتابه طريقين، وتابعه الشيخ الطوسي في الفهرست فذكر الطريقين نفسيهما فقال: «أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم الملقّب بـ (ماجيلويه)، عن

---

التهذيب: ص ٢٧ إلى أنّه متروك، وهذا اللّفظ في اصطلاحه يطلق على مَن لم يُوثّق البتة وضُعِّفَ مع ذلك بقادح. على حين يرى الشيخ محمّد باقر الزنجاني أنّ أبان بن أبي عياش قد بلغ الغاية في الوثاقة والعدالة، بزعم أنّه بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية في زمانه كان يبالغ في التقيّة، فنجا من سلطة الخلافة؛ لكنه لم يستطع أن ينجو من علماء السلطة آنذاك؛ فكانت ترجمته في مؤلفاتهم مليئة بتضعيفه والتحذير من رواياته لمذهبه في التشيّع. وذكر أنّ العلماء المتقدمين من الخاصة لم ينقحوا أحواله، وغفل كثير منهم عن ملاحظة الظروف الخاصة التي عاشها، وعمّا واجهه به المخالفون من الافتراء والتهمة؛ غير أنّ بعض المتأخّرين منهم قد فطنوا لهذا فدافعوا عنه ووثّقوه!! راجع مقدمة تحقيقه لكتاب سليم: ص ٨٠.

(١) وقد ذكر الزنجاني هذا الطريق وجعله في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم: ص ٦٨ السند الثاني والعشرين من أسانيد الكتاب.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٣٦-٢٣٧.

محمّد بن عليّ الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش عنه. ورواه حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني عنه»[1].

وفي هذه الأسانيد نريد أن نسلّط الضوء على شخصيتين: إحداهما: أبان بن أبي عياش، ومحمّد بن عليّ الصيرفي.

**أ- أبان بن أبي عيّاش**[2]

واسم أبي عيّاش فيروز، وقيل: هارون. بصري من موالي عبدالقيس يُكنّى أبا إسماعيل.

تابعيّ صغير، توفي بعد سنة ١٤٠ هـ، وقال أبو موسى المديني: إنّه مات سنة سبع أو ثمان وعشرين ومئة[3].

عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام[4].

---

(١) أنظر: رجال النجاشي: ج ١ ص ٦٨ رقم ٣، وفهرست الطوسي: ص ١٤٣ رقم ٣٤٦. ونص المنقول عن الطوسي وإسناد النجاشي فيه سقط نبّه عليه السيّد الخوئي في معجمه: ج ٩ ص ٢٣٥. وقد ذكر الزنجاني هذين الطريقين وجعلهما في مقدمة تحقيقه لكتاب سُليم: ص ٦٨ السند العشرين والحادي والعشرين من أسانيد الكتاب.

(٢) أنظر: رجال البرقي: ص ٩؛ رجال الكشي: ج ١ ص ٣٢١ رقم ١٦٧؛ رجال ابن الغضائري: ص ٣٦ رقم ١ وص ٦٣ رقم ٥٥؛ رجال الطوسي: ص ١٠٩ رقم ١٠٦٧ وص ١٢٦ رقم ١٢٦٤ وص ١٦٤ رقم ١٨٨٥؛ خلاصة الأقوال: ص ١٦٢ رقم ١ وص ٣٢٥ رقم ٣؛ رجال ابن داود: ص ٢٢٥؛ نقد الرجال: ج ١ ص ٣٩ رقم ١٠؛ جامع الرّواة: ج ١ ص ٩؛ منتهى المقال: ج ١ ص١٣٢ رقم ٩؛ مجمع الرجال: ج ١ ص ١٥ و ١٦ و ج ٣ ص ١٥٦؛ طرائف المقال: ج ٢ ص ٧ رقم ٦٥٥٦؛ تنقيح المقال: ج ١ ص ٣ ؛ معجم رجال الحديث: ج ١ ص١٢٩ رقم ٢٢؛ منهج المقال: ص ١٥؛ بهجة الآمال: ج ١ ص ٤٨٤؛ روضة المتقين: ج ١٤ ص ٣٢٥؛ إتقان المقال: ص ٢٥٤؛ الوجيزة للمجلسي: ص ٢٤؛ خاتمة مستدرك الوسائل: ج ٧ ص ١١١؛ أحوال الرجال: ج ١ ص ١٠٣؛ التاريخ الكبير: ج ١ ص ٤٥٤ رقم ١٤٥٥؛ الجرح والتعديل: ج٢ ص ٢٩٥ رقم ١٠٨٧؛ الضعفاء الصغير: ج ١ ص ٢٠ رقم ٣٢؛ الضعفاء والمتروكين للنسائي: ج ١ ص ١٤ رقم ٢١؛ الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ج ١ ص ١٩ رقم ١٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال: ج ١ ص ٣٨١ رقم ٢٠٣؛ المجروحين: ج ١ ص ٩٦ رقم ١؛ المغني في الضعفاء: ج ١ ص٣٩ رقم ١٤؛ الضعفاء الكبير: ج ١ ص ٣٨ رقم ٢٢؛ ميزان الاعتدال: ج ١ ص١٢٤ رقم ١٥؛ تقريب التهذيب: ج ١ ص٨٧ رقم ١٤٢؛ تهذيب التهذيب: ج ١ ص٨٥ رقم ١٧٤؛ تهذيب الكمال: ج ٢ ص ١٩ رقم ١٤٢؛ خلاصة تذهيب الكمال: ص ١٢؛ تاريخ جرجان: ج ١ ص ٥٥٠؛ الضعفاء والمتروكين للدارقطني: ص ٦٤؛ الكنى والأسماء: ج ١ ص ٩٦؛ موضح أوهام الجمع والتفريق: ج ١ ص ٤٨٨.

(٣) ميزان الاعتدال: ج ١ ص ١٤.

(٤) رجال الطوسي: ص ١٠٩ و ١٢٦ و ١٦٤.

وذكره البرقي في أصحاب السجاد والباقر ومن أصحاب الحسن والحسين عليهما السلام [1].

ولم أقف على روايته عن الأئمة عليهم السلام غير عرضه كتاب قيس على الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام رغم أنّه عاصر ثلاثة منهم، وروايته في مدرسة أهل السنّة مشهورة.

روى عن: إبراهيم بن يزيد النخعي، وأنس بن مالك، والحسن البصري، وخُليد بن عبدالله العصري، والربيع بن لوط، ورُفيع أبي العالية الرياحي، وسعيد بن جبير، وسُليم بن قيس، وشهر بن حوشب، وعطاء بن أبي رباح، ومسلم بن يسار، ومسلم البطين، ومورق العجلي، وأبي الصديق الناجي، وأبي نضرة العبدي.

روى عنه: إبراهيم بن أبي بكرة الشامي، وإبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية، وإبراهيم بن عمر اليماني، وعمر بن أذينة، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الفزاري، وأرطأة بن المنذر، وبكر بن خُنيس، والحارث بن نبهان، والحسن بن أبي جعفر، والحسن بن صالح بن حي، وحفص بن جميع، وحفص بن عمر الآبار قاضي حلب، وحمّاد بن عثمان، وعثمان بن عيسى، وحمّاد بن سلمة، وحمّاد بن واقد، والخليل بن مرة، وداوود بن الزبرقان، وزيد بن حبّان الرقي، وسعيد بن بشير، وسعيد بن عامر الضبعي، وسفيان الثوري، وشهاب بن خراش، وصالح المري، وطعمة بن عمرو الجعفري، وعباد بن عباد المهلبي، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبدالرحمن بن واقد، وعمران القطّان، وعنبسة بن عبدالرحمن القرشي، وفضيل بن عيّاش، ومحمّد بن جحادة، ومحمّد بن الفضل بن عطية، ومعمر بن راشد، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، ويزيد بن هارون، وأبو عاصم العباداني.

---

(١) رجال البرقي: ص ٤٧ و ٤٩.

قال ابن الغضائري: «أبان بن أبي عيّاش، واسم أبي عيّاش فيروز، تابعي، روى عن أنس بن مالك، وروى عن عليّ بن الحسين عليهم السلام، ضعيف، لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن قيس إليه»[1].

وقال الطوسي في رجاله عند ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام: «تابعي، ضعيف»[2].

وذكره العلاّمة الحلّي في القسم الثاني من الخلاصة المختص بالضعفاء، وقال: «أبان بن أبي عيّاش ـ بالعين غير المعجمة، والشين المعجمة ـ واسم أبي عياش، فيروز ـ بالفاء المفتوحة، والياء المنقطة تحتها نقطتين الساكنة، وبعدها راء، وبعد الواو زاي ـ تابعي ضعيف جداً. روى عن أنس بن مالك، وروى عن عليّ بن الحسين عليهم السلام، لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، هكذا قاله ابن الغضائري... والأقوى عندي التوقّف فيما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطوسي رحمه الله في كتاب الرجال قال: إنّه ضعيف»[3].

وذكره ابن داوود في الجزء الثاني من رجاله المختص بالمجروحين والمجهولين[4]، والجزائري في القسم الرابع من رجاله المختص برواة الضعاف[5].

وضعّفه المجلسي في رجاله[6]، وحكم على رواياته بالضعف، عند دراسته لأسانيد الكافي وتهذيب الأحكام[7].

(١) رجال ابن الغضائري: ص ٣٦ الرقم ١؛ ومجمع الرجال: ج ١ ص ١٦.
(٢) رجال الطوسي: ص ١٢٦.
(٣) خلاصة الأقوال: ص ٣٢٥-٣٢٦.
(٤) رجال ابن داوود: ص ٢٢٥.
(٥) حاوي الأقوال: ج ٣ ص ٣١٠.
(٦) رجال المجلسي: ص ١٤١.
(٧) مرآة العقول: ج ١ ص ١٤٢؛ وملاذ الأخيار: ج ٦ ص ٣٥٤.

وقال فيه التفرشي: «تابعي ضعيف، من أصحاب عليّ بن الحسين والباقر والصادق عليهم السلام، رجال الشيخ. تابعي، روى عن أنس بن مالك، وروى عن عليّ بن الحسين عليه السلام، ضعيف لا يلتفت إليه، ونسب وضع كتاب سُليم بن قيس إليه، رجال ابن الغضائري»[1].

وجاء تضعيفه عن أحمد بن حنبل، قال: «متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر من الدهور»[2].

وقال يحيى بن معين: «متروك الحديث»[3].

وقال الرازي: «متروك الحديث، وكان رجلاً صالحاً ولكن بلي بسوء الحفظ»[4].

وقال عليّ بن الجعد بن عبيد: «أخبرنا عبد الله قال: حدّثني محمّد ابن إسحاق قال: حدّثني ابن أبي رزمة قال: أنا عبدان قال: حدّثني أبي عن شعبة قال: لولا الحياء من الناس ما صلّيت على أبان بن أبي عيّاش»[5].

وقال ابن عدي الجرجاني: حدّثنا أحمد بن محمّد بن شبيب، حدثنا أحمد بن أسد أبو جعفر، حدّثنا شعيب بن حرب قال: سمعت شعبة يقول: لِئِن أشرب من بول حمار حتى أُروى أحبّ إليَّ من حديث أبان بن أبي عيّاش، كتب إليَّ محمّد بن أيوب، أخبرني الحسين بن شعيب، سمعت يزيد بن هارون يقول: قال شعبة: لِئِن أزني سبعين مرّة أحبُّ إليَّ من أن أُحدّث حالاً عن أبان بن أبي عيّاش. حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثني عبد العزيز بن سلام، حدثنا رافع، أخبرنا عبدالله بن

(١) نقد الرجال: ج ١ ص ٣٩ رقم ١٠.
(٢) العلل: ج ١ ص ٤١٢.
(٣) تاريخ يحيى بن معين: ج ٢ ص ١١٧.
(٤) تهذيب الكمال: ج ٢ ص ٢٢.
(٥) مسند أبي الجعد: ص ٢٣ ح ٣٨.

إدريس، سمعت شعبة يقول: ولئِن يفعل الرجل بالزنا خير له من أن يرويَ عن أبان»[1].

وعدّه من الضعفاء البخاري، والنَّسَائي، والدارقطني، والعقيلي، وابن عدي الجرجاني، وابن الجوزي، والذهبي، وغيرهم[2].

وخلاصة القول فيه:

ضعيف، تابعي، روايته في مدرسة أهل السنّة مشهورة، نُسِبَ إليه وضع كتاب سُليم بن قيس جلّ رواياته في مدرسة أهل البيت هي من كتاب سُليم، ويظهر أنّه من الزيدية الذين يروون فضائل الخلفاء وأهل البيت عليهم السلام، ضعّفه ابن الغضائري والطوسي، وعدّه من الضعفاء العلاّمة الحلي، وابن داوود، والجزائري، وضعّفه أحمد بن حنبل، وابن معين، والنَّسَائي، والرازي، والدارقطني، وابن عدي، والعقيلي، وابن الجوزي، والذهبي، والعسقلاني، وغيرهم.

### ب ـ محمّد بن عليّ الصيرفي[3]

محمّد بن علي بن إبراهيم بن موسى، أبو جعفر القرشي، مولاهم الصيرفي ـ ابن أخت خلّاد المقرئ ـ وهو خلّاد بن عيسى، وكان يلقّب محمّد بن علي أبا سمينة[4]،

---

(١) الكامل في الضعفاء: ج ١ ص ٣٧١.

(٢) الضعفاء الصغير: ص ٢٤؛ والضعفاء والمتروكين للنسائي: ص ١٤٨؛ والضعفاء والمتروكين للدارقطني: ص ١٠٣؛ والضعفاء الكبير: ج ١ ص ٣٨؛ والكامل في الضعفاء: ج ١ ص ٣٨٠؛ والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ج ١ ص ١٩؛ والمغني في الضعفاء: ج ١ ص ١٣.

(٣) أنظر: رجال البرقي: ص ٥٤؛ رجال الكشي: ج ٢ ص ٤٥٧ رقم ٤١٩؛ رجال النجاشي:ج ٢ ص ٢١٦ رقم ٨٩٥؛ رجال الطوسي: ص ٣٨٧ رقم ١١؛ فهرست الطوسي: ص ١٧٢ رقم ٦٢٥؛ معالم العلماء: ص ١٠٣ رقم ٦٨٨؛ رجال ابن داود: ص ٥٠٧ رقم ٤٥٤؛ التحرير الطاووسي: ص ٢٤٩ رقم ٣٦٧؛ خلاصة الأقوال: ص ٢٥٣ رقم ٢٩؛ نقد الرجال: ج ٤ ص٢٧٦ رقم ٤٩٣٢، مجمع الرجال: ج ٥ ص ٢٦٣؛ جامع الرواة: ج ٢ ص ١٥٦؛ الوجيزة: ص ١٦٥؛ هداية المحدثين: ص ٢٤٤؛ بهجة الآمال: ج ٦ ص ٤٨٨؛ تنقيح المقال: ج ٣ ص ١٥١ رقم ١١٠٧٧، معجم رجال الحديث: ج ١٦ ص ٢٩٧ رقم ١١٢٥٩ و ج ٢١ ص ١٨٠ رقم ١٤٣٤٨؛ قاموس الرجال: ج ٨ ص ٢٧٣.

(٤) رجال النجاشي: ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٤.

كان في الكوفة، ثم انتقل إلى قمّ، وقد اشتهر أمره بالكذب، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قمّ(١).

ذكره الطوسي والبرقي في أصحاب الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢).

روى عن: عليّ بن أسباط، وأبي بصير، وأبي حمزة الثمالي، وحماد بن عيسى، وداوود بن كثير، ويونس بن ظبيان، ومحمّد بن سنان، وعبد الرحمن بن محمد بن هشام، ومحمّد بن عبد الله الخراساني خادم عليّ بن موسى الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأبي حاتم حميد بن سليمان، وعيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ، وسعدان بن مسلم، وسلام بن عبد الله، وعليّ بن عبد الله الخيّاط.

روى عنه: أحمد بن محمد بن خالد، والحسين بن الحسن بن بدر الدينوري، وحريز بن أيوب الجرجاني، وأحمد بن هليل، وزيد بن كثير اللخمي، وزيد الشحام، ومحمّد بن حسان الرازي، وإسماعيل بن إسحاق الراشدي، ومحمّد بن أبي القاسم البرقي، ومحمّد بن عبد الله ماجيلويه.

قال الكشي: في أبي سمينة محمّد بن علي الصيرفي.

قال حمدويه، عن بعض مشيخته: محمد بن عليّ رُمي بالغلو.

وذكر عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان، أنّه قال: كدت أن أقنت على أبي سمينة محمّد بن عليّ الصيرفي، قال: فقلت له: ولم استوجب القنوت من بين أمثاله؟ قال: إنّي لأعرف منه ما لا تعرفه.

وذكر الفضل في بعض كتبه: الكذّابون المشهورون أبو الخطّاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ، ومحمّد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم(٣).

(١) رجال النجاشي: ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٤.

(٢) م.ن: ص ٣٦٤ الرقم ٥٣٩٨؛ ورجال البرقي: ص ١٢٩ الرقم ١٤٧١.

(٣) م.ن: ج ٢ ص ٨٢٣ الرقم ١٠٣٢ و ١٠٣٣.

وقال ابن الغضائري: «محمّد بن علي بن إبراهيم الصيرفي ـ ابن أخت خلّاد المقرئ ـ أبو جعفر الملقب بأبي سمينة، كوفي، كذّاب، غالٍ، دخل قمّ واشتهر أمره بها، ونفاه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري عنها، كان شهيراً في الارتفاع، لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه»[١].

وقال النجاشي: «ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء وكان ورد قمّ، وقد اشتهر بالكذب بالكوفة، ونزل على أحمد بن محمّد بن عيسى مدّة، ثم تشهّر بالغلو فجُفي، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قمّ، وله قصة، وله كتب»[٢].

وقد استثنى ابن الوليد من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى ما يرويه عن أبي سمينة وتبعه على هذا ابن نوح، والشيخ الصدوق[٣].

وضعّفه العلامة الحلّي[٤]، وابن داوود[٥]، والجزائري[٦].

وضعّفه المجلسي في رجاله[٧]، وحكم على رواياته بالضعف عند دراسته أسانيد الكافي والتهذيب[٨].

**ومن نماذج رواياته:**

أ. جاء في التهذيب: وروى محمّد بن أحمد بن يحيى، عن منويه بن ناجية، عن أبي سمينة، عن محمّد بن زياد البزاز، عن هارون بن خارجة، عن أبي بصير، عن

---

(١) رجال ابن الغضائري: ص ٩٤ الرقم ١٣٤؛ ومجمع الرجال: ج ٥ ص ٢٦٤.

(٢) رجال النجاشي: ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٤.

(٣) م.ن: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩؛ الفهرست للطوسي: ص ٢٢ الرقم ٦٢٢.

(٤) خلاصة الأقوال: ص ٣٩٨ الرقم ١٦٠٣.

(٥) رجال ابن داوود: ص ٢٧٤ الرقم ٤٦٩.

(٦) حاوي الأقوال: ج ٤ ص ٢٧٢-٢٧٤.

(٧) رجال المجلسي: ص ٣٠٨.

(٨) مرآة العقول: ج ١ ص ٢٤٤؛ وملاذ الأخيار: ج ٩ ص ١٠٢.

أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن رجل ترك خاله وجدّه، قال: المال بينهما. وسألته عن رجل ترك أخته وأخاه وجدّه، فقال: للذَّكَر مثل حظّ الأُنْثَيين للجدّ سهمان، وللأخ سهمان، وللأخت سهم، قال: وسألته عن رجل ترك أخته وجدّه، قال: المال بينهما.

قال محمّد بن الحسن: هذا الخبر ضعيف الإسناد مخالف للمذهب الصحيح لأنّا قد بينا أنّ الأقرب أولى بالمال من الأبعد، وإذا ثبت ذلك كان الجدّ أولى من الخال، وأمّا المسألة الثانية فصحيحة على المذهب، وأمّا الثالثة من قوله المال بين الأخت والجدّ، ليس في الخبر أنّ المال بينهما سواء، بل يحتمل أن يكون المراد المال بينهما للذَّكَر مثل حظّ الأُنْثَيين، ولو كان فيه أنّ المال بينهما على السواء لحملناه على الجدّ من قبل الأُم والأخت من قبل الأمّ؛ لأنّهما متساويان في السهام ويكون الذَّكَرُ والأنثى فيه سواء[1].

ب. جاء في الخصال: حدثنا محمّد بن علي ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، قال: حدثني أبو سمينة محمّد بن علي الكوفي، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم، عن صالح بن سهل، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله الله عزّ وجلّ: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ الآية قال: أخذ الهدهد، والصرد، والطاووس، والغراب، فذبحهنَّ وعزل رؤوسهنَّ، ثم نَحَزَ أبدانهنَّ في المنحاز بريشهنَّ ولحومهنَّ وعظامهنَّ حتّى اختلطت، ثمَّ جزّأهنَّ عشرة أجزاء على عشرة أجبل، ثمّ وضع عنده حبّاً وماء، ثمَّ جعل مناقيرهنَّ بين أصابعه، ثمّ قال: آتين سعياً بإذن الله عزّ وجلّ، فتطاير بعضها إلى بعض اللحوم والريش والعظام حتى استوت الأبدان كما كانت، وجاء كلّ بدن حتّى التزق برقبته التي فيها رأسه والمنقار، فخلّى إبراهيم عن مناقيرهنَّ فوقعن وشربن من ذلك الماء، والتقطن من ذلك الحبّ، ثمّ قلن: يا نبيّ الله أحييتنا

(١) تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ٣٩٣.

أحياك الله، فقال إبراهيم: بل الله يحيي ويميت، فهذا تفسير الظاهر، قال عليه السلام وتفسيره الباطن خذ أربعة ممّن يحتمل الكلام فاستودعهم علمك، ثمّ ابعثهم في أطراف الأرضين حججاً لك على الناس وإذا أردت أن يأتوك دعوتهم بالاسم الأكبر يأتونك سعياً بإذن الله عزّ وجلّ[1].

جاء في الهداية الكبرى: عن محمّد بن إبراهيم الخيّاط، عن بشار بن عليّ، عن زيد الشحام، عن أبي سمينة، عن محمّد بن عليّ، عن يُونس بن ظبيان، عن المفضل بن عمر الجعفي، عن سيّدنا أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وهو جالس على بساط أحمر في وسط داره وأنا أقول: إن كان داوود أُوتي ملكاً عظيماً فالذي أُوتي محمّد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام أعظم وأجلّ، وقلت في نفسي: اللّهم إنّي ما أشكّ في حُجّتك على خلقك، وأما جعفر فبين لي فيه آية تزيدني ثباتاً ويقيناً فرفع رأسه إليَّ، وقال: قد أوتيت سؤلك يا موسى يا مفضل، ناولني النواة وأشار بيده إلى نواة في جانب الدار فأخذتها وناولته إياها فجمع سبّابته عليها وغمرها في الأرض فغيبها ودعا بدعوات سمعت يقول: اللهم فالق الحَبّ والنوى، ولم أسمع الباقي، وإذا تلك النواة نبتت نخلة وأخذت تعلو حتى صارت بإزاء علوّ الدار، ثمّ حملت حملاً حسناً وتهدلت ونارت ورطبت وأنا أنظر إليها، فقال لي يا مفضل اهززها فهززتها فنثرت علينا في الدار رطباً جنيّاً ليس ممّا رأى الناس ولا عرفوه ولا أكلوا أصفى منه وهو أصفى من الجوهر وأعطر من روائح المسك والعنبر توري كالمرأة، فقال لي: التقط وكُلْ، فالتقطت وأكلت، فقال: ضم كلما سقط من هذا الرطب واهده إلى مخلص شيعتنا الذين أوجب الله لهم الجنّة، فلا يحلّ هذا الرطب إلا لهم فاهْدِ إلى كلّ نفس منهم واحدة، قال المفضّل: فضممت ذلك الرطب، وظننت أنّي لا أطيق حمله فخفّ حتى حملته إلى منزلي وفرقته فيمن أمرني به ممّن هو بالكوفة فخرج بأعدادهم لا يزيد رطبة

(١) الخصال: ص ٢٦٤-٢٦٥.

ولا ينقص رطبة فرجعت إليه، فقال لي: إعلم ـ يا مفضل ـ أنّ هذه النخلة تطاولت وانبسطت في هذه الدنيا، فلم يبق مؤمن ولا مؤمنة من شيعتنا بالكوفة وغيرها بمقدار مضيك إلى منزلك ورجوعك إلينا، إلا وقد وصل إليهم منها، فهذا فضل من الله أعظم إلى جدّنا محمّد ﷺ، وأنّ الكتب من شيعتنا ستردّ إلينا وإليك من طول الدنيا وعرضها، بأنّ النخلة وصلت إليهم جميعاً، وطرحت إلى كلّ واحد منهم رطبة، قال المفضّل: فلم تزل الكتب ترد عليه من سائر الشيعة من سائر الدنيا بذلك، فعرفت عددهم من كتبهم[١].

فخلاصة القول فيه: ضعيف جدّاً، كذّاب، غالٍ، أخرجه من قمّ ابن عيسى الأشعري، ونقل تضعيفه حمدويه، وعدّه الفضل بن شاذان من الكذابين المشهورين واستثنى روايته ابن الوليد وابن نوح والصدوق، وضعّفه النجاشي، وابن الغضائري، وعدّه في الضعفاء العلامة الحلّي، وابن داوود، والجزائري، وفي روايته تخليط وغلو وتدليس وكذب صريح.

إذن إسناد النجاشي والطوسي ضعيف أيضاً.

## ٤. أسانيد المحقّق الزنجاني

والكلام ـ أيضاً ـ ينطبق على جميع الأسانيد التي جمعها الشيخ محمّد باقر الزنجاني لما أسماه نسخة عبد الرزاق بن همام الصنعاني؛ فقد ذكر لإسناد هذه النسخة المزعومة أربعة طرق:

**أولها**: طريق ابن عقدة.

**والثاني**: طريق محمّد بن همام. وهذان هما المذكوران عند النعماني يرويان عن رجالهما عن عبد الرزاق، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي عياش، عن سُليم بن قيس. وقد أهمل ذكر بقية طرق النعماني في هذا الموضع.

(١) الهداية الكبرى: ص ٢٥٥-٢٥٦.

**والثالث:** طريق الحسن بن يعقوب الدينوري، وقد جعله فيما بعد السند الثامن عشر من أسانيد الكتاب المذكورة في غير النسخة المطبوعة من الكتاب؛ فذكر أنّ الدينوري رواه عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن عبد الرزاق بن همّام، عن أبيه، عن أبان، عن سليم. ثمّ أشار إلى وجود إسناد في كتاب «الذريعة» من طريق إبراهيم بن عمر اليماني، عن عبد الرّزاق، عن معمر، عن أبان، عن سُليم. وعدّه السند التاسع عشر.

**والرابع:** طريق أبي طالب محمّد بن صبيح ابن رجاء، وقد جعله السند السابع عشر من أسانيد الكتاب؛ فذكر أنّ ابن صبيح يرويه عن عصمة بن أبي عصمة البخاري، عن أحمد بن المنذر الصنعاني، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم[١].

وذكر الشيخ الزنجاني أنّه ثبت لديه توسُّطُ بنِ أذينة بين معمر وأبان، وزعم فوق ذلك أنّ أسانيد هذه النسخة صحيحة، ورجالها مقبولون عند فريقي الشيعة والسنة، وهذا اشتباه فاضح[٢].

ومن العجيب أنّ الشيخ محمد باقر الزنجاني يترجم لأبان بن أبي عيّاش مؤكّداً أنّه الراوي الوحيد لكتاب سُليم؛ برغم اعتماده طريقَي النجاشي والشيخ الطوسي وعدّه لهما في أسانيد الكتاب المتّصلة المعتبرة[٣].

ولقد سبق أن نقلت عن ابن النديم أنّ كتاب سُليم لم يروه عنه إلا أبان، وقد صرّح به ابن الغضائري أيضاً واتّهم أبان في ترجمته له بوضع الكتاب، ثم صرّح كلّ من العلامة الحلّي والسيّد عليّ بن أحمد العقيقي بأنّه لم يروِ عن سُليم إلا

(١) وإسناد ابن صبيح هذا هو الذي ذكره السيّد إعجاز حسين النيسابوري (ت ١٢٨٦هـ) في كتابه: كشف الحجب والأستار عن أسامي الكتب والأسفار: ص ٤٤٦.
(٢) راجع الزنجاني: مقدمة تحقيقه لكتاب سليم: ص ٦٦-٦٨.
(٣) راجع مقدمة تحقيقه لكتاب سُليم: ص ٦٩-٨٣.

أبان، كما نقل السيّد الخوئي في معجمه[1]. ثمّ عارضه بأنّه قد رُوي عن سُليم بن قيس في الكافي وغيره من غير طريق أبان، وبأنّ النجاشي والشيخ ذكرا كتاب سُليم برواية حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عنه.

والحقّ أنّ معارضة السيّد الخوئي فيما يتعلّق بإسناد كتاب سُليم ساقطة بكلامِه هو نفسه؛ فقد ذكر أنّ طريقي النجاشي والشيخ للكتاب لا يصحّان لموضع محمّد بن عليّ الصيرفي أبي سمينة؛ فهو «ضعيف كذّاب»[2]، ثمّ إنّ الكلام هنا عن كتاب سُليم خاصة لا عن أخباره ومروياته بشكل عام.

**٥. افتتاحية كتاب سليم بن قيس**

وفي افتتاحية كتاب سُليم الذي بين أيدينا الآن بيان طرقه الأربعة التي رواها رجل يظهر من تواريخ سماعه عن شيوخه أنّه كان حيّاً في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وتنتهي جميعاً إلى الشيخ الطوسي، وهو يروي الكتاب من طريق ذلك الصيرفي الضعيف الكذّاب، عن حمّاد بن عيسى، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سُليم بن قيس الهلالي. ثم يذكر له إسناداً آخر عن شيخه الحسين بن عبيد الله الغضائري (ت ٤١١هـ) يرويه من ثلاثة طرق عن محمّد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان، عن سُليم[3].

وفيه حكاية تسليم أبان نسخةَ كتاب سُليم لعمر بن أذينة[4]. لكن أسانيد هذه الحكاية ـ إذا سلّمنا جدلاً بسلامة رجالها ـ ليست من طرق الكتاب عند الشيخ

---

(١) أنظر: معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) م.ن: ج ٩ ص ٢٣٥-٢٣٨.

(٣) وعلى هذا يكون لكتاب سُليم المطبوع المتداول أربعة طرق تنتهي إلى الشيخ الطوسي، وهو يرويه عن سُليم من أربعة طرق؛ فيكون الحاصل من ذلك ستة عشر طريقاً زعم الشيخ محمّد باقر الزنجاني أنّها جميعاً صحيحة معتبرة، وإذا أضفنا هذا إلى ما سبقت الإشارة إليه؛ نكون قد ذكرنا الأسانيد الاثنين والعشرين التي أوردها في توثيق كتاب سُليم جميعاً على أنّها أسانيد نسخة عبد الرزاق بن همام، ونسخة حماد ابن عيسى، ونسخة ابن أبي عمير .. راجع: مقدمة تحقيق كتاب سُليم: ص ٦٦-٦٨.

(٤) بحار الأنوار: ج ١ ص ٧٦-٧٩.

الطوسي؛ فلم يذكرها في الفهرست والمفترض أنّها حاصلة عنده قبل تاريخ وفاة شيخه الغضائري، وهو قد ألّف الفهرست بعد وفاة الغضائري وابنه أحمد بن الحسين على التحقيق[١].

وقد عارض السيّد الخوئي كلام ابن الغضائري السابق في أنّ أسانيد كتاب سُليم تختلف تارة برواية عمر بن أذينة عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن أبان بن أبي عياش عن سُليم، ويروى عن عمر عن أبان بلا واسطة .. عارضه بأنّ عمر بن أذينة غير مذكور أصلاً في طريقي النجاشي والشيخ[٢].

وفي حكاية تسليم الكتاب لعمر بن أذينة أنّ كاتب صحفه الأوّل سُليم بن قيس كتبها وأخفاها على تخوّف، ثمّ سلّمها حين أُشعِرَ بقُرب منيّته إلى أبان بن أبي عيّاش وهو صبيّ في الرابعة عشرة من عمره، بعد أن خَبَرَه واطمأنّ إليه وأخذ عليه عهد الله وميثاقه أن لا يُخبر بها أحداً في حياة سُليم، وأن لا يُحدِّث منها أحداً بعد موته إلا من يثق به ثقته بنفسه، وإنْ حَدَثَ به حَدَثٌ أن يدفعَها إلى من يثق به من شيعة عليّ بن أبي طالب ممّن له دين وحسب.

وهذا الصبي تَحفّظ حياتَه كلَّها على نسخة الكتاب ووفّى بالعهد حتى أسلمها بدوره قبل وفاته بشهر واحد إلى عمر بن أذينة، دون أن يأخذ عليه شيئاً من المواثيق؛ فحدّث بها عنه قائلاً: «هذه نسخة كتاب سُليم بن قيس العامري الهلالي، دفعه إليّ أبان بن أبي عيَّاش، وقرأه عليّ، وذكر أبان أنّه قرأه على عليّ بن الحسين عليه السلام فقال: صَدَقَ سُليم، هذا حديثنا نعرفه».

**وأقول**: إنّ الذي جمع بين الطريقين السابقين عن الشيخ الطوسي في نسق

(١) راجع مقدمة الطوسي للفهرست: ص ٣٢.

(٢) أنظر معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٣٥. ولقائل أن يقول: يحتمل أنّ نسخة ابن الغضائري، وهي مخالفة لما بين أيدينا من كتاب سُليم، لها طرق أخرى يصدق فيها نقده. لكن أيّما كان الأمر فكلّ هذه الطرق لا يثبت منها شيء البتة.

واحد، فاته أنّ متن هذه الحكاية ـ على فرض قبول إسنادها ـ ينقض أيّ إسناد آخر للكتاب عن أبان من غير طريق بن أذينة الذي لم يرد ذكره عند النجاشي والشيخ أصلاً.

ويضاف إلى ذلك أنّ هذه الحكاية تُروى عند القوم أيضاً في إسناد نسخة عبد الرزاق على أنّها بين أبان ومعمر بن راشد البصري بدلاً من بن أذينة[1]. وهذا ما حاول الشيخ محمّد باقر الزنجاني أن يتلافاه بادّعاء أنّه ثبت لديه توسط بن أذينة بين معمر وأبان، ولعلّه يشير بذلك إلى كلام الشيخ الطهراني في «الذريعة» حيث ذكر افتتاحية نسخة ابن صبيح ذكر في آخرها أنّ عمر بن أذينة قال: ثمَّ دفع إليّ أبان كتب سُليم؛ فتكون الرواية عن بن أذينة وقد أسقط الناسخ ذكر اسمه في الإسناد[2].

ولقد جاء في الإجازات المتأخّرة طريق من جهة الكليني رحمه الله، لم أجد له ذكراً فيما طالعته من المصادر القديمة؛ ففي إجازة الشيخ محمّد الحرّ العاملي للمولى الشيخ محمد فاضل المشهدي، المحرّرة في شعبان سنة (١٠٨٥هـ) بالمشهد المقدس الرضوي، قال العاملي رحمه الله: «وأجزت له أن يرويَ عنّي كتاب سُليم بن قيس الهلالي بالسند الأول عن الكليني، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. وعن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سُليم بن قيس»[3].

وهذا السند الأول، كما يظهر في الإجازة، من طريق الشيخ الطوسي، عن المفيد، عن الصدوق، عن محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، عن الكليني صاحب الكافي[4]. والقول فيه كما سلف: لم يورده الشيخ الطوسي في الفهرست.

(١) راجع: كشف الحجب والأستار، السيد إعجاز حسين: ص ٤٤٦.
(٢) راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آقا بزرگ الطهراني: ج ٢ ص ١٥٧.
(٣) بحار الأنوار: ج ١٠١ ص ١٢٠.
(٤) م.ن: ج ١ ص ١١٧-١٢٠.

وقد سبق أن ذكرت أنّ الكليني روى عن سُليم بن قيس في مواضع متعدّدة بالكافي وروضته دون أن يذكر في واحد منها ذلك الكتاب، ودون أن يروي فيها عن سُليم بالإسناد المذكور في الإجازة؛ لأنّ حماد بن عيسى في روايات الكليني لا يروي عن أبَان بن أبي عيّاش مباشرة، وإنّما يروي عنه بواسطة أو اثنتين .. تارة يروي عن عمر بن أذينة عن أبان[1]، وتارة أخرى يروي عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان[2]، وثالثة يروي عنهما معاً عن أبان[3]، ورابعة يروي عن إبراهيم بن عمر اليماني عن عمر بن أذينة عن أبان عن سُليم بن قيس[4]. ولئن غضضنا الطرف عن هذا الاختلاف الظاهر في تلك الأسانيد جميعاً في مجال الروايات المتفرّقة؛ فكيف نغضّ الطرف عنه حينما نتكلم عن إسناد كتاب واحد مجتمع؟!!

وهكذا لا نجد في طرق كتاب سُليم طريقاً واحداً يسلم ممّا يبطله، أو يجعله في موضع الضعف الشديد الذي لا يصحّ معه الاحتجاج، ولا الاستدلال على ثبوت الكتاب به.



---

(١) راجع: الكافي: ج ١ ص ٤٤، ٤٦ وج ٢ ص ٣٢٣.

(٢) م.ن: ص ٦٢، ٥٢٩، ٥٣٩.

(٣) م.ن: ج ١ ص ٢٩٧.

(٤) م.ن: ج ٢ ص ٣٩١، ٤١٤. ولحماد بن عيسى في الكافي بعد ذلك روايتان عن إبراهيم بن عمر اليماني عن سُليم مباشرة (ج ١ ص ١٩١ وج ٨ ص ٣٤٣)، ورواية عن إبراهيم بن عثمان عن سُليم أيضاً (ج ٨ ص ٥٨).



# النقد الداخلي
# لبعض نصوص الكتاب

وفيما يتعلق بالنقد الداخلي لبعض مرويات كتاب سُليم لن أتعرّض لما فيه من مغالطات تاريخية ظاهرة، كالذي أشار إليه ابن الغضائري وبيّنتُ اشتمال الكتاب عليه في نسخته المطبوعة المتداولة الآن، وكالذي جاء في ذكر الأحداث بعد وفاة الرسول ﷺ، ولا لما ذكر فيه من مثالب، ... لكنني ـ بعد ما سبقت إليه الإشارة من ذكر ملاحظة الدكتورة نبيلة عبد المنعم داود عن عدم اتساق ترتيب الأحداث التاريخية في كتاب سُليم، وتركيز الاهتمام فيه على بيان رأي معيّن في الإمامة[1] ـ أقول:

١ ـ إنّه بإمكاننا في هذا الموضع أن نستثمر هذه الملاحظة في بيان أنّ الكتاب ـ إذا سلّمنا بوجود أصل له ـ قد تعرّض للإضافة والتغيير، أو التخليط والتدليس على حدّ تعبير الشيخ المفيد.

٢ ـ والذين يصرّون على صحّة نسبة الكتاب لسُليم يزعمون أنّ كلّ ما أورده فيه مقطوع بصحّته وبتواتره عنه أو أنّه في حكم المتواتر؛ فيقول السيّد الخوئي: «إنّ جميع ما فيه صحيح قد صدر من المعصوم عليه السلام أو ممّن لا بدَّ من تصديقه وقبول روايته. وعدّه صاحب الوسائل في الخاتمة في الفائدة الرابعة من الكتب المعتمدة التي قامت القرائن على ثبوتها وتواترت عن مؤلفيها أو علمت صحّة

(١) نشأة الشيعة الإمامية: ص ٢٧–٢٨.

نسبتها إليهم بحيث لم يبقَ فيه شكّ ...»[1]. برغم اختلاف أسانيده كما سبق البيان، واختلاف أخباره، ومخالفتها لما يرويه عنه الشيعة أنفسهم.

## الشاهد الأول

في الحديث الرابع من كتاب سُليم عن سلمان الفارسي أنّ علياً عليه السلام ـ بعد تجهيزه الجسد الشريف صلى الله عليه وآله وسلم، وبيعة أبي بكر في السقيفة وفي المسجد ـ، مرَّ مصطحباً فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام على بيوت المهاجرين والأنصار فلم يترك منهم أحداً، «فذكّرهم حقّه ودعاهم إلى نصرته، فما استجاب له منهم إلا أربعة وأربعون رجلاً، فأمرهم أن يصبحوا بكرةً محلِّقين رؤوسهم معهم سلاحهم ليبايعوا على الموت، فأصبحوا فلم يُوافِ منهم أحد إلا أربعة» وذكرهم سلمان الفارسي فقال: «أنا وأبو ذر والزبير والمقداد».

وذكر أنّ هذه الحال تكرّرت ثلاث ليالٍ، ولم يوافه غير هؤلاء الأربعة؛ فلزم بيته، وأقبل على القرآن يجمعه ويكتبه بيده على تنزيله وتأويله وناسخه ومنسوخه. ثمّ قال سلمان: «وكان الزبير أشدّنا بصيرة في نصرته»[2].

وكلام سلمان ـ هذا ـ إشارة إلى موقف الزبير الشديد من عمر بن الخطاب، بحسب رواية سُليم بن قيس، قال:

«وقيل للزبير: بايع، فأبى، فوثب إليه عمر وخالد بن الوليد والمغيرة بن شعبة في أناس معهم، فانتزعوا سيفه من يده فضربوا به الأرض حتّى كسروه ثمّ لببوه. فقال الزبير ـ وعمر على صدره ـ: يا بن صهاك، أما والله لو أنّ سيفي في يدي لحدت عنّي. ثمّ بايع.

(١) معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٢٣٠.

(٢) أنظر: كتاب سُليم: ص ١٤٣-١٤٨.

قال سلمان: ثمّ أخذوني فوجئوا عنقي حتى تركوها كالسلعة، ثمّ أخذوا يدي وفتلوها فبايعت مكرهاً.

ثمّ بايع أبو ذر والمقداد مكرهيْن، وما بايع أحد من الأمّة مكرهاً غير عليّ عليه السلام وأربعتنا. ولم يكن منّا أحد أشدّ قولاً من الزبير، فإنّه لمّا بايع قال: يا ابن صهاك، أما والله لولا هؤلاء الطغاة الذين أعانوك لما كنت تقدم عليّ ومعي سيفي لما أعرف من جبنك ولؤمك، ولكن وجدت طغاة تقوى بهم وتصول.

فغضب عمر وقال: أتذكر صهاك؟ فقال: ومَن صهاك وما يمنعني من ذكرها؟ وقد كانت صهاك زانية، أو تنكر ذلك؟ أوليس كانت أَمَةً حبشية لجدّي عبد المطلب، فزنى بها جدّك نفيل، فولدت أباك الخطاب، فوهبها عبد المطلب لجدّك ـ بعد ما زنى بها ـ فولدته، وإنّه لعبد لجدّي ولد زنا؟!

فأصلح بينهما أبو بكر وكفّ كلّ واحد منهما عن صاحبه»[1].

إلا أنّ اسم «الزبير بن العوام» لم يُذكر في رواية الكليني، وعوّض عنه اسم «حذيفة بن اليمان»، كما جاء في الخطبة المعروفة بالطالوتية، والتي يقولون إنَّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام خطبها في المدينة مذكِّراً بحقّه بعد أن بايع الناس لأبي بكر. وذكر أنّه قد بايع لعلي عليه السلام في مساء ذلك اليوم «ثَلاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ رَجُلاً عَلَى الْمَوْتِ؛ فَقَالَ لَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اغْدُوا بِنَا إِلَى أَحْجَارِ الزَّيْتِ مُحَلِّقِينَ. وَحَلَقَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَمَا وَافَى مِنَ الْقَوْمِ مُحَلِّقاً إِلا أَبُو ذَرٍّ، وَالْمِقْدَادُ، وَحُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَ جَاءَ سَلْمَانُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ»[2].

وكذلك أيضاً في روايه الكليني الثانية بسنده إلى حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي جعفر (الباقر) عليه السلام قال: «كَانَ النَّاسُ أَهْلَ رِدَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم إِلا ثَلاثَةً».

(١) كتاب سُليم: ص ١٥٨ ـ ١٥٩.
(٢) الكافي: ج ٨ ص ٣٣.

فَقُلْتُ: وَمَنِ الثَّلاثَةُ؟ فَقَالَ: «الْمِقْدَادُ بْنُ الأَسْوَدِ، وَأَبُو ذَرٍّ الغِفَارِيُّ، وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ـ رَحْمَةُ اللهِ وَ بَرَكَاتُهُ عَلَيْهِمْ ـ ثُمَّ عَرَفَ أُنَاسٌ بَعْدَ يَسِيرٍ». وَقَالَ: «هَؤُلاءِ الَّذِينَ دَارَتْ عَلَيْهِمُ الرَّحَى، وَأَبَوْا أَنْ يُبَايِعُوا حَتَّى جَاؤوا بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مُكْرَهاً فَبَايَعَ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔاۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ آل عمران: ١٤٤»[(١)].

ولتنتهيَ قضيّة الزبير على لسان سلمان الفارسي أنّه مات مرتدّاً. فقد ذكر سُليم بن قيس في كتابه مجلس إكراه عليٍّ عليه السلام على مبايعة الخليفة أبي بكر، وفيه أنّ عثمان بن عفان قال: «فوالله لقد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنَّ الزبير يُقتَل مرتدّاً عن الإسلام». وأنَّ علياً عليه السلام أسرَّ إلى سلمان الفارسي بصدق عثمان في هذا[(٢)]!

ولكنّ هذه الأخبار محلّ نظر وتأمّل. بل لا قيمة لها، وقد اشتمل بعضها على الفحش الذي لا يليق بصحابيّ كالزبير أن يتلفّظ به في حقّ صحابيّ آخرَ. بل هو حديث موضوع على لسان الزبير الغرض منه التشويه السياسي البغيض للرموز الأخرى بطريقة غير أخلاقية.

وكذلك ـ نحن ـ عندما نقف على قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ ﴾ الحجرات: ١٤. فإنّها تشير إلى أنواع من الذين دخلوا في الإسلام:

**أحدهم**: أناس دخلوا في الإسلام رغبةً، خاصة بعد أن امتدّ الإسلام، وأصبح المسلمون يملكون الكثير من الفرص التي تجتذب إليهم الأموال وتيسّر لهم الأعمال، فدخلوا في الإسلام رغبةً في الحصول على مغانمه، كالكثيرين من الناس الذي يدخلون مع المنتصرين للحصول على المغانم.

---

(١) الكافي: ج٨ ص ٢٠٥ ح ٣٤١.

(٢) كتاب سُليم بن قيس: ص ١٦٢.

**ثانيهم**: صحيح أنّ الإسلام لا يضطهد الناس ـ الذين هم خارج سلطته والتزاماته الدينية ـ ولكنَّ القوّة قد تُرهب بعض الناس كأيّة قوّة مسيطرة. لذا نرى أنَّ بعضهم قد دخلوا في الإسلام رهبةً، وكان النبيّ ﷺ يقبل هؤلاء من أجل تحييدهم عن مجتمع الشرك وإضعافه، ومن أجل أن يعيشوا في الجوِّ الإسلامي ليقتنعوا من خلال ذلك بالإسلام؛ لأنّ النبيّ ﷺ كان حتى قبل الانتصار الكبير، إذا استجار به شخص من المشركين هارباً من قومه أجاره، حتى يسمع كلام الله، فلعلّه يقتنع بذلك.

**وثالثهم**: الذين دخلوا في الإسلام، وعاشوه فكراً وقلباً وحياة، فضحّوا بحياتهم في سبيله. وهذا ما حدّثنا به التاريخ الإسلاميّ عن جملة من الصحابة المخلصين (رضوان الله عليهم)، الذين رفضوا أن يتنازلوا عن إسلامهم وإيمانهم.

في معتبرة هشام بن سالم، عن الصّادق (عليه السالم) قال: «**كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفاً، ثَمَانِيَةُ آلاَفٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَأَلْفَانِ مِنْ مَكَّةَ، وَأَلْفَانِ مِنَ الطُّلَقَاءِ، وَلَمْ يُرَ فِيهِمْ قَدَرِيٌّ، وَلاَ مرجئيٌّ، وَلاَ حَرُورِيٌّ، وَلاَ معتزليٌّ، وَلاَ صاحبُ رَأْيٍ، كانُوا يَبْكُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَيَقُولُونَ: اقْبِضْ أَرْوَاحَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَأْكُلَ خُبْزَ الْخَمِيرِ**»[1].

وفي صحيحة منصور بن حازم، قال: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا بَالِي أَسْأَلُكَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَتُجِيبُنِي فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يَجِيئُكَ غَيْرِي فَتُجِيبُهُ فِيهَا بِجَوَابٍ آخَرَ؟ فَقَالَ: «**إِنَّا نُجِيبُ النَّاسَ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ**». قَالَ: قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَدَقُوا عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ **أَمْ كَذَبُوا؟ قَالَ: «بَلْ صَدَقُوا»**. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا بَالُهُمُ اخْتَلَفُوا؟ فَقَالَ: «**أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِي رَسُولَ اللهِ ﷺ فَيَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَيُجِيبُهُ فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يُجِيبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَنْسَخُ ذَلِكَ الْجَوَابَ، فَنَسَخَتِ الْأَحَادِيثُ بَعْضُهَا بَعْضاً**»[2].

(١) الخصال: ص ٦٤٠ ح ١٥.
(٢) الكافي: ج ١ ص ٥٢.

وفي دعاء الإمام السجاد عليه السلام: «اَللَّهُمَّ وَأَصْحَابُ مُحَمَّد خَاصَّةً الَّـذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ، وَالَّذِينَ أَبْلَوْا الْبَلاَءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ، وَكَانَفُوهُ وَأَسْرَعُوا إِلَى وِفَادَتِهِ وَسَابَقُوا إِلَى دَعْوَتِهِ واسْتَجَابُوا لَهُ حَيْثُ أَسْمَعَهُمْ حُجَّةَ رِسَالاَتِهِ، وَفَارَقُوا الأَزْوَاجَ وَالأَوْلاَدَ فِي إِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَقَاتَلُوا الآبَاءَ وَالأَبناءَ فِي تَثْبِيتِ نبُوَّتِهِ، وَانْتَصَرُوا بِهِ وَمَنْ كَانُوا مُنْطَوِينَ عَلَى مَحبَّتِهِ يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ فِي مَوَدَّتِهِ، وَالَّذِينَ هَجَرَتْهُمُ الْعَشَائِرُ إِذْ تَعَلَّقُوا بِعُرْوَتِهِ، وَانْتَفَتْ مِنْهُمُ الْقَرَابَاتُ إِذْ سَكَنُوا فِي ظِلِّ قَرَابَتِهِ، فَلاَ تَنْسَ لَهُمُ اللَّهُمَّ مَا تَرَكُوا لَكَ وَفِيكَ، وَأَرْضِهِمْ مِنْ رِضْوَانِكَ وَبِمَا حَاشُوا الْخَلْقَ عَلَيْكَ، وَكَانُوا مَعَ رَسُولِكَ دُعَاةً لَكَ إِلَيْكَ، وَاشكُرْهُمْ عَلَى هَجْرِهِمْ فِيْكَ دِيَارَ قَوْمِهِمْ، وَخُرُوجِهِمْ مِنْ سَعَةِ الْمَعَاشِ إِلَى ضِيْقِهِ، وَمَنْ كَثَّرْتَ فِي إِعْزَازِ دِيْنِـكَ مِنْ مَظْلُومِهِمْ».

وهو مضمون ما خطب به أمير المؤمنين عليه السلام؛ يصف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك حين خذله أصحابه في حروبه فقال: «وَلَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم نَقْتُلُ آبَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا وَإِخْوَانَنَا وَأَعْمَامَنَا، مَا يَزِيدُنَا ذَلِكَ إِلاَ إِيمَاناً وَتَسْلِيماً، وَمُضِيّاً عَلَى اللَّقَمِ، وَصَبْراً عَلَى مَضَضِ الأَلَمِ، وَجِدّاً فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا وَالْآخَرُ مِنْ عَدُوِّنَا يَتَصَاوَلاَنِ تَصَاوُلَ الْفَحْلَيْنِ، يَتَخَالَسَانِ أَنْفُسَهُمَا أَيُّهُمَا يَسْقِي صَاحِبَهُ كَأْسَ الْمَنُونِ، فَمَرَّةً لَنَا مِنْ عَدُوِّنَا، وَمَرَّةً لِعَدُوِّنَا مِنَّا، فَلَمَّا رَأَى اللهُ صِدْقَنَا أَنْزَلَ بِعَدُوِّنَا الْكَبْتَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْنَا النَّصْرَ، حَتَّى اسْتَقَرَّ الْإِسْلاَمُ مُلْقِياً جِرَانَهُ، وَمُتَبَوِّئاً أَوْطَانَهُ، وَلَعَمْرِي لَوْ كُنَّا نَأْتِي مَا أَتَيْتُمْ مَا قَامَ لِلدِّينِ عَمُودٌ، وَلاَ اخْضَرَّ لِلْإِيمَانِ عُودٌ، وَأَيْمُ اللهِ، لَتَحْتَلِبُنَّهَا دَماً، وَلَتُتْبِعُنَّهَا نَدَماً»(١).

ويقول الشيخ النوري ـ بعد نقله لدعاء الإمام زين العابدين ـ: «بل مدحهم أمير المؤمنين عليه السلام بها فوق ذلك، ففي حديث أبي أراكة، الذي رواه جماعة من المشايخ بطرق متعددة، ومتون مختلفة، بالزيادة والنقيصة، وهو على لفظ

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٥٦.

السيّد في النهج: «**لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمَا أَرَى أَحَداً يُشْبِهُهُمْ مِنْكُمْ، لَقَدْ كَانُوا يُصْبِحُونَ شُعْثاً غُبْراً، وَقَدْ بَاتُوا سُجَّداً وَقِيَاماً، يُرَاوِحُونَ بَيْنَ جِبَاهِهِمْ وَخُدُودِهِمْ، وَيَقِفُونَ عَلَى مِثْلِ الْجَمْرِ مِنْ ذِكْرِ مَعَادِهِمْ، كَأَنَّ بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ رُكَبَ الْمِعْزَى مِنْ طُولِ سُجُودِهِمْ، إِذَا ذُكِرَ اللهُ هَمَلَتْ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى تَبُلَّ جُيُوبَهُمْ، وَمَادُوا كَمَا يَمِيدُ الشَّجَرُ يَوْمَ الرِّيحِ الْعَاصِفِ؛ خَوْفاً مِنَ الْعِقَابِ وَرَجَاءً لِلثَّوَابِ**»[1].

وفي مصباح الشريعة المنسوب للإمام الصادق عليه السلام قال: «**وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى اخْتَارَ لِنَبِيِّهِ مِنْ أَصْحَابِهِ طَائِفَةً أَكْرَمَهُمْ بِأَجَلِّ الْكَرَامَةِ**»[2].

وعن الصادق عن آبائه عن عليّ عليهم السلام قال: «**أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِ نَبِيِّكُمْ لاَ تسبّوهم، الَّذِينَ لَمْ يُحْدِثُوا بَعْدَهُ حَدَثاً، وَلَمْ يُؤْوُوا مُحْدِثاً؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَوْصَى بِهِمُ الْخَيْرَ**»[3].

## الشاهد الثاني

وفي رواية طويلة، ذكر سُليم عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه سأل الرسول ﷺ عن أسماء أوصيائه، فقال ﷺ: «ابني هذا ـ ووضع يده على رأس الحسن عليه السلام ـ ثمّ ابني هذا ـ ووضع يده على رأس الحسين عليه السلام ـ، ثمّ ابن ابني هذا ـ ووضع يده على رأس الحسين عليه السلام ـ، ثمّ ابن له على اسمي، اسمه (محمّد) باقر علمي وخازن وحي الله، وسيولد (عليّ) في حياتك يا أخي، فاقرأه مني السلام». ثمّ أقبل على الحسين عليه السلام فقال: «سيولد لك (محمّد بن عليّ) في حياتك فاقرأه مني السلام. ثم تكملة الاثني عشر إماماً من ولدك يا أخي».

فقلت ـ: يا نبيّ الله، سمِّهم لي. فسمّاهم لي رجلاً رجلاً. منهم ـ والله يا أخا

---

(١) مستدرك الوسائل: ج ١ ص ٢١١؛ نهج البلاغة: الخطبة ٩٧.

(٢) مصباح الشريعة: ص ٣٨٨.

(٣) أمالي الطوسي: ص ٥٢٣ ح ١١٥٧.

بني هلال ـ مهديّ هذه الأمة الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. والله إنّي لأعرف جميع من يبايعه بين الركن والمقام وأعرف أسماء الجميع وقبائلهم.

قال سُليم: ثمّ لقيت الحسن والحسين ـ صلوات الله عليهما ـ بالمدينة بعد ما قتل أمير المؤمنين صلوات الله عليه، فحدّثتهما بهذا الحديث عن أبيهما. فقالا: «صدقت، حدّثك أبونا عليّ عليه السلام بهذا الحديث ونحن جلوس، وقد حفظنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما حدثك أبونا سواء لم يزد ولم ينقص منه شيئاً».

قال سُليم: ثمّ لقيت عليّ بن الحسين عليه السلام ـ وعنده ابنه محمّد بن عليّ عليه السلام ـ فحدّثته بما سمعت من أبيه وعمّه وما سمعت من عليّ عليه السلام. فقال عليّ بن الحسين عليه السلام: «قد أقرأني أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مريض وأنا صبي».

ثمّ قال محمّد عليه السلام: «وقد أقرأني جدّي الحسين عليه السلام بعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ وهو مريض ـ السلام».

قال أبان: فحدّثت عليّ بن الحسين عليه السلام بهذا الحديث كلّه عن سُليم. فقال: «صدق سُليم، وقد جاء جابر بن عبد الله الأنصاري إلى ابني وهو غلام يختلف إلى الكتّاب فقبّله وأقرأه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السلام».

قال أبان: فحججت بعد موت عليّ بن الحسين عليه السلام، فلقيت أبا جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام فحدّثته بهذا الحديث كلّه لم أترك منه حرفاً. فاغرورقت عيناه ثمّ قال: «صدق سُليم، قد أتاني بعد قتل جدّي الحسين عليه السلام وأنا قاعد عند أبي فحدّثني بهذا الحديث بعينه. فقال له أبي: صدقت، قد حدّثك أبي بهذا الحديث بعينه عن أمير المؤمنين عليه السلام ونحن شهود»[1].

---

(١) كتاب سُليم بن قيس: ص ١٨٤– ١٨٦. ـ وانظر: بحار الأنوار: ج ٣٢ ص ٢٧٦–٢٧٧. وهو من أحاديث

ولنا أن نتعجّب أنّ هذه الرواية فيها أنَّ سُليماً عرض هذا الحديث خاصة على الأئمة الحسن والحسين وعلي بن الحسين عليهم السلام، وأنَّ أبان بن أبي عيّاش عرضه من بعدُ على عليّ بن الحسين عليه السلام، ثمّ محمّد الباقر عليه السلام، وهو آخر من صُرِّحَ باسمه من الأئمّة.

بينما نقرأ في افتتاحية الكتاب ـ التي أشرت لها فيما سلف ـ قصّة تسليم أبان بن أبي عيّاش الكتاب إلى عمر بن أذينة، وفيها أنَّ سُليم بنَ قيس سلَّمه كتباً وأخباراً جمعها عن أهل الحقّ والفقه والصّدق والبرّ .. عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وسلمان الفارسي، وأبي ذرّ الغفاري، والمقداد بن الأسود، وليس منها حديث سمعه من أحدهم إلا سأل عنه الآخر حتى اجتمعوا عليه جميعاً.

وأنَّ أبان عرض ذلك كلّه من بعد على الحسن البصري فصدَّقه وذكر سماعه لما فيه من قبل[1]. ثمّ عرضه على الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام في حضور الصحابيين عمر بن أبي سلمة وأبي الطفيل عامر بن واثلة في ثلاثة أيام؛ فعرفوا جميع ما فيه من الأحاديث وصدّقوه[2].

وأنا أتساءل عن ذلك المعروض أهو حديث واحد أم كتاب يشتمل على أحاديث وأخبار كثيرة تُقرأ في ثلاثة أيام كلّ يوم إلى الليل؛ فهو أكبر من الكتاب الذي نعرفه اليوم بكثير؟!![3].

---

النعماني في الغيبة: ص ٧٥-٨١، رواه إلى قوله في المهدي: «الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً». واستشهد به كاملاً بنحو هذا السياق الشيخ الصدوق في الاعتقادات: ص ١١٨-١٢٣. والملاحظ على هذه الرواية وما سواها من روايات سُليم بن قيس (ت ٧٦هـ) في كتابه وفيما ذكره النعماني عنه أنّها تقف بأسماء الأئمة عند محمّد الباقر (ت ١١٤هـ)، الذي لقيه سُليم في مجلس أبيه السجّاد (ت ٩٥هـ)، وعاصره أبان بن أبي عيّاش (ت ١٣٨هـ) المتّهم بوضع الكتاب في قول ابن الغضائري. وليس في الكتاب خبر عن عرض أبان إياه على الإمام الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام (ت ١٤٨هـ) برغم أنَّ أبان عُدَّ في كتب رجال الاثني عشرية من أصحابه، كما في معجم رجال الحديث للخوئي: ج ١ ص ١٢٩ ترجمة رقم ٢٢.

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) م.ن: ص ١٢٧-١٣١.

(٣) حتى مع اعتبار الأخبار التي أضافها الشيخ محمّد باقر الزنجاني في طبعته.

ثم إنّني لا أسعى إلى تقديم الجواب الآن؛ لكنّني أضع هذا كلّه قبال ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب «الغيبة» عن نسخة كتاب سُليم الذي رفعه أبان إلى الإمام محمّد الباقر عليه السلام، ثمّ ذكر أنّه قرأها على الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام فصدَّقَ سُليماً.

وإنَّ نسخة كتاب سُليم في رواية الشيخ الطوسي ليست غير ما سجَّله سُليم من وصيّة أمير المؤمنين عليّ إلى ابنه الحسن عليهما السلام. قال: «هذه وصيّة أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن عليه السلام، وهي نسخة كتاب سُليم بن قيس الهلالي رفعها إلى أبان وقرأها عليه. قال أبان: وقرأتها على عليّ بن الحسين عليهما السلام. فقال: صدق سُليم رحمه الله»[1].

وقد روى الشيخ الصدوق رحمه الله الوصية كاملة في كتابه من لا يحضره الفقيه، وسنجد أنَّ هذه الوصيّة تشتمل في صدرها على ذكر الأئمّة عليهم السلام الذين عاصرهم سُليم فقط، وليس فيها ذكر حصر عددهم بأنّهم اثنا عشر إماماً قطّ.

قال الشيخ الصدوق رحمه الله:

«وروى عن سليم بن قيس الهلالي قال: شهدت وصيّة عليّ بن أبي طالب عليه السلام حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد على وصيته الحسين ومحمّداً وجميع ولده ورؤساء أهل بيته وشيعته عليهم السلام، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح، ثم قال عليه السلام: يا بنيّ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أوصي إليك، وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصى إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودفع إليَّ كُتبَه وسلاحَه وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه إلى أخيك الحسين، قال: ثمّ أقبل على ابنه الحسين عليه السلام فقال: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تدفعه إلى ابنك عليّ بن الحسين، ثمّ أقبل على ابنه عليّ بن الحسين عليه السلام فقال: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تدفع وصيّتك إلى

(١) الغيبة للشيخ: ص ١٩٤.

ابنك محمّد بن عليّ فأَقْرِئه من رسول الله ﷺ ومنّي السلام.

ثمّ أقبل على ابنه الحسن عليه السلام فقال: يا بنيّ أنت وليّ الأمر ووليّ الدم فإن عفوت؛ فلك، وإن قتلت؛ فضربة مكان ضربة، ولا تأثم. ثمّ قال: اكتب:

**(بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به عليّ بن أبي طالب: أوصى أنّه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمداً عبدُه ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون ﷺ. ثمّ إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين.**

**ثمّ إنّي أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهل بيتي ومن بلغه كتابي من المؤمنين بتقوى الله ربّكم، ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذْ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم. فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صلاح ذات البين أفضل من عامّة الصلاة والصيام، وإنَّ البغضة حالقة الدين، وفساد ذات البين» ولا قوّة إلا بالله.**

**انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم؛ يهون الله عليكم الحساب.**

**واللهَ اللهَ في الأيتام فلا تُعَرَّ أفواهُهم، ولا يُضَيَّعُوا بحضرتكم فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من عال يتيماً حتى يستغني؛ أوجب الله له الجنّة، كما أوجب لآكل مال اليتيم النار».**

**واللهَ اللهَ في القرآن؛ فلا يسبقنكم إلى العمل به غيركم.**

**واللهَ اللهَ في جيرانكم؛ فإنَّ الله ورسوله أوصيا بهم.**

**واللهَ اللهَ في بيت ربّكم فلا يخلونَّ منكم ما بقيتم، فإنّه إن تُرك لم تناظَروا؛ فإنَّ أدنى ما يرجع به مَنْ أَمَّهُ أن يغفر له ما سلف من ذنبه.**

**واللهَ اللهَ في الصلاة فإنّها خير العمل، وإنّها عمود دينكم.**

**واللهَ اللهَ في الزكاة؛ فإنّها تطفئ غضب ربّكم.**

**واللهَ اللهَ في صيام شهر رمضان، فإنَّ صيامه جُنَّةٌ من النار.**

**واللهَ اللهَ في الفقراء والمساكين؛ فشاركوهم في معيشتكم.**

**واللهَ اللهَ في الجهاد في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم؛ فإنّما يجاهد في سبيل الله رجلان: إمام هدى، ومطيع له مقتدٍ بهداه.**

**واللهَ اللهَ في ذرّية نبيّكم؛ فلا تُظْلَمَنَّ بين أظهركم وأنتم تقدرون على الدفع عنهم.**

**واللهَ اللهَ في أصحاب نبيّكم الذين لم يحدثوا حدَثًا، ولم يؤووا مُحدِثًا؛ فإنَّ رسول الله ﷺ أوصى بهم، ولعن المُحدِثَ منهم ومن غيرهم، والمؤوي للمُحدِث.**

**واللهَ اللهَ في النساء وما ملكت أيمانكم، لا تخافنّ في الله لومة لائم، يكفيكم الله من أرادكم وبغى عليكم وقولوا للناس حسناً كما أمركم الله عزّ وجلّ.**

**لاتترُكُنَّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر؛ فيولِّي الله الأمر شراركم، ثمّ تَدعُون فلا يُستجاب لكم.**

**عليكم يا بَنِيَّ بالتواصُلِ والتباذُلِ والتَّبَارِّ، وإيّاكم والتّقاطُعَ والتدابُرَ والتفرُّقَ، وتعاونوا على البرِّ والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعُدوان، واتقوا الله إنَّ الله شديد العقاب.**

**حفظكم الله من أهل بيت، وحفظ فيكم نبيّكم، وأستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام).**

ثمّ لم يزل يقول: لا إله إلا الله. حتى قُبض ...»[١].

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ١٨٩-١٩٢ ح ٥٤٣٣.

أمّا الوصيّة التي أمر الإمام عليّ عليه السلام بكتابتها ـ وقد جعلتها بين معقوفتين ـ فلها أصل معروف حسن الإسناد في روايات أهل السنة، وقد تناقلها المؤرخون عن تاريخ الطبري الذي ذكرها في خبر مقتل الإمام عليه السلام وسببه الذي رواه بإسناده عن إسماعيل بن راشد .. قال: كان من حديث ابن ملجم وأصحابه...[1].

وأخرج الطبراني الخبر نفسه بطوله في «المعجم الكبير» بإسناده عن إسماعيل بن راشد أيضاً[2].

وأظهر مواضع الخلاف في الوصيّة المكتوبة بين روايةِ إسماعيل بن راشد (السنية)، وروايةِ سُليم بن قيس (الشيعية)؛ أنَّ الرواية (السنّية) فيها الوصية بالصحابة عامّة. لكنّ الرواية (الشيعية) تخصص الوصيّة بمن لم يُحدِث ولم يُؤْوِ مُحدِثاً منهم، وتُعلِنُ لعنَ المُحدِث ومَنْ آوَى مُحدِثاً منهم ومن غيرهم على لسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم[3].

وأمّا ما سبقَ الوصيّةَ المكتوبة من ذكر تسليم الكتب والسلاح وبيان النص على الأئمة المفروضةِ طاعتُهم عليهم السلام إلى الإمام الخامس محمّد الباقر عليه السلام؛ فليس له نظير لا في رواية إسماعيل بن راشد ولا في رواية غيره من أهل السنّة.

وفي رواية ابن راشد أنَّ جندب بن عبد الله سأل الإمام عليّاً عليه السلام عن مبايعة الحسن من بعده؛ فقال: «لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر»[4]. وفيها أنه أوصى الحسنين عليهما السلام بتقوى الله وحسن الوضوء والصلاة لوقتها والزكاة وصلة الرحم وإكرام الجار والتثبّت في الأمور والفقه في الدين... إلى غير ذلك من محاسن الأمور التي أمر بكتابتها في وصيته بعد ذلك، ثمّ أوصى بذلك أخاهما محمّداً،

(١) تاريخ الطبري: ج ٣ ص ١٥٥-١٦٠.

(٢) المعجم الكبير: ج ١ ص ٧٩-١٠٤. وإليه عزا الهيثمي الرواية بطولها في مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٣٩-١٤٥ وقال: رواه الطبراني، وهو مرسل، وإسناده حسن.

(٣) م.ن: ج ١ ص ١٠٢.

(٤) م.ن: ص ١٠٠.

وأوصاه بتوقير أخويه، كما أوصى الحسنين بأخيهما[1].

ولئن كانت هذه الوصيّة في روايتها الشيعية هي أصل نسخة كتاب سُليم بن قيس، وقد ظهر لنا أصلها الحسن في مرويّات أهل السنة؛ فليس هناك ما يقطع بمنع أنَّ أبان بن أبي عيّاش تدخل في صياغة نصّ الكتاب، وأنَّ دوره لم يقتصر على نقل صحفه التي جاء في رواية عمر بن أذينة في صدر الكتاب المطبوع أنَّ سُليماً سلّمها لأبان؛ فالكتاب الذي بين أيدينا الآن ليس الأوراق التي صاغها سُليم بن قيس ونقلها أبان، بل هو صياغة أبان الذي أدخل فيه كلامه، وما يرويه هو نفسه عن الإمامين السّجاد والباقر عليهما السلام[2]، وما يرويه عن الحسن البصري[3]، وما يرويه عن سُليم الذي يزعم أنّه صاحب الكتاب وكاتب صحفه الأولى[4].

**الشاهد الثالث**

إنّ قضية أنّ الأئمة ثلاثة عشر إماماً جاءت في كتاب سُليم ـ كما أسلفنا ـ، حيث جاء على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال في حقّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «ألا وإنّه وليُّ كلِّ مؤمن بعدي، مَنْ والاه والاه الله ومَنْ عاداه عاداه الله. لا يحبّه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا كافر. هو زر الأرض بعدي وسكنها، وهو كلمة الله التقوى

(١) المعجم الكبير: ج ١ ص ١٠١.

(٢) راجع كتاب سُليم: ص ١٨٥-١٩٠ آخر الحديث العاشر حيث يحكي أبان قصّة عرضه الحديث على الإمام السجاد عليه السلام، ثمّ على الباقر عليه السلام الذي حدّثه بكلام طويل بيّن فيه نكوص الأمة عن نصرتهم، وجور ذوي السلطان عليهم وعلى شيعتهم، ونقد فيها روايات فضائل الخلفاء الثلاثة قبل عليّ عليه السلام؛ فذكر أبان بن أبي عياش أنَّ الباقر عليه السلام عدَّ من ذلك مائة رواية.

(٣) كتاب سُليم: ص ١٦٧-١٦٨ آخر الحديث السادس وقصّة عرض أبان الحديث على الحسن البصري، وما رواه عنه في فضل عليّ عليه السلام وامتناع الحسن عن روايته تقيّة.

(٤) كتاب سليم: ص ٣٢٥ صدر الحديث الثامن والعشرين.. قال أبان: سمعت سُليم بن قيس يقول: شهدت يوم الجمل. وفي صدر الحديث التاسع والعشرين، ص ٣٢٧ قال أبان: قال سليم: لما التقى أمير المؤمنين عليه السلام وأهل البصرة. ولهذا أمثلة كثيرة في الكتاب كما في الحديث الثاني عشر، ص ٢٢٠ والحديث الثالث عشر، ص ٢٢١.

وعروته الوثقى. ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. التوبة: ٣٢ ألا وإنّ الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصيّاً من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمتي واحداً بعد واحد، مثل النجوم في السماء، كلّما غاب نجم طلع نجم...»[١].

وقد أثبتنا أنَّ ذكر الثلاثة عشر كان موجوداً في كتاب سُليم الذي وصل إلينا.

ولكن ما أستغربه أنّ ذلك قد تكرّر في مجاميعنا الحديثيّة بشكل مفزع؛ بنصوص مختلفة وبأسانيدَ متعدّدة، وإليك جملةً منها:

١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوب، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ، فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عليه السلام، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ»[٢].

٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «الاثْنَا عَشَرَ الْإِمَامَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَمِنْ وُلْدِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَرَسُولُ اللهِ وَعَلِيٌّ عليه السلام هُمَا الْوَالِدَانِ». فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ رَاشِدٍ ـ وَكَانَ أَخَا عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ لِأُمِّهِ ـ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَصَرَّرَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، وَقَالَ: «أَمَا إِنَّ ابْنَ أُمِّكَ كَانَ أَحَدَهُمْ»[٣].

٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْعُصْفُورِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: إِنِّي وَاثْنَيْ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ زِرُّ الْأَرْضِ

---

(١) كتاب سُليم: ص ٣٨٠.

(٢) الكافي: ج ١ ص ٥٣٢ ح ٩.

(٣) م.ن: ج ١ ص ٥٣١ ح ٧.

ـ يَعْنِي أَوْتَادَهَا وَجِبَالَهَا ـ بنَا أَوْتَدَ اللهُ الْأَرْضَ أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا، فَإِذَا ذَهَبَ الِاثْنَا عَشَرَ مِنْ وُلْدِي، سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا، وَلَمْ يُنْظَرُوا»[1].

٤. حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكل، قال: حدّثني محمّد بن يحيى العطّار وعبد الله بن جعفر الحميري، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ، فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ، ثَلاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ صلوات الله عليهم أجمعين»[2].

٥. عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الاثنا عشر الإمام من آل محمّد كلّهم محدَّث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولد عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فرسول الله وعليّ (صلوات الله عليهما) هما الوالدان»[3].

٦. عن جنادة بن أبي أميّة، قال: دخلت على الحسن بن عليّ عليهما السلام في مرضه الذي توفي فيه، وبين يديه طشت يقذف فيه الدم ويخرج كبده قطعة قطعة من السّمِّ الذي أسقاه معاوية لعنه الله فقلت: يا مولاي ما لك لا تعالج نفسك؟ فقال: يا عبد الله بماذا أعالج الموت؟! قلت: إنّا لله وإنّا إليه راجعون. ثمّ التفتَ إليَّ وقال: «والله إنّه لعهد عهده إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّ هذا الأمر يملكه اثنا عشر إماماً من ولد عليّ وفاطمة عليهما السلام، ما منّا إلا مسمومٌ أو مقتول»[4].

٧. أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر

---

(١) الكافي: ج ١ ص ٥٣٤ ح ٧١.

(٢) كمال الدين: ص ٢٦٩ ح ١٣؛ عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٤٦ ح ٦؛ الخصال: ص ٤٧٧ أبواب الاثني عشر ح ٤٢؛ من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ١٨٠ ح ٥٤٠٨.

(٣) الغيبة للطوسي: ص ١٥٢.

(٤) كفاية الأثر: ص ٢٢٦.

محمّد بن عليّ عليهما السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «دخلت على فاطمة بنت رسول الله عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء والأئمة من ولدها، فعددت اثني عشر اسماً آخرهم القائم من ولد فاطمة، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم عليّ»[1].

٨. عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم علي»[2].

٩. قال جابر: «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء والأئمة من ولدها، فعددت اثني عشر اسماً آخرهم القائم، ثلاثة من ولد فاطمة منهم محمّد، وثلاثة منهم عليّ»[3].

١٠. وعن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «دخلت على فاطمة بنت محمَّد صلى الله عليه وآله وسلم وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء والأئمة من ولدها، فعددت اثني عشر اسماً آخرهم القائم من ولد فاطمة، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم عليّ»[4].

١١. وبأسانيده الكثيرة عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر، قال: «دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم عليّ». ورواه في (الفقيه) بإسناده عن الحسن بن محبوب. ورواه الكليني، عن محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب مثله[5].

(١) الإرشاد للشيخ المفيد: ج ٢ ص ٣٤٦.
(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى: ج ٢ ص ١٦٦.
(٣) روضة الواعظين: ص ٢٦١.
(٤) كشف الغمة: ج ٣ ص ٢٤٦.
(٥) وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ٢٤٤ ح ٢١٤٧٢.

إذن ما وقع فيه سُليم بن قيس في رواية الثلاثة عشر إماماً وقع فيه غيره من الشيعة، والذي يجعلني أطمئن إلى دسِّ مثل هذه الروايات على لسان أئمة أهل البيت عليهم السلام.

ويشهد أنّ الأصل فيها في كتاب سُليم هو أبان بن أبي عيَّاش، وفي النصوص الأخرى هو الجارود بن المنذر. وكلاهما زيديّان جمعتهما السياسة والمذهبيّة في شخص زيد بن عليّ عليه السلام.

والذي يرسِّخ ما ذهبنا إليه ما ذكره الشيخ النجاشي في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمّد الكاتب المعروف بابن برينة، فقال: «سمع حديثاً كثيراً، وكان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أنّ الأئمّة ثلاثة عشر مع زيد بن عليّ بن الحسين، واحتجّ بحديث في كتاب سُليم بن قيس الهلالي: إنّ الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام»(١).

## الشاهد الرابع

روى أبان عن سُليم، قال: سمعت سلمان وأبا ذرّ والمقداد، وسألت عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن ذلك فقال: صدقوا. قالوا:

دخل عليّ بن أبي طالب عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة قاعدة خلفه وعليها كساء والبيت غاصٌّ بأهله فيهم الخمسة أصحاب الكتاب والخمسة أصحاب الشورى. فلم يجد مكاناً فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هاهنا»، يعني خلفه.

فجاء عليّ عليه السلام فقعد بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين عائشة، وأقعى كما يقعي

(١) رجال النجاشي: ص ٤٤٠ رقم ١١٨٥؛ ومعجم رجال الحديث: ج ٢٠ ص ٢٧٦.

الأعرابي. فدفعته عائشة وغضبت وقالت: أما وجدت لإستك موضعاً غير حجري؟!

فغضب رسول الله ﷺ وقال: «مَهْ يا حميراء، لا تؤذيني في أخي عليّ، فإنّه أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وصاحب لواء الحمد، وقائد الغرّ المحجّلين يوم القيامة...»[1].

ويروي الشيخ الطوسي مثله: أبو محمّد الفحام، قال: حدّثني عمّي، قال: حدثني إسحاق بن عبدوس، قال: حدّثني محمّد بن بهار بن عمار، قال: حدّثنا زكريا بن يحيى، عن جابر، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن أبيه، عن أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ قال: أتيت النبيّ ﷺ وعنده أبو بكر وعمر، فجلست بينه وبين عائشة، فقالت لي عائشة: ما وجدت إلا فخذي أو فخذ رسول الله. فقال: «مَهْ يا عائشة، لا تؤذيني في عليّ، فإنّه أخي في الدنيا وأخي في الآخرة، وهو أمير المؤمنين، يجعله الله يوم القيامة على الصراط، فيدخل أولياءه الجنّة، وأعداءه النار»[2].

وروى سُليم، عن عليّ عليه السلام: «وسافرت مع رسول الله ﷺ ـ وذلك قبل أن يأمر نساءَه بالحجاب ـ وأنا أخدم رسول الله ﷺ ليس له خادم غيري. وكان لرسول الله ﷺ لحاف ليس له لحاف غيره ومعه عائشة، وكان رسول الله ﷺ ينام بيني وبين عائشة ليس علينا ثلاثتنا لحاف غيره. وإذا قام رسول الله ﷺ يصلّي حطّ بيده اللحاف من وسطه بيني وبين عائشة ليمسّ اللحاف الفراش الذي تحتنا ويقوم رسول الله ﷺ فيصلّي...»[3].

أقول: هل هذا هو خُلُق رسول الله ﷺ بحيث يرضى ﷺ أن يُجلس عليّاً ﷺ

(١) كتاب سليم: ص ٢٨٥.
(٢) أمالي الطوسي: ص ٢٩٠ ح ٥٦٢.
(٣) كتاب سُليم: ص ٤٢٣-٤٢٤.

خلفه، في حجر زوجته، بشكل لا يتناسب والخُلُق القويم؟! ثمّ كيف لرسول الله ﷺ أن يترك زوجته في فراش واحد مع ابن عمّه الذي لا يُعتَبر من المحارم؟ ثمّ كيف يرتضي أمير المؤمنين عليه السلام ذلك لنفسه؟!!

إذا قبلنا مثل هذه «التجاوزات» لرسول الله ﷺ فلنقبل له أن يرى زوجة زيد وهي تغتسل. فقد نقل الصدوق عن الرضا عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ الأحزاب: ٣٧، قال الرضا مفسّراً هذه الآية: «إنّ رسول الله ﷺ قصد دار زيد بن حارثه بن شراحيل الكلبي في أمر أراده فرأى امرأته تغتسل فقال لها: «سبحان الذي خلقك»! وإنّما أراد بذلك تنزيه الباري عزّ وجلّ عن قول من زعم أنّ الملائكة بنات الله»[1].

معاذ الله أن ينظر رسول الله ﷺ إلى امرأة رجل مسلم ويُعْجَبُ بـها ثمّ يقول لها سبحان الذي خلقك؟!، أليس هذا طعناً برسول الله ﷺ؟!

ومعاذ الله ـ أيضاً ـ أن يصدر مثل هذا الكلام عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

## الشاهد الخامس

في الحديث السابع تحدَّث سُليم بن قيس عن اختلاف الأمّة وفِرقها، وابتدأ الحديث بافتراق الأمّة إلى ثلاث وسبعين فرقة:

قال أبان: قال سُليم: سمعت عليّ بن أبي طالب عليه السلام يقول: «إنّ الأمّة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون فرقة في النار وفرقة في الجنّة. وثلاثَ عَشْرةَ فرقة من الثلاث والسبعين تنتحل محبّتنا أهل البيت، واحدة منها في الجنّة واثنتا عشْرَة في النار.

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ١٨١.

وأمّا الفرقة الناجية المهديّة المؤملة المؤمنة المسلمة الموافقة المرشدة فهي المؤتمنة بي المسلمة لأمري المطيعة لي المتبرّئة من عدوّي المحبّة لي والمبغضة لعدوي، التي قد عرفت حقّي وإمامتي وفرض طاعتي من كتاب الله وسنّة نبيّه، فلم ترتدّ ولم تشكّ لما قد نوَّر الله في قلبها من معرفة حقّنا وعرفها من فضلها، وألهمها وأخذها بنواصيها فأدخلها في شيعتنا حتى اطمأنت قلوبها واستيقنت يقيناً لا يخالطه شكّ».

إلى أن يقول: «وجميع تلك الفرق الاثنتين والسبعين هم المتديّنون بغير الحقّ، الناصرون لدين الشيطان الآخذون عن إبليس وأوليائه، هم أعداء الله تعالى وأعداء رسوله وأعداء المؤمنين، يدخلون النار بغير حساب. براء من الله ومن رسوله، نسوا الله ورسوله، وأشركوا بالله وكفروا به وعبدوا غير الله من حيث لا يعلمون، وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعاً، يقولون يوم القيامة: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، الأنعام: ٢٣ ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾» المجادلة: ١٨.

إلى أن يقول: «فأمّا من وحّد الله وآمن برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يعرف ولايتنا ولا ضلالة عدوّنا ولم ينصب شيئاً ولم يحلّ ولم يحرّم، وأخذ بجميع ما ليس بين المختلفين من الأمّة فيه خلاف في أنّ الله عزّ وجلّ أمر به، وكفَّ عمّا بين المختلفين من الأمة خلاف في أنّ الله أمر به أو نهى عنه، فلم ينصب شيئاً ولم يحلِّل ولم يحرِّم ولا يعلم وَرَدَّ علم ما أشكل عليه إلى الله فهذا ناجٍ».

إلى أن يقول:

«فقلت: أصلحك الله، أيدخل النار المؤمن العارف الداعي؟ قال عليه السلام: لا.

قلت: أفيدخل الجنّة من لا يعرف إمامه؟ قال عليه السلام: لا، إلا أن يشاء الله.

قلت: أيدخل الجنّة كافر أو مشرك؟ قال: لا يدخل النار إلا كافر، إلا أن يشاء الله.

قلت: أصلحك الله، فمن لقي الله مؤمناً عارفاً بإمامه مطيعاً له، أمن أهل الجنة هو؟

قال: نعم إذا لقي الله وهو مؤمن من الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾.

قلت: فمن لقي الله منهم على الكبائر؟ قال: هو في مشيته، إن عذّبه فبذنبه وإن تجاوز عنه فبرحمته»[1].

**أقول:** من خلال هذا الحوار الطويل بين سُليم بن قيس وبين أمير المؤمنين عليه السلام ندرك أنّه لا يمكن القطع بأنّ فرقة واحدة فقط في الجنّة وباقي الفرق في النار. وهذا يقتضي منّا أن نبحث في تصنيف الناس بحسب روايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

ونحن ـ كمسلمين ـ لا يمكننا النهوض إلا في أجواء من التسامح بين أصحاب المذاهب والآراء المختلفة، ممّا حضّ عليه الإسلام، حيث علّمنا أدب الخلاف والاختلاف، وكان أصحاب البيت الواحد ـ فيما سبق ـ يختلفون في مذاهبهم السياسية دون أن يكفّر بعضهم بعضاً.

يقول أبو الحسن العجلي الكوفي[2]: «كان طلحة بن مصرف وزبيد اليامي متواخيين، وكان طلحة عثمانياً وكان زبيد علويّاً، وكان طلحة يحرِّم النبيذَ وكان زبيد يشرب، ومات طلحة فأوصى إلى زبيد.

---

(١) كتاب سُليم: ص ١٦٩-١٧٤.

(٢) أبو الحسن العِجْلي (١٨٢-٢٦١هـ، ٧٩٨-٨٧٥م): أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي نزيل مدينة طرابلس الغرب. عالم محدّث ولد بالكوفة، وحدّث عن والده عبد الله بن صالح المقرئ وعفان بن مسلم ومحمد بن يوسف الفريابي وغيرهم. وحدّث عنه ابنه صالح وسعيد الأعناقي ومحمد بن فطيس وغيرهم. وكان ذا معرفة بالرجال والغريب، وكان زاهداً ورعاً، ولما ظهر الامتحان بخلق القرآن، فرّ إلى المغرب فاستوطنها ووُلد له بها. له من المصنفات كتاب: تاريخ أسماء الثقات المعروف بثقات العجلي وهو مطبوع.

وكان عبد الله بن إدريس الأودي وعبثر بن القاسم أبو زبيد الزبيدي متواخيين؛ وكان عبد الله بن إدريس عثمانيّاً وكان عبثر علويّاً، وكان ابن إدريس يحرِّم النبيذ وكان عبثر يشربه، ومات عبثر فقام ابن إدريس يسعى في دَينٍ عليه حتّى قضاه.

وكان عبد الله بن عكيم الجهني ـ وكان جاهلياً أسلم قبل وفاة النبيّ ﷺ ـ وعبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري متواخيين، وكان عبد الله بن عكيم عثمانياً وكان عبد الرحمن بن أبي ليلى علويّاً، وما سُمع يتذاكران شيئاً من ذلك»[1].

وقال ابن حجر العسقلاني[2]: «قال محمّد بن طلحة بن مصرف: ما كان بالكوفة ابن أب وأخ أشدّ تحاباً من طلحة بن مصرف وزبيد اليامي؛ كان طلحة عثمانياً وكان زبيد علويّاً»[3].

بل كانوا يختلفون، ولكن لا ينسون الفضل لأهله؛ يقول عزّ الدين بن الأثير الجزري[4] في الصحابي زيد بن ثابت: «وكان زيد عثمانياً، ولم يشهد مع عليّ

---

(١) معرفة الثقات: ج ١ ص ٤٨٠.

(٢) ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ، ١٣٧٢-١٤٤٨م). شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمّد بن علي، الكناني، العسقلاني، الشافعي. صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة. عالم محدِّث فقيه أديب ولع بالأدب والشعر فبلغ فيه الغاية، ثمّ أقبل على الحديث فسمع الكثير، ورحل ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي. رحل إلى اليمن، والحجاز، وغيرهما لسماع الشيوخ، وصارت له شهرة كبيرة. قصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره. ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبو زرعة، ثم الهيثمي. كان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، ولي قضاء مصر مرّات ثمّ اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جداً منها: فتح الباري في شرح صحيح البخاري؛ الإصابة في تمييز أسماء الصحابة؛ تهذيب التهذيب؛ تقريب التهذيب في أسماء رجال الحديث؛ لسان الميزان؛ أسباب النزول؛ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة؛ بلوغ المرام من أدلة الأحكام؛ تبصير المنتبه في تحرير المشتبه؛ إتحاف المهرة بأطراف العشرة؛ طبقات المدلسين؛ القول المسدّد في الذَّب عن مسند الإمام أحمد وغيرها كثير.

(٣) تهذيب التهذيب: ج ٣ ص ٢٦٨.

(٤) ابن الأثير كنية عُرف بها ثلاثة إخوة من أعلام القرنين السادس والسابع الهجريين، نبغ كلّ منهم في فَنٍّ أو أكثر من فنون المعرفة، أكبرهم المحدِّث مجد الدين المبارك، وأوسطهم المؤرخ عزّ الدين عليّ، وأصغرهم ضياء الدين نصر الله. وعزّ الدين -(ت ٦٣٠هـ)- نذر نفسه للعلم وتفرغ له، وقد اشتهر كثيراً في مجال التاريخ؛ فهو مؤلف الكتاب المشهور: الكامل في التاريخ؛ التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية؛ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة؛ اللّباب في تهذيب الأنساب.

شيئاً من حروبه، وكان يظهر فضل عليّ وتعظيمه»[1].

وكانت علاقة الخوارج الحرورية، المنشقين عن الإمام عليّ عليه السلام، مع تلميذه عبدالله بن عباس في تواصل تام؛ يقول يزيد بن هرمز:

«كتَبَ نَجدَةُ بن عامِرٍ الحَرُورِيُّ إلى ابن عبَّاسٍ يَسأَلُهُ عن العَبْدِ وَالمَرْأَةِ يَحضُرَانِ المَغْنَمَ هل يُقسَمُ لهُمَا؟ وعَنْ قَتلِ الوِلْدَانِ؟ وعَنْ اليَتِيمِ متَى يَنقَطِعُ عنه اليُتْمُ؟ وعَنْ ذوِي القُرْبَى من همْ؟

فقال لِيزِيدَ: اكتُبْ إليه، فَلَولاَ أَنْ يقَعَ في أُحْمُوقةٍ ما كتَبْتُ إليه. اكْتبْ: إنّكَ كتَبْتَ تسْأَلُنِي عن الْمرْأَةِ والْعَبْدِ يحْضُرَانِ الْمغْنَمَ هل يُقْسمُ لهُمَا شيْءٌ؟ وإِنَّهُ ليس لهُمَا شيْءٌ إلا أنْ يُحْذيَا.

وكَتَبْتَ تسْأَلُنِي عن قتْلِ الْوِلْدانِ؟ وإِنَّ رسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم لم يقْتُلْهُمْ، وأَنْتَ فلا تقْتُلْهُمْ إلا أنْ تعْلَمَ منهم ما علِمَ صاحِبُ مُوسى من الْغُلامِ الذي قتَلَهُ.

وكَتَبْتَ تسْأَلُنِي عن الْيتِيم متَى ينْقَطِعُ عنه اسمُ الْيتْمِ؟ وإِنَّهُ لا ينْقَطِعُ عنه اسمُ الْيتْمِ حتى يبْلُغَ ويُؤْنَسَ منه رشْدٌ.

وكَتَبْتَ تسْأَلُنِي عن ذوِي الْقُرْبى من همْ؟ وإِنَّا زعَمْنَا أَنَّا همْ، فأَبَى ذلك علَيْنَا قوْمُنَا»[2].

وهذا الحديث وغيره يبيّن حدب الأمة على بعضها، وعدم تكفير أفرادها، ولو كانوا من الخوارج، بل الواجب يقتضي نصحهم وإرشادهم. وواقعة محاورة ابن عباس للخوارج مشهورة[3].

وممّا ينبغي أن يكون واضحاً لدى كلِّ الساعين في وحدة الأمة وإزالة آثار

(١) أسد الغابة: ج ٢ ص ٣٣٢.
(٢) صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٤٤٥ ح ١٨١٢.
(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي: ج ١ ص ٤٧٦.

الطائفية البشعة، أنّ كلَّ «مسلم» شيعي وكلَّ «مسلم» أباضي لن يصبح «مسلماً» سنّياً، وكذلك كلّ «مسلم» سنّي لن يصبح «مسلماً» شيعيّاً، ولا «مسلماً» أباضيّاً، ولو جنّد كلُّ حزب منهم كلَّ قواهم العلمية وقواهم السياسية والعسكرية؛ لأنّ كلَّ طائفة تعتقد أنّها على الحقّ، وأنّ ما سواها على خطأ أو باطل.

والمطلوب من فقهاء الأمة وحكمائهم الإقرار بضرورة التعايش السّلمي وحسن الجوار ابتداءً، ثمّ التركيز على القضايا المُجْمَع عليها بين طوائف المسلمين جميعاً، والتغافل عن القضايا الفرعية الخلافية، وعدم إثارتها والتحرّش بها بين عامة المسلمين.

ولا يجوز طرح هذه المسائل الفرعية إلا في دوائر علمية هادئة يجمع أهلها بين الصدق والإخلاص والتمكن العلمي، بعيداً عن المجاملات الجوفاء والمؤثرات الخارجية.

وتشهد بعض الروايات الصحيحة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، أنّهم كانوا يوصون بحسن معاشرة من خالف مذهبهم:

منها: صحيحة معاوية بن وهب، قال: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَصْنَعَ فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا، وَبَيْنَ خُلَطَائِنَا مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ لَيْسُوا عَلَى أَمْرِنَا؟ قَالَ: «**تَنْظُرُونَ إِلَى أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تَقْتَدُونَ بِهِمْ، فَتَصْنَعُونَ مَا يَصْنَعُونَ؛ فَوَاللهِ، إِنَّهُمْ لَيَعُودُونَ مَرْضَاهُمْ، وَيَشْهَدُونَ جَنَائِزَهُمْ، وَيُقِيمُونَ الشَّهَادَةَ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ، وَيُؤَدُّونَ الْأَمَانَةَ إِلَيْهِمْ**»[1].

ومنها: صحيحة زيد الشحّام، قال: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «**اقْرَأْ عَلَى مَنْ تَرَى أَنَّهُ يُطِيعُنِي مِنْهُمْ وَيَأْخُذُ بِقَوْلِيَ السَّلَامَ، وَأُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ عزّ وجلّ، وَالْوَرَعِ فِي دِينِكُمْ، وَالِاجْتِهَادِ لِلهِ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَطُولِ السُّجُودِ، وَحُسْنِ**

(١) الكافي: ج ٢ ص ٥٩٩.

**الْجوار، فَبهَذا جاءَ مُحَمَّدٌ ﷺ، أَدُّوا الْأَمَانَةَ إلَى مَنِ ائْتَمَنَكُمْ عَلَيْهَا، بَرّاً أَوْ فَاجراً، فَإنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بأَدَاءِ الْخَيْطِ وَالْمخْيَطِ؛ صِلُوا عَشَائِرَكُمْ، وَاشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، وَعُودُوا مَرْضَاهُمْ، وَأَدُّوا حُقُوقَهُمْ؛ فَإنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ إذَا وَرِعَ فِي دِينِه، وَصَدَقَ الْحَدِيثَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَحَسُنَ خُلُقُهُ مَعَ النَّاس، قِيلَ: هَذَا جَعْفَرِيٌّ، فَيَسُرُّنِي ذَلِكَ، وَيَدْخُلُ عَلَيَّ مِنْهُ السُّرُورُ، وَقِيلَ: هَذَا أَدَبُ جَعْفَر؛ وَإذَا كَانَ عَلَى غَيْر ذَلِكَ، دَخَلَ عَلَيَّ بَلاؤُهُ وَعَارُهُ، وَقِيلَ: هَذَا أَدَبُ جَعْفَر؛ فَوَاللهِ، لَحَدَّثَنِي أَبِي عليه السلام أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَكُونُ فِي الْقَبِيلَةِ مِنْ شِيعَةِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَيَكُونُ زَيْنَهَا: آدَاهُمْ لِلْأَمَانَة، وَأَقْضَاهُمْ لِلْحُقُوق، وَأَصْدَقَهُمْ لِلْحَدِيث، إلَيْه وَصَايَاهُمْ وَوَدَائِعُهُمْ، تُسْأَلُ الْعَشِيرَةُ عَنْهُ، فَتَقُولُ: مَنْ مِثْلُ فُلانٍ؟ إنَّهُ لآدَانَا لِلْأَمَانَة، وَأَصْدَقُنَا لِلْحَدِيثِ»**(١).

كما تبيّن لنا رواية أخرى ثقة الأئمة عليهم السلام ببعض رواة حديث أهل السنّة، ممّا يدلّ على احترامهم لعلماء الأمة ومحدّثيها؛ ففي صحيحة عبد الأعلى، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «**إنَّ أَبِي عليه السلام اسْتَوْدَعَنِي مَا هُنَاكَ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: ادْعُ لِي شُهُوداً، فَدَعَوْتُ لَهُ أَرْبَعَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**(٢)، **فَقَالَ: اكْتُبْ: هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ يَعْقُوبُ بَنِيهِ: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾، وَأَوْصَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ إلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ..**»(٣).

في حين تذكر بعض الروايات تشنّج بعض أصحاب أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وتشدّدهم وضيق صدورهم ضد الآخر، مع أنّ الأئمة عليهم السلام جاؤوا بالتسامح حتّى مع من خالفهم:

---

(١) الكافي: ج ٢ ص ٦٠٠.

(٢) نافع مولى عبد الله بن عمر (ت ١١٧هـ): أبو عبد الله المدني. إمام من أئمة التابعين، علّامة في الحديث والفقه والفتوى، كثير الرواية مع التثبت والإتقان. روى عن كثير من الصحابة. وروى عنه خلق لا يحصون كثرة. ديلمي الأصل. أصابه ابن عمر صغيراً في بعض مغازيه ثم أعتقه. قال البخاري: أصحّ الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر. بعثه عمر بن عبد العزيز إلى أهل مصر يعلمهم السنن، وولّاه أيضاً صدقات اليمن. سافر مع مولاه ابن عمر بضعاً وثلاثين حجّة وعمرة. روى حديثه أصحاب الكتب الستة وغيرهم. وهو غير الإمام نافع أحد القراء السبعة.

(٣) الكافي: ج ١ ص ٣٦٥.

فعن يعقوب بن الضحَّاك، عن رجلٍ من أصحابنا سَرَّاج، وكان خادماً لأبي عبد الله عليه السلام، قال: بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام فِي حَاجَةٍ وهُوَ بِالْحِيرَةِ أَنَا وجَمَاعَةً مِنْ مَوَالِيه. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِيهَا ثُمَّ رَجَعْنَا مُغْتَمِّينَ. قَالَ: وكَانَ فِرَاشِي فِي الْحَائِرِ الَّذِي كُنَّا فِيه نُزُولاً، فَجِئْتُ وأَنَا بِحَالٍ فَرَمَيْتُ بِنَفْسِي، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذَا أَنَا بِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَدْ أَقْبَلَ قَالَ: فَقَالَ: «**قَدْ أَتَيْنَاكَ**» ـ أَوْ قَالَ: «**جِئْنَاكَ**» ـ فَاسْتَوَيْتُ جَالِساً، وجَلَسَ عَلَى صَدْرِ فِرَاشِي، فَسَأَلَنِي عَمَّا بَعَثَنِي لَه، فَأَخْبَرْتُه، فَحَمِدَ الله، ثُمَّ جَرَى ذِكْرُ قَوْمٍ فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّا نَبْرَأُ مِنْهُمْ؟ إِنَّهُمْ لاَ يَقُولُونَ مَا نَقُولُ. قَالَ: فَقَالَ: «**يَتَوَلَّوْنَاً ولاَ يَقُولُونَ مَا تَقُولُونَ تَبْرَؤُونَ مِنْهُمْ؟!**».

قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «**فَهُوَ ذَا عِنْدَنَا، مَا لَيْسَ عِنْدَكُمْ فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَبْرَأَ مِنْكُمْ؟**». قَالَ: قُلْتُ: لاَ، جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: «**وهُوَ ذَا عِنْدَ اللهِ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا أفتَرَاه اطّرحنَا؟**». قَالَ: قُلْتُ: لاَ، واللهِ جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا نَفْعَلُ؟!

قَالَ: «**فَتَوَلَّوْهُمْ ولاَ تَبَرَّؤوا مِنْهُمْ، إِنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ لَه سَهْمٌ، ومِنْهُمْ مَنْ لَه سَهْمَانِ، ومِنْهُمْ مَنْ لَه ثَلاَثَةُ أَسْهُمٍ، ومِنْهُمْ مَنْ لَه أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ، ومِنْهُمْ مَنْ لَه خَمْسَةُ أَسْهُمٍ، ومِنْهُمْ مَنْ لَه سِتَّةُ أَسْهُمٍ، ومِنْهُمْ مَنْ لَه سَبْعَةُ أَسْهُمٍ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ صَاحِبُ السَّهْمِ عَلَى مَا عَلَيْه صَاحِبُ السَّهْمَيْنِ، ...**»[1].

وفي الصحيح عن منصور بن حازم، قال: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَنْ شَكَّ فِي رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم؟ قَالَ: «**كَافِرٌ**» قُلْتُ: فَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِ الشَّاكِّ، فَهُوَ كَافِرٌ؟ فَأَمْسَكَ عَنِّي، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَاسْتَبَنْتُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ[2].

وقد علّل المولى صالح المازندراني غضب الإمام عليه السلام بأمر بعيد، فقال:

(١) الكافي: ج ٢ ص ٤٨.

(٢) م.ن: ج ٢ ص ٣٦٩.

«كأنّه صدّ بالإمساك سؤاله عمّن شكّ في عليّ عليه السلام؛ لعلمه عليه السلام بأنّه يسأل عنه بعد هذا السؤال، فمنعه بالإمساك خوفاً من إفشائه أو تقيةً من بعض الحاضرين»[1].

مع أنّ ظاهر سياق النص يفيد غضب الإمام عليه السلام من السؤال ذاته.

ولا بدّ من حمل الكفر على معنى آخر غير المعنى الحقيقي؛ لأنّ الكافر إذا أقرّ بالشهادتَيْن، وإن كان إقراراً صُورِيّاً، ولم يكن معتقداً في حقيقتة، فهو مسلم. وبناء عليه: فإذا شكّ المسلم في الله، أو في الرسول لا يكفر، إلّا إذا جحَد، وأنكر[2].

والسؤال نفسه الذي طُرح على الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، يصاغ اليوم بمقولة تكفيرية واضحة: «من لم يكفِّر الكافر فهو كافر» و «من ليس معنا فهو علينا»! والنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**أيّمَا رَجلٍ قال لأَخِيهِ يا كَافرُ فقَدْ باءَ بها أَحَدُهُمَا**»[3].

وعن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (الباقر) عليه السلام، قَالَ: «**مَا شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ بكُفْرٍ قَطُّ إلاَ بَاءَ به أَحَدُهُمَا، إنْ كَانَ شَهِدَ بِه عَلَى كَافِرٍ صَدَقَ، وإِنْ كَانَ مُؤْمِناً رَجَعَ الْكُفْرُ عَلَيْه، فَإِيَّاكُمْ والطَّعْنَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**»[4].

وعن أَبِي حمزة، قال: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «**إذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيه الْمُؤْمِنِ: أُفٍّ، خَرَجَ مِنْ وَلاَيَتِه. وإِذَا قَالَ: أَنْتَ عَدُوِّي كَفَرَ أَحَدُهُمَا. ولاَ يَقْبَلُ اللهُ مِنْ مُؤْمِنٍ عَمَلاً وهُوَ مُضْمِرٌ عَلَى أَخِيه الْمُؤْمِنِ سُوءاً**»[5]؛ **لأنّ في ذلك مخالفة لقول الله تعالى:** ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ الحجرات:١٠. **فالله تعالى يقول لك هذا أخوك، وأنت تقول: إنّ هذا عدوّي!!**

---

(١) شرح أصول الكافي: ج ١٠ ص ٦٢.

(٢) أنظر: أدبيات التعايش بين المذاهب، حسين علي المصطفى: ص ١٠٩-١٣٠.

(٣) صحيح البخاري: ج ٥ ص ٥٧٥٣ ـ ح ٢٢٦٤؛ صحيح مسلم: ج ١ ص ٧٩ ح ٦٠.

(٤) الكافي: ج ٢ ص ٣٦٠.

(٥) م.ن: ج ٢ ص ٣٦١.

وفي رواية عن عليّ عليه السلام قال: «**من قال لأخيه المسلم، يا فاجر، أو يا كافر، أو يا خبيث، أو يا فاسق، أو يا منافق، أو يا حمار، فاضربوه تسعة وثلاثين سوطاً**»(١).

كما تُظْهِرُ لنا بعض رواياتنا أنّ هناك صراعاً داخلياً بين الأئمة وأتباعهم، ففي حسنة زرارة بن أعين، قال: دَخَلْتُ أَنَا وَحُمْرَانُ ـ أَوْ أَنَا وَبُكَيْرٌ ـ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قال: قُلْتُ لَهُ: إِنَّا نَمُدُّ الْمِطْمَارَ، قَالَ: «**وَمَا الْمِطْمَارُ؟**» قُلْتُ: التُّرُّ، فَمَنْ وَافَقَنَا مِنْ عَلَوِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، تَوَلَّيْنَاهُ؛ وَمَنْ خَالَفَنَا مِنْ عَلَوِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، بَرِئْنَا مِنْهُ.

فَقَالَ لِي: «**يَا زُرَارَةُ، قَوْلُ اللهِ أَصْدَقُ مِنْ قَوْلِكَ، فَأَيْنَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عز وجل: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾؟ أَيْنَ الْمُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾؟ أَيْنَ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ؟ أَيْنَ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ؟**»(٢).

فهذا الحديث يُظهر لنا تسامح الأئمّة مع من خالفهم، فلم يكفّروهم ولم يتبرّؤوا منهم، في حين يظهر تعصّب بعض الأتباع بحيث يسوقون من خالفهم سَوْقاً واحداً.

## تصنيف الناس في الروايات الشيعية

ويظهر من الرواية السابقة وأخواتها أنّ الناس ينقسمون إجمالاً إلى ثلاث فرق بحسب الإيمان والكفر والضلال، ثمّ إلى ستّ فرق تفصيلاً كما في رواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «**النَّاسُ عَلَى سِتِّ فِرَقٍ، يَؤُولُونَ كُلُّهُمْ إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ: الإِيمَانِ وَالْكُفْرِ وَالضَّلَالِ؛ وَهُمْ أَهْلُ الْوَعْدَيْنِ الَّذِينَ وَعَدَهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ: الْمُؤْمِنُونَ، وَالْكَافِرُونَ، وَالْمُسْتَضْعَفُونَ، وَالْمُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ، إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ، وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ، وَالْمُعْتَرِفُونَ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً، وَأَهْلُ الْأَعْرَافِ**»(٣).

---

(١) مستدرك الوسائل، ج١٨، ص١٠٣..

(٢) الكافي: ج ٢ ص ٣٦٥.

(٣) م.ن: ج ٢ ص ٣٦٤.

**الفرقة الأولى: أهل الوعد بالجنّة**

وهو المؤمنون، وأُريد بهم من آمن بالله وبالرسول وبجميع ما جاء به الرسول، وآمن بالأئمة الاثني عشر، وأطاع الله بجوارحه.

فالإيمان فليس له إلا معنيان:

**الأول**: التصديق بالإسلام عقيدة وشريعة.

**الثاني**: التصديق المقرون بالعمل.

وكلّ ما يعرّف به الإيمان خارج هذين المعنيين في هذا المجال لا يستند إلى دليل من الكتاب والسنة؛ روى الإمام الهادي عليه السلام، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تحديد الإيمان: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: يَا عَلِيُّ، اكْتُبْ. فَقُلْتُ: مَا أَكْتُبُ؟! قَالَ: اكْتُبْ: «الْإِيمَانُ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ، وَالْإِسْلاَمُ مَا جَرَى عَلَى اللِّسَانِ، وَحَلَّتْ بِهِ الْمُنَاكَحَةُ**»[1].

وفي الصحيح عن فُضَيل بن يسار، عن الصّادق عليه السلام: «**إِنَّ الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلاَمَ، وَلاَ يُشَارِكُهُ الْإِسْلاَمُ؛ إِنَّ الْإِيمَانَ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ، وَالْإِسْلاَمَ مَا عَلَيْهِ الْمَنَاكِحُ وَالْمَوَارِيثُ وَحَقْنُ الدِّمَاءِ، وَالْإِيمَانَ يَشْرَكُ الْإِسْلاَمَ، وَالْإِسْلاَمَ لاَ يَشْرَكُ الْإِيمَانَ**»[2].

وهذه الروايات مستوحاة من قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ الحجرات:١٤.

**الفرقة الثانية: أهل الوعيد بالنار**

وهم الكافرون، وأُريد بهم من كفر بالله أو برسوله أو بشيء ممّا جاء به الرسول، أو خالف اللهَ في شيء من كبائر الفرائض استخفافاً. يقول الإمام أبو القاسم الخوئي رحمه الله: «الكافر: وهو من لم ينتحل ديناً أو انتحل ديناً غير الإسلام

---

(١) مروج الذهب: ج ٤ ص ٨٥-٨٦؛ بحار الأنوار: ج ٥٠ ص ٢٠٨ ح ٢٢.
(٢) الكافي: ج ٢ ص ٢٦.

أو انتحل الإسلام وجحد ما يعلم أنّه من الدين الإسلامي، بحيث رجع جحده إلى إنكاره الرسالة، نعم إنكار المعاد يوجب الكفر مطلقاً، ولا فرق بين المرتدّ، والكافر الأصلي، والحربي، والذّمي، والخارجي، والغالي، والناصب»[1].

وقال السيّد علي السيستاني: «الكافر، وهو من لم ينتحل ديناً، أو انتحل ديناً غير الإسلام أو انتحل الإسلام وجحد ما يعلم أنّه من الدين الإسلامي بحيث رجع جحده إلى إنكار الرسالة ولو في الجملة بأن يرجع إلى تكذيب النبيّ ﷺ في بعض ما بلغه عن الله تعالى في العقائد ـ كالمعاد ـ أو في غيرها كالأحكام الفرعية، وأمّا إذا لم يرجع جحده إلى ذلك بأن كان بسبب بُعْدِه عن محيط المسلمين وجهله بأحكام هذا الدين فلا يحكم بكفره»[2].

ويقول السيّد محمّد حسين فضل الله: «الكفر هو الجحود، والكفر نسبيّ، فقد يكون إنسان كافراً بالله وبكلّ ما يتّصل به، وقد يكون مؤمناً بالله ولكنّه كافر بالرسول وبالرسالة أو كافر باليوم الآخر»[3].

**الفرقة الثالثة: المستضعفون**

وهم الذين لا يهتدون إلى الإيمان سبيلاً؛ لعدم استطاعتهم كالصبيان والمجانين والبُلْه ومن لم تصل الدعوة إليه. وقد جاءت روايات عن الأئمة عليهم السلام تعرّف بهؤلاء المستضعفين:

في الحديث الصحيح عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**الْمُسْتَضْعَفُونَ: الَّذِينَ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾» قَالَ: «لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً إِلَى الْإِيمَانِ، وَلاَ يَكْفُرُونَ؛ الصِّبْيَانُ وَأَشْبَاهُ عُقُولِ الصِّبْيَانِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ**»[4].

---

(١) منهاج الصالحين، السيد الخوئي: ج ١ ص ١٠٩.

(٢) منهاج الصالحين، السيد السيستاني: ج ١ ص٢٨٥.

(٣) فكر وثقافة ـ العدد ٦٣٣.

(٤) الكافي: ج ٢ ص ٤٠٤ الحديث ٢.

وفي الحديث الصحيح عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «**مَنْ عَرَفَ اخْتِلاَفَ النَّاسِ فَلَيْسَ بِمُسْتَضْعَفٍ**»(١).

فإنَّ هذا الشخص معذور ولا يستحقّ العقاب، فهو بحكم القاصر، وذلك لقبح إدانة مَن لم تقم عليه الحُجّة أو مَن كان قاطعاً بصحّة معتقده ولا يخطر في باله صحّة الدين الجديد، شريطة أن لا يجحد ما لم يقتنع به؛ لأنَّ عدم الاقتناع بشيء لا يبرّر نفيه، كما أنَّ عدم الوجدان لا يدخل على عدم الوجود، فلا مبرّر منطقياً وعقلياً لمن لم يقتنع بإمامة أهل البيت عليهم السلام أن يجحدها وينفيها، فهم وإن لم يقتنعوا بخلافتهم ولكنّهم لا ينكرون إمامتهم في الدين والعلم، وفي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «**لَوْ أَنَّ الْعِبَادَ إِذَا جَهِلُوا وَقَفُوا وَلَمْ يَجْحَدُوا لَمْ يَكْفُرُوا**»(٢)، وفي صحيحة أبي بصير قال عليه السلام: «**إِنَّمَا يَكْفُرُ إِذَا جَحَدَ**»(٣).

ألم يكن هدي الإمام عليّ عليه السلام ساطعاً كالشمس، ومع ذلك عَمِيَت عنه أبصار الخوارج الذين لم يكونوا ـ أو بعضهم على الأقلّ ـ من ذَوي النّوايا السيئة بقدر ما كانوا مضلَّلين، كما تُنبِئ بذلك كلمة الإمام عليّ عليه السلام الخالدة في شأنهم: «**لاَ تُقَاتِلُوا الْخَوَارِجَ بَعْدِي فَلَيْسَ مَنْ طَلَبَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَهُ كَمَنْ طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَدْرَكَهُ**»(٤). فأمير المؤمنين عليه السلام كان يحكم بإسلام الخوارج رغم إنكارهم لإمامته وخروجهم عليه بعد واقعة التحكيم.

ويؤكّده الحديث عن إسماعيل الْجُعْفِي، قال: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَر عليه السلام عَنِ الدِّينِ الَّذِي لاَ يَسَعُ الْعِبَادَ جَهْلُهُ، فَقَالَ: «**الدِّينُ وَاسِعٌ، وَلَكِنَّ الْخَوَارِجَ ضَيَّقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنْ جَهْلِهِمْ**». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأُحَدِّثُكَ بِدِينِيَ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «**بَلَى**» قُلْتُ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَالإِقْرَارُ بِمَا

---

(١) الكافي: ج ٢ ص ٤٠٥ الحديث ٧.

(٢) م.ن: ج ٢ ص ٣٨٨.

(٣) م.ن: ج ٢ ص ٣٩٩.

(٤) نهج البلاغة: الخطبة ٦١، وعلل الشرائع: ص ١٨.

جاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَتَوَلاَّكُمْ، وَأَبْرَأُ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَمَنْ رَكِبَ رِقَابَكُمْ وَتَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ، وَظَلَمَكُمْ حَقَّكُمْ، فَقَالَ: «**مَا جَهِلْتَ شَيْئاً، هُوَ ـ وَاللهِ ـ الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ**». قُلْتُ: فَهَلْ سَلِمَ أَحَدٌ لاَ يَعْرِفُ هَذَا الأَمْرَ؟ فَقَالَ: «**لاَ، إِلاَ الْمُسْتَضْعَفِينَ**»، قُلْتُ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**نِسَاؤُكُمْ وَأَوْلاَدُكُمْ**»، ثُمَّ قَالَ: «**أَرَأَيْتَ أُمَّ أَيْمَنَ؟ فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَا كَانَتْ تَعْرِفُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**»[١].

وقوله عليه السلام: «**الدِّينُ وَاسِعٌ**» يُراد به أنّه لا يتحقّق الخروج من دين الإسلام بقليل من العقائد والأعمال كما هو مذهب الخوارج، حيث حكموا بكفر مرتكب المعاصي وخاضوا في المسائل الدقيقة فجعلوها من أجزاء الإيمان.

واستثناء المستضعَفين في كلام الإمام الباقر عليه السلام ناظر إلى قوله تعالى: ﴿...**فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ٩٧ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ٩٨ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ٩٩**﴾ النساء: ٩٧ـ ٩٩.

ورُبّ قائلٍ يقول: إنّ دائرة المستضعَف ـ كما يُستفاد من الآية والروايات ـ أضيق ممّا ذُكِرَ بكثير، فهو لا يشمل إلا ذوي القدرات العقلية المتواضعة من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً كما في الحديث الصحيح عن زُرَارَة المتقدّم. وأمّا مَن كان ذا قدرة على التمييز ولديه معرفة باختلاف الأديان وتعدّدها فلا يكون مستضعفاً ولا يتناوله حكمه، وقد ورد في الحديث الصحيح عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «**مَنْ عَرَفَ اخْتِلاَفَ النَّاسِ فَلَيْسَ بِمُسْتَضْعَفٍ**»[٢]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى ربط الاستضعاف بالمستوى الثقافي والعقلي.

ولنا أن نعلّق على ذلك: بأنَّ هذه الروايات ناظرة إلى الآية الشريفة، ولو سلّمنا أنَّ هذه

(١) الكافي: ج ٢ ص ٤٠٥ الحديث ٦.
(٢) م.ن: ج ٢ ص ٤٠٥ الحديث ٧.

الروايات تفسيرية وليست مصداقية، لكن يبقى: أنَّ الآية كالروايات لا مفهوم لها يدلّ على نفي العفو عن غير المستضعف، وحيث إنَّ الدليل قائم على عدم مؤاخذة الجاهل القاصر فيكون مشمولاً لحكم الآية وإن لم يكن داخلاً في موضوعها ومنطوقها.

إنَّ أكثر الناس ممّن لا يؤمنون بالحقائق الدينية جاهلون قاصرون لا مقصِّرون إلا في معرفة الله سبحانه، فإنَّ الجاهل بوجوده تعالى أو وحدانيّته مقصّر لا قاصر ـ غالباً ـ لأنَّ معرفته تعالى وكذا توحيده ـ على نحو الإجمال دون تفاصيل التوحيد ـ من الأمور الفطرية، كما أنَّ التأمّل في السماوات والأرض وما فيهما من أسرار ونُظُم تهدي إلى الإيمان به تعالى والإقرار بوحدانيّته، أمّا فيما عدا ذلك من العقائد كالنبوّة والإمامة والمعاد فإنَّ وجود الجاهل القاصر بشأنها كثير.

نعم، رغم نجاة هؤلاء المستضعفين، فإنّهم حسب الروايات ليسوا سواء في مراتب الجنّة مع المؤمنين؛ ففي الصحيح عن جميل بن دراج قال: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنِّي رُبَّمَا ذَكَرْتُ هَؤُلاَءِ الْمُسْتَضْعَفِينَ، فَأَقُولُ: نَحْنُ وَهُمْ فِي مَنَازِلِ الْجَنَّةِ؟! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: **«لاَ يَفْعَلُ اللهُ ذَلِكَ بِكُمْ أَبَداً»**(١).

وقد أجاز أئمّة أهل البيت عليهم السلام الدعاء للوالدين وإن كانا على غير مذهب الشيعة، ما لم يصلوا إلى درجة الكفر أو النصب والعناد: ففي صحيحة مُعَمَّر بْن خَلاَدٍ، قال: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: أَدْعُو لِوَالِدَيَّ إِذَا كَانَا لاَ يَعْرِفَانِ الْحَقَّ؟ قَالَ: **«ادْعُ لَهُمَا، وَتَصَدَّقْ عَنْهُمَا، وَإِنْ كَانَا حَيَّيْنِ لاَ يَعْرِفَانِ الْحَقَّ فَدَارِهِمَا؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ: إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي بِالرَّحْمَةِ، لاَ بِالْعُقُوقِ»**(٢).

وعلّق الشيخ المجلسي على هذا الحديث فقال: «يدلّ على جواز الدّعاء والتصدّق للوالدين المخالفين للحقّ بعد موتهما، والمداراة معهما في حياتهما»(٣).

---

(١) الكافي: ج ٢ ص ٣٨٧.
(٢) م.ن: ج ٢ ص ١٦٦.
(٣) بحار الأنوار: ج ٧١ ص ٤٧؛ مرآة العقول: ج ٨ ص ٤١٧.

## الفرقة الرابعة: المُرجَوْن لأمر اللّـه

وهم المُؤَخَّر حكمهم إلى يوم القيامة، من الإرجاء بمعنى التأخير، حيث لم يأتِ وعد ولا وعيد في الدنيا، وإنّما أخّر أمرهم إلى مشيئة الله فيهم، إما يعذّبهم، وإما يتوب عليهم.

عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، في قول الله عزّ وجلّ ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ﴾. قال: «**قَوْمٌ كَانُوا مُشْرِكِينَ فَقَتَلُوا مِثْلَ حَمْزَةَ وجَعْفَر وأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ إِنَّهُمْ دَخَلُوا فِي الإِسْلَامِ فَوَحَّدُوا اللهَ وتَرَكُوا الشِّرْكَ، ولَمْ يَعْرِفُوا الإِيمَانَ بِقُلُوبِهِمْ فَيَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَجِبَ لَهُمُ الْجَنَّةُ، ولَمْ يَكُونُوا عَلَى جُحُودِهِمْ فَيَكْفُرُوا فَتَجِبَ لَهُمُ النَّارُ، فَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ**»[1].

إضافة إلى كون الحديث ضعيفاً[2]، فإنّ الثابت المعتبر عند فقهاء الشيعة والسنّة أنّ «**الإسلام يَجُبُّ ما قبله**»[3]، فلا عبرة بما فعل هؤلاء حال الجاهلية، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ الأنفال:٣٨.

قال الشيخ محمّد جواد مغنية في تفسيرها: «الخطاب للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يأمره الله به أن يعظ الكافرين، ويقول لهم: إنّ باب التوبة مفتوح أمامهم، وإنّ الفرصة سانحة للانتهاء عن الكفر وعداوة الله والرسول، فإن تابوا تاب الله عليهم؛ لأنّ الإسلام يَجُبّ ما قبله، كما جاء في الحديث ﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ بعد التبيّن والتأمين إلى عداوة الله والرسول، والتجمّع لحرب الإسلام وأهله، وإنفاق الأموال للصدّ عن سبيل الله ورسوله ﴿فَقَدۡ

---

(١) مرآة العقول: ج ١١ ص ٢١٤-٢١٥.

(٢) الكافي: ج ٢ ص ٣٨٨.

(٣) العناوين الفقهية للمراغي: ج ٢ ص ٤٩٣؛ القواعد الفقهية للبجنوردي: ج ١ ص ٤٧؛ القواعد الفقهية لمكارم الشيرازي: ج ٢ ص ١٧١.

مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ من أمثالهم الذين كذّبوا الرسل وقاتلوهم، والمراد بسنّة الأولين سنّة الله فيمن مضى من هلاك الكافرين ونصر المرسلين عليهم»[1].

وقد صحَّ في روايات أهل البيت عليهم السلام هذا المعنى؛ ففي الصحيح عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**إِنَّ نَاساً أَتَوْا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم بَعْدَ مَا أَسْلَمُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُؤْخَذُ الرَّجُلُ مِنَّا بِمَا كَانَ عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بَعْدَ إِسْلاَمِهِ؟ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ حَسُنَ إِسْلاَمُهُ، وَصَحَّ يَقِينُ إِيمَانِهِ، لَمْ يُؤَاخِذْهُ اللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ وَمَنْ سَخُفَ إِسْلاَمُهُ، وَلَمْ يَصِحَّ يَقِينُ إِيمَانِهِ، أَخَذَهُ اللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ**»[2].

**الفرقة الخامسة: فسّاق المؤمنين**

وهم الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً، ثمّ اعترفوا بذنوبهم، فعسى الله أن يتوب عليهم، وقد أوردتهم بعض الروايات مع أصحاب الأعراف؛ فقد روى موسى بن بكر، عن رجل، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «**الَّذِينَ** ﴿ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ **فَأُولَئِكَ قَوْمٌ مُؤْمِنُونَ يُحْدِثُونَ فِي إِيمَانِهِمْ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي يَعِيبُهَا الْمُؤْمِنُونَ ويَكْرَهُونَهَا، فَأُولَئِكَ عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ**»[3].

قال المفيد: «اتفقت الإمامية على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجّه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة»[4].

وقال الشريف المرتضى: «اتفقت الإمامية على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجّه على الكفار خاصة، دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار

---

(١) تفسير الكاشف: ج ٣ ص ٤٧٧.
(٢) الكافي: ج ٢ ص ٤٣٢-٤٣٣.
(٣) م.ن: ج ٢ ص ٣٨٧. والرواية ضعيفة السند.
(٤) أوائل المقالات: ص ٤٦.

بفرائضه من أهل الصلاة. كما اتفقوا على أنّ من عذّب بذنبه من هؤلاء لا يخلد في العذاب... واتفقت الإمامية على أنّ مرتكب الكبائر من أهل المعرفة والإقرار لا يخرج بذلك عن الإسلام، وأنّه مسلم وإن كان فاسقاً بما فعله من الكبائر والآثام»[1].

وقال الصدوق في عقائده: «اعتقادنا في النار أنّه لا يخلد فيها إلا أهل الكفر والشرك، فأما المذنبون من أهل التوحيد فيخرجون منها بالرحمة التي تدركهم»[2].

ولذا لا يسعنا أن نؤمن ببعض الروايات العجيبة التي تصرّح بأنّ سيّئات الشيعيّ تُستبدل بحسنات السنيّ، ومنها:

أ. رُوِيَ أنّ صفوان الجمّال قال: دخلت على الصادق عليه السلام فقلت: جُعِلْت فداك، سمعتك تقول: شيعتنا في الجنّة، وفي الشيعة أقوام يذنبون، ويرتكبون الفواحش ويأكلون أموال الناس، ويشربون الخمر ويتمتعون في دنياهم؟! فقال: «نعم، هم أهل الجنّة. اعلم أنّ المؤمن من شيعتنا لا يخرج من الدنيا حتى يُبتلى بسقم أو بفقر، أو بدين، أو بجار يؤذيه، أو بزوجة سوء. فإن عوفي من ذلك كلّه، شدَّد الله عليه في النزع عند خروج روحه، حتى يخرج من الدنيا ولا ذنب عليه». فقلت: فداك أبي وأمي، لا بدّ من ردِّ المظالم. فقال عليه السلام: «إنّ الله تعالى جعل حساب خلقه يوم القيامة على محمّد وعليّ (صلوات الله عليهما)، فكلّ ما كان على شيعتنا حسبناه من الخُمْس في أموالهم، وكلّما كان بينهم وبين خالقهم استوهبناه منه، ولم نزل به حتى ندخله الجنّة برحمة من الله وشفاعة من محمّد وعليّ (صلوات الله عليهما) حتى لا يدخل أحد من شيعتنا النار»[3].

---

(١) الانتصار: ص ٢٥.

(٢) عقائد الصدوق: ص ٩٠؛ الإلهيات للسبحاني: ص ٢٩٤.

(٣) عوالي اللئالي: ج ١ ص ٣٤٥ حديث ١٢٣.

ب. ورد في بعض الروايات أنّ الله تعالى في يوم القيامة يضع حسنات أهل السنّة في صحيفة أعمال الشيعة ويضع سيّئات الشيعة في صحيفة أعمال أهل السنة ثمَّ يُدْخِل الشيعة هؤلاء الى الجنّة وأهل السنّة الأخيار الى النار(١).

ج. نقل الشيخ الماحوزي رواية عن «الشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي... أرجى من الأول. وهو أنّ سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوماً على عليّ بن أبي طالب سلام الله عليه، فقال: ما رأيتك أقبلت عليَّ مثل هذا الإقبال. فقال صلوات الله وسلامه عليه: جئت لأبشّرك، إعلم أنّ هذه الساعة نزل عليَّ جبرئيل عليه السلام وقال لي: الحقّ يقرئك السلام ويقول: بشّر عليّاً وشيعته أنّ الطائع والعاصي منهم من أهل الجنّة، فلما سمع مقالته خرَّ لله ساجداً، ثم رفع يديه إلى السماء، وقال: شهد الله عليَّ أنّي وهبت حسناتي لشيعتي. فقالت فاطمة عليها السلام: شهد الله عليَّ أنّي وهبت لشيعة عليّ نصف حسناتي، فقال الحسن والحسين عليهما السلام أيضاً كذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما أنتم بأكرم منّي شهد الله عليَّ أنّي وهبت لشيعة عليّ نصف حسناتي، فأوحى الله عز وجل إلى رسوله: ما أنتم بأكرم منّي إني غفرت لشيعة عليّ ومحبّيهم ذنوبهم»(٢).

د. يروي المجلسي عن تفسير الإمام العسكري عليه السلام: قال الله عز وجل: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ لا يدفع عنها عذاباً قد استحقته عند النزع ﴿ وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ ﴾ يشفع لها بتأخير الموت عنها ﴿ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ ﴾ لا يقبل فداء مكانه يمات ويترك هو،

(١) علل الشرائع: ص ٦٠٦ ح ٨١؛ البرهان في تفسير القرآن: ج ٣ ص ٤١٣ ح ٦٠٠٥.
(٢) كتاب الأربعين للشيخ الماحوزي: ص ١٠٦-١٠٧.

قال الصادق عليه السلام: وهذا يوم الموت، فإنّ الشفاعة والفداء لا يغني فيه. فأمّا في يوم القيامة فإنّا وأهلنا نجزي عن شيعتنا كلّ جزاء ليكوننّ على الأعراف بين الجنّة محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام والطيّبون من آلهم، فنرى بعض شيعتنا في تلك العرصات فمن كان منهم مقصّراً في بعض شدائدها فنبعث عليهم خيار شيعتنا كسلمان والمقداد وأبي ذرّ وعمّار ونظرائهم في العصر الذي يليهم وفي كلّ عصر إلى يوم القيامة، فينقضون عليهم كالبزاة والصقور ويتناولونهم كما يتناول البزاة والصقور صيدها فيزفّونهم إلى الجنّة زفّاً، وإنّا لنبعث على آخرين من محبّينا من خيار شيعتنا كالحمام فيلتقطونهم من العرصات كما يلتقط الطير الحَبَّ وينقلونهم إلى الجنان بحضرتنا، وسيؤتى بالواحد من مقصِّري شيعتنا في أعماله بعد أن صان الولاية والتقية وحقوق إخوانه ويوقف بإزائه ما بين مِائَة وأكثر من ذلك إلى مِائَةَ ألف من النصّاب، فيقال له: هؤلاء فداؤك من النار، فيدخل هؤلاء المؤمنون الجنّة وأولئك النصّاب النار، وذلك ما قال الله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ يعني بالولاية ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ في الدنيا منقادين للإمامة ليجعل مخالفوهم من النار فداءهم»[1].

**ونستخلص من هذه الروايات:**

**أولاً:** لا يحتاج الشيعيّ أن يعيش بين الخوف والرجاء، ولا يضيره الغفلة عن التكاليف الإلهية؛ لأنّ ذنوبه ستنقل في يوم القيامة إلى صحيفة أهل السنّة.

(١) بحار الأنوار: ج ٨ ص ٤٤.

**ثانياً:** عندما نتأمل الأحاديث نرى أنّ الكلام ليس عن الشيعيّ القاصر بل عن الشيعي المقصِّر أي من يستحقّ النار، ولكنّه لكونه شيعياً فإنّه ينجو من العذاب ويدخل بدله مائة ألف ناصبيّ يستحقّ بعضهم الجنّة لقصورهم.

**ثالثاً:** إنّ هذه الأحاديث لا تنسجم مع روح ونص القرآن الكريم، ومع ذلك تجد من يقول أن لا تعارض بينهما حيث إنّ أحدهما عام والآخر خاص أو مطلق ومقيّد.

**رابعاً:** مع أنّ القرآن الكريم يقول: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ إلا أنّ البعض قد يوجه إمكان اجتماع هذا المفهوم مع الأحاديث الواردة، وتكون النتيجة من مجموع الآية والرواية أنّ غير الشيعة إذا عمل مثقال ذرّة شرّاً يره ولكن الشيعيَّ معفوّ عنه.

وبعبارة أخرى إنَّ مقتضى مجموع الروايات أنّ العمل ليس له أثر في مصير الإنسان في الآخرة، بل المهم هو الاعتقاد بمذهب الشيعة كطريق للنجاة في الآخرة، وأمّا سائر الناس من المذاهب الأخرى فإنّهم لا يدخلون الجنّة!!

**الفرقة السادسة: أصحاب الأعراف**

المستفاد من آية الأعراف أنّ الأعراف هي الحجاب المذكور في صدر الآية: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَىٰهُمْ وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ الأعراف: ٤٦ .

وهذا لا يمنع أن تطلق على «سور بين الجنّة والنار»، و«المكان المرتفع» أو «الجبل» أو «الموضع العالي على الصراط»[1]؛ ولا تنافي بين هذه الأقوال؛ فهذه مواصفات لموصوف واحد وتسميات لمسمّى واحد.

---

(١) راجع: التبيان: ج ٤ ص ٤١٠ حق اليقين في معرفة أصول الدين: ج ٢ ص ٢٦٩؛ تفسير شبر: ص ١٧٤.

قال الشيخ الصدوق في كتابه «الاعتقاد»: «اعتقادنا في الأعراف أنّه سور بين الجنّة والنار، ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾، والرجال هم النبيّ وأوصياؤه عليهم السلام لا يدخل الجنّة إلا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه، وعند الأعراف، المرجون لأمر اللّه إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم»(١).

وقال الشيخ المفيد: «قد قيل: إنّ الأعراف جبل بين الجنّة والنار، وقيل أيضاً: إنّه سور بين الجنّة والنار، وجملة الأمر في ذلك أنّه مكان ليس من الجنّة ولا من النار، وقد جاء الخبر بما ذكرناه وإنّه إذا كان يوم القيامة كان به رسول الله وأمير المؤمنين والأئمّة من ذرّيته صلى الله عليه وآله وسلم وهم الذين عنى الله سبحانه بقوله: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾»(٢).

فأصحاب الأعراف: هم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، لا يرجح إحداهما على الأخرى ليدخلوا به الجنّة أو النار، فيكونون في الأعراف، حتى يرجح أحد الأمرين بمشيئة الله سبحانه(٣).

وهذا التفسير موجود في موثقة زرارة، قال: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: **«مَا تَقُولُ فِي أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ؟»**.

فَقُلْتُ: مَا هُمْ إِلاَ مُؤْمِنُونَ أَوْ كَافِرُونَ، إِنْ دَخَلُوا الْجَنَّةَ، فَهُمْ مُؤْمِنُونَ؛ وَإِنْ دَخَلُوا النَّارَ، فَهُمْ كَافِرُونَ.

فَقَالَ: **«وَاللهِ، مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ وَلاَ كَافِرِينَ، وَلَوْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ دَخَلُوا الْجَنَّةَ كَمَا دَخَلَهَا الْمُؤْمِنُونَ، وَلَوْ كَانُوا كَافِرِينَ لَدَخَلُوا النَّارَ كَمَا دَخَلَهَا الْكَافِرُونَ،**

---

(١) بحار الأنوار: ج ٨ ص ٣٤٠.

(٢) شرح عقائد الصدوق: ص ٤٨-٤٩.

(٣) التفسير الكاشف: ج ٣ ص ٣٣٣.

**وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُمْ وَسَيِّئَاتُهُمْ، فَقَصُرَتْ بِهِمُ الْأَعْمَالُ، وَإِنَّهُمْ لَكَمَا قَالَ اللهُ** عز وجل».

فَقُلْتُ: أَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ هُمْ، أَوْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟

فَقَالَ: «**اتْرُكْهُمْ حَيْثُ تَرَكَهُمُ اللهُ**».

قُلْتُ: أَفَتُرْجِئُهُمْ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، أُرْجِئُهُمْ كَمَا أَرْجَأَهُمُ اللهُ: إِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَإِنْ شَاءَ سَاقَهُمْ إِلَى النَّارِ بِذُنُوبِهِمْ وَلَمْ يَظْلِمْهُمْ**».

فَقُلْتُ: هَلْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ كَافِرٌ؟ قَالَ: «**لاَ**» قُلْتُ: هَلْ يَدْخُلُ النَّارَ إِلاَ كَافِرٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: «**لاَ، إِلاَ أَنْ يَشَاءَ اللهُ؛ يَا زُرَارَةُ، إِنَّنِي أَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ، وَأَنْتَ لاَ تَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ كَبِرْتَ رَجَعْتَ وَتَحَلَّلَتْ عَنْكَ عُقَدُكَ**»[1].

وأمّا بالنسبة لوظيفة الأنبياء والأولياء في هذا الأمر فهو دور انقاذي مساعد لأهل الأعراف الذين استوت حسناتهم وسيّئاتهم، وهو المستفاد من السياق القرآني، قال تعالى: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ (٤٦) ۞ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٤٧) وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ (٤٨) أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ۚ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ (٤٩) ﴾ الأعراف: ٤٦ـ٤٩.

**الفرقة السابعة: صنف المعارين**

وهم قوم لبسهم الإيمان ثم خرج منهم.

ففي الحديث الصحيح عن عيسى شَلَقَانَ، قال: كُنْتُ قَاعِداً، فَمَرَّ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَمَعَهُ بَهْمَةٌ، قَالَ: قُلْتُ: يَا غُلَامُ، مَا تَرَى مَا يَصْنَعُ أَبُوكَ، يَأْمُرُنَا

(١) الكافي: ج ٢ ص ٣٨٩.

بالشَّيْءِ، ثُمَّ يَنْهَانَا عَنْهُ، أَمَرَنَا أَنْ نَتَوَلَّى أَبَا الْخَطَّابِ، ثُمَّ أَمَرَنَا أَنْ نَلْعَنَهُ وَنَتَبَرَّأَ مِنْهُ؟ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام ـ وَهُوَ غُلَامٌ ـ: **«إِنَّ اللهَ خَلَقَ خَلْقاً لِلْإِيمَانِ لاَ زَوَالَ لَهُ، وَخَلَقَ خَلْقاً لِلْكُفْرِ لاَ زَوَالَ لَهُ، وَخَلَقَ خَلْقاً بَيْنَ ذَلِكَ، أَعَارَهُ الْإِيمَانَ، يُسَمَّوْنَ الْمُعَارِينَ، إِذَا شَاءَ سَلَبَهُمْ؛ وَكَانَ أَبُو الْخَطَّابِ مِمَّنْ أُعِيرَ الْإِيمَانَ»**. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَأَخْبَرْتُهُ مَا قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وَمَا قَالَ لِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: **«إِنَّهُ نَبْعَةُ نُبُوَّةٍ»**(١).

فالمُعَار في إيمانه، هو الرجل الذي يعار الدين ثمَّ يخرج منه، فالبعض من الناس لا يثبت الدين في عقولهم وقلوبهم، بل إنّ الدين يدخل في شخصيّاتهم كشيءٍ مُسْتَعار يحصل عليه الإنسان، ثمّ لا يلبث أن يعيده إلى موقعه..

ففي الصحيح عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قَالَ لِي: **«أَكْثِرْ مِنْ أَنْ تَقُولَ: اللهُمَّ لاَ تَجْعَلْنِي مِنَ الْمُعَارِينَ، وَلاَ تُخْرِجْنِي مِنَ التَّقْصِيرِ»**. قَالَ: قُلْتُ: أَمَّا الْمُعَارِينَ فَقَدْ عَرَفْتُ، فَمَا مَعْنَى «لاَ تُخْرِجْنِي مِنَ التَّقْصِيرِ»؟ قَالَ: **«كُلُّ عَمَلٍ تَعْمَلُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ فَكُنْ فِيهِ مُقَصِّراً عِنْدَ نَفْسِكَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ مُقَصِّرُونَ»**(٢). فلا تشعر بأنَّك أدّيت إلى الله حقَّه مهما عبدته وقدّمت له من ألوان الطاعة، بل عليك أن تشعر أنَّه لا يمكن للإنسان أن يبلغ حقَّ الله في كلِّ ما يعمل من عمل أو يطيع من طاعة.

وهذا الصنف موجود في روايات أهل السنّة؛ في قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: **«بَادِرُوا بالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللّيْلِ الْمُظْلِم، يُصْبِحُ الرّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أو يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ من الدُّنْيا»**(٣).

---

(١) الكافي: ج ٢ ص ٣٩٧.
(٢) م.ن: ج ٢ ص ٣٩٧.
(٣) صحيح مسلم: ج ١ ص ١١٠ ح ١١٨.

ونحن لو درسنا ذلك لرأينا أنَّ ذلك أمرٌ طبيعيّ، فلو فكّرنا في ما أعطانا الله من نِعَمِه التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى، لرأينا أنَّه قد أعطانا الوجود، فهو سبحانه سرُّ الوجود، وقد أعطانا كلَّ مفردات هذا الوجود، ما جعل وجودنا وجوداً كاملاً في أكثر مواقعه، بحيث ننطلق فيه من مواقع الرّاحة والطمأنينة.

ثمّ إنّنا عندما نعمل الخير، لنسأل أنفسنا هذا السؤال: ما هي الوسائل التي نستخدمها لعمل الخير؟ إنَّها كلُّ أعضائنا وجوارحنا، فحتى العقل الذي نستلهم منه الخير، لو سألنا: من الذي خلق العقل الذي تنطلق منه فكرة الخير، ومن الذي خلق اللسان الذي تنطلق به كلمات الخير، ومن الذي خلق لنا أعضاءنا كلَّها التي نحرّكها في عمل الخير، ومَن الذي هيّأ لنا الأدوات المحيطة بنا، وسخّر لنا الظواهر الكونيّة، ومن الذي أعطانا ذلك كلَّه؟

الله سبحانه، هو الذي أعطانا ذلك، وليس لنا ـ نحن البشر ـ أيّ شيء حتى في عبادته، فنحن نعبده سبحانه بما أعطانا، فليس هناك شيءٌ منّا بحيث نستقلُّ فيه ممّا لا دخل لله فيه، لنقول، إنَّنا أدّينا حقَّ الله، فعمل الخير الذي يمثّل طاعة الله، هو عمل ينبغي أن نشكر الله عليه.. ولذا، فمهما عملنا نبقى مقصِّرين أمام ما أعطانا سبحانه من نعمه ولطفه ورضوانه ورحمته.

**الفرقة الثامنة: النواصب**

والقدر المتيقّن المجمع عليه عند جميع الطوائف الإسلامية أنّ مقياس النصب هو كراهة آل البيت عليهم السلام أو إيذاؤهم، ولا ريب أنّ أمّة الإسلام بريئة من هذا الصنف. ومن يقرأ نصوصهم يقطع بأنّهم يتقرّبون إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بمحبّتهم.

إلا أنّ بعض الروايات وأقوال العلماء توسّع دائرة النصب حتى تشمل أهل السنة.

كتب محمد بن أحمد بن عيسى إلى أبي الحسن الهادي عليه السلام: وكتبت إليه

أسأله عن الناصب هل أحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: «**من كان على هذا فهو ناصب**»(١).

وتشدّد الأخباريون في هذا الأمر حتى قال الشيخ حسين آل عصفور البحراني: «على أنّك قد عرفت سابقاً أنّه ليس الناصبي إلا عبارة عن التقديم على عليّ عليه السلام غيره... بل أخبارهم عليهم السلام تنادي بأنّ الناصب هو ما يقال له عندهم سنيّاً. ولا كلام في أنّ المراد بالناصبة هم أهل التسنّن»(٢).

وقال الشيخ يوسف البحراني: «وفي بعض الأخبار «أنّ كلّ من قدّم الجبت والطاغوت فهو ناصب»، واختاره بعض الأصحاب؛ إذ لا عداوة أعظم من تقديم المنحط عن مراتب الكمال، وتفضيل المنخرط في سلك الأغبياء والجهّال على من تسنّم أوج الجلال حتّى شكّ في أنّه الله المتعال.. وهو الحقّ الذي لا تعتريه شبهة ولا إشكال وإن خالفه في مواضع من كلامه في أمثال هذا المجال»(٣).

وقال السيّد نعمة الله الجزائري: «وقد رُوِيَ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّ علامة النواصب تقديم غير عليّ عليه السلام عليه، وهذه خاصة شاملة لا خاصة ... ويؤيّد هذا المعنى أنّ الأئمة عليهم السلام وخواصهم أطلقوا لفظ الناصبي على أبي حنيفة وأمثاله، مع أنّ أبا حنيفة لم يكن ممّن ينصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام، بل كان له انقطاع إليهم، وكان يظهر لهم التودّد»(٤).

وتوجد رواية عن الصادق عليه السلام توضح أنّ من يشكّ في كفر الناصب الظالم لآل البيت عليهم السلام يدخل في دائرة الكفر مثله؛ تقول الرواية: «من شكّ في كفر أعدائنا الظالمين لنا فهو كافر»(٥). وهذه الرواية تذكّرنا مرّة أخرى بالعبارة

---

(١) مستطرفات السرائر: ص ١٢٦. والرواية ضعيفة.

(٢) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية: ص ١٤٧.

(٣) الحدائق الناضرة: ج ١٠ ص ٣٦٣.

(٤) الأنوار النعمانية: ج ٢ ص ٣٠٧.

(٥) الاعتقادات لدين الإمامية: ص ١٠٤؛ وسائل الشيعة: ج ٢٨ ص ٣٤٥ ح ٣٤٩٢٣. الرواية مرسلة.

المتداولة في أوساط التكفيريين: «من لم يكفّر الكافر فهو كافر» و «من لم يكن معنا فهو علينا».

وعلى هذا تكون النتيجة: من أحبَّ أهل البيت عليهم السلام وقدّم غيرهم فهو كافر.

والحقيقة أنّ الناصبيّ هو الذي يُبغض أهل البيت عليهم السلام، ولا يراد بهم أهل السنّة؛ لأنّ أهل السنّة لا يبغضون أهل البيت عليهم السلام، ولذلك يقولون: «صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه»، وهم يقرأون أيضاً الصلاة الإبراهيمية: «اللهم صلِّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين، وسلّم على محمّد وعلى آل محمّد كما سلّمت على إبراهيم وآل إبراهيم...»، ثمَّ يختمون جلستهم بالصلاة الإبراهيمية.

وعليه، فإنّ السنّة ليسوا مبغضين لأهل البيت عليهم السلام، وإن كانوا لا يعتقدون بإمامتهم، ولذا من الصعب أن نجد إنساناً ناصبيّاً بهذا المعنى، بل حتى الأباضية يقولون: نحن لا نبغض الإمام عليّاً، وربّما هناك عدد قليل من النواصب، وهم موضع إدانة من المسلمين كافّة.

بل إنّ الإمام أبو القاسم الخوئي رضوان الله عليه نفى أن يكون الخليفة الأوّل وكذا الثاني ناصباً العداوة لأهل البيت عليهم السلام بحسب الظاهر، وإنّما القضيّة هي الطمع في الرئاسة والسلطة[1].

وهذا الرأي أثار حفيظة بعض تلامذته فتعجّب من كلامه واستغربه على اعتبار أنّه أوضح شاهد على نصب العداوة هو الهجوم على دار الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام وإحراق بابها... إلى آخر كلامه[2].

والحقيقة أنّ السيّد الخوئي لم يكن ليغفل عن هذه الأحداث، وأخاله قد

(١) فقه الشيعة: ج ٣ ص ١٢٦.

(٢) مباني منهاج الصالحين: ج ٣ ص ٢٠٥.

أجاب عليها ضمناً عندما لخّص قضية الخلافة بالطمع في الرئاسة والسلطة، فإنّ الإنسان قد ينازع أحبّ الناس إليه في أمر الخلافة، وقد قالها هارون الرشيد لأحد أبنائه: «والله لو نازعتني هذا الأمر لأخذت الذي فيه عيناك فإنّ الملك عقيم»[1].

فمصادرة حقّ الغير لا تتلازم مع بغضه وكراهته، أو لم يكن بعض قَتَلَةِ الإمام الحسين عليه السلام يحبّونه وتفيض عيونهم دمعاً حزناً عليه، كما تدلّ على ذلك الكثير من الشواهد، ومنها كلمة الفرزدق الشهيرة عندما لقيه الإمام الحسين عليه السلام في الطريق وسأله كيف خلّفت الناس بالعراق؟ فأجاب: خلّفتهم وقلوبهم معك وسيوفهم عليك[2].

وقد ردَّ المحقّق النراقي على من ذهب مذهب السعة في انطباق عنوان الناصبيّ على كلّ من قدّم غير عليّ عليه السلام فقال: «وكون جميع المخالفين كذلك ممنوع، والأخبار بمثلها معارضة. ففي رواية سفيان بن السمط: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصيام شهر رمضان. فهذا الاسلام»... وأصرح من الجميع: ما رواه في الكافي في باب ارتداد الصحابة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام وفيها: «**فأمّا من لم يصنع ذلك دخل فيما دخل فيه الناس على غير علم ولا عداوة لأمير المؤمنين** عليه السلام**، فإنّ ذلك لا يكفّره، ولا يُخرجه عن الإسلام**»...»[3].

ولعلّ ممّا يحارب الاتجاه التكفيري عند الشيعة الإمامية، والذي يسمّي كلَّ أهل السنة بالنواصب التأكيد على أقوال بعض علماء الشيعة الذين يَرَوْنَ حصانة دمّ المسلمين من أهل السنة وغيرهم، حيث يَرَوْنَ أنّ «الضروري من الولاية إنّما

---

(١) عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٨٦.

(٢) الأخبار الطوال: ص ٢٤٥.

(٣) مستند الشيعة: ج ١ ص ٢٠٧.

هي الولاية بمعنى الحبّ أي الولاء» في حين «أنّ الولاية بمعنى الخلافة من ضرورات المذهب لا من ضرورات الدين»(١).

وممّا هو بديهيّ أنّ أهل السنّة بهذا المعنى للولاية هم من المسلمين وليسوا من النواصب؛ لأنّ محبّة آل البيت ـ عليّ وبنيه عليهم السلام ـ ممّا هو متجذر في قلوب جميع المسلمين.

يقول الشيخ مصباح اليزدي: «الحدّ الأدنى من الإيمان: الإيمان بالله الواحد، وبالثواب والعقاب الأخرويين، وبصحّة ما نزل على الأنبياء عليهم السلام وممّا يلزم من هذا الإيمان ويترتّب عليه العزم والتصميم الإجمالي على العمل بتعاليم الله تعالى وأحكامه. وأمّا الحدّ الأدنى للكفر: فهو إنكار التوحيد أو النبوّة أو المعاد أو الشكّ فيها، أو إنكار أمر يعلم بنزوله من الله تعالى على الأنبياء، وأمّا أسوأ مراتب الكفر فهو الإنكار عناداً لهذه الحقائق مع العلم بصحّتها والعزم والتصميم على محاربة الدين الحقّ»(٢).

ويقرّ اليزدي أنّه لا تلازم بين الإيمان والإسلام، بل لعلّه يرى أنّ الكفر نوعان عندما يقول: «إنّ الإسلام أو الكفر الذي يبحث الفقه فيه، ويكون موضوعاً لبعض الأحكام، أمثال طهارة الذبيحة وحلّيتها، وجواز النكاح والإرث وعدمه، لا يلازم الإيمان أو الكفر الذي نبحثه في أصول الدين، إذ من الممكن أن ينطق أحد بالشهادتين، وتثبت له الأحكام الفقهية الإسلامية، مع أنّه لم يؤمن قلبيّاً بمضمون التوحيد والنبوّة ولوازمهما»(٣).

ولو كان هناك شيء آخر معتبر في الإسلام على نحو الموضوعيّة لما اكْتُفي في إسلام غير المسلم بمجرّد الشهادتين وللزم أن يُضمّ إليه ذلك الشيء، وهذا يعني

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى، السيد الخوئي: ج ٢ ص ٨٣-٨٧.
(٢) دروس في العقيدة: ص ٤٧٢.
(٣) م.ن: ص ٤٧٣.

أنّ الإيمان بالمعاد واليوم الآخر يدخل في الايمان بالرسالة، وليس أصلاً على نحو الإطلاق بحيث تكون مدخليّته في الإسلام على نحو الموضوعية، ولذا لم يشترط الإقرار به في الدخول في الإسلام لكونه تفصيلاً يدخل في الايمان بالرسالة، ولذا لم يأخذ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الإقرار به من مشركي مكّة وقد كانت عقيدتهم قائمة على إنكاره. وما ذاك إلا لأنّه ليس دخيلاً في ما يرتكز عليه أصل الإسلام على نحو الموضوعية، وإنّما هو معتبر من حيث اعتبار الايمان برسالة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهو جزء أساسي فيها وتفصيل أساسي من تفاصيلها.

وبناء على ما ذكرنا يتضح أنّ الإمامة ليست من أصول الدين بالمعنى المتقدّم، وعليه فإنّ إنكار الإمامة ما لم يرجع إلى إنكار شيء من الرسالة لا يستلزم الكفر بمعناه الحقيقي، وإنّ هذا الانكار لا تأثير له في اتصاف الإنسان بالإسلام بمعناه الواقعي.

وقد ذكرنا ـ فيما سبق ـ أنّ الإيمان ليس له إلا معنيان:

**الأول**: التصديق بالإسلام عقيدة وشريعة.

**الثاني**: التصديق المقرون بالعمل.

وكلّ ما يُعرّف به الإيمان خارج هذين المعنيين في هذا المجال لا يستند إلى دليل من الكتاب والسنّة؛ روى الإمام الهادي عليه السلام، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تحديد الإيمان: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: **يَا عَلِيُّ، اكْتُبْ. فَقُلْتُ: مَا أَكْتُبُ؟! قَالَ: اكْتُبْ: «الْإِيمَانُ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ، وَالْإِسْلاَمُ مَا جَرَى عَلَى اللِّسَانِ، وَحَلَّتْ بِهِ الْمُنَاكَحَةُ**»(١).

وفي الصحيح عن فُضَيل بن يسار، عن الصادق عليه السلام: «**إِنَّ الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلاَمَ، وَلاَ يُشَارِكُهُ الْإِسْلاَمُ؛ إِنَّ الْإِيمَانَ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ، وَالْإِسْلاَمَ مَا عَلَيْهِ**

(١) مروج الذهب: ج ٤ ص ٨٥-٨٦؛ بحار الأنوار: ج ٥٠ ص ٢٠٨ ح ٢٢.

**الْمَنَاكِحُ وَالْمَوَارِيثُ وَحَقْنُ الدِّمَاءِ، وَالْإِيمَانَ يَشْرَكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لاَ يَشْرَكُ الْإِيمَانَ**»[1].

وهذه الروايات مستوحاة من قوله تعالى: ﴿**قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ**﴾ الحجرات: ١٤.

ومن خلال ما ذكرناه يتَّضح: أنّ منكر الإمامة إمّا لعدم نهوض أدلّتها عنده، أو لقيام الدليل عنده على عدم ثبوتها لا يخرج عن الإسلام ولا عن الإيمان، فهو مسلم واقعيّ ومؤمن بالمعنى الأوّل للإيمان لأنّه مصدّق بالإسلام ورسالته، وبالمعنى الثاني إذا اقترن تصديقه بالعمل بأحكام الإسلام. وهذا ما عناه السيّد محمّد حسين فضل الله رحمه الله أنّ الإمامة من حقائق الدين لا من أصوله.

قال السيّد محمّد حسين فضل الله رحمه الله: «الإمامة ليست من أصول الدين التي بها يكون الإنسان مؤمناً وبإنكارها يكون كافراً، ولذلك فنحن، كما الأمر في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وزمن الإمام عليّ عليه السلام، إلى زمن الأئمّة كلّهم، نعتبر الذين لا يؤمنون بالإمامة ولا ينصبون العداء لأئمّة أهل البيت عليهم السلام مسلمين لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وأيضاً تُؤكل ذبائحهم ويُتَزَوّج منهم ويُزوّجون وما إلى ذلك. نعم، الإمامة من حقائق الدين لا من أصوله؛ لأنّ أصل الدين إذا أريد منه ما هو حقيقة دينية، فهذا صحيح، ولكن بعض الناس قد يهتدون إلى هذه الحقيقة وقد لا يهتدون، أمّا إذا أردنا من أصول الدين ما يرتكز الدين عليه، بحيث إنّ منكره يكون كافراً كمنكر التوحيد، ومنكر النبوّة، ومنكر المعاد، فالإمامة ليست من أصول الدين بهذا المعنى»[2].

---

(١) الكافي: ج ٢ ص ٢٦.

(٢) جريدة بينات، عدد ٣٦٧، ٩ / ٥ / ١٤٣١ هـ ـ ٢٣ / ٤ / ٢٠١٠م.

**ولزيادة في التوضيح نقول:**

إنّ «الأصل» هو عبارة عمّا يرتكز عليه الشيء ويُبنى، في مقابل الفرع، وعليه يكون معنى أصول الدين هو ما يرتكز عليه الدين ويُبنى.

وهذا المعنى هو معنى يختلف باختلاف الاعتبارات والوجوه التي يلحظ بها الشيء، فربّما يكون شيء ما باعتبار معيّن أصلاً من الأصول وربّما يكون باعتبار آخر فرعاً وليس أصلاً. فالصلاة على سبيل المثال وهي من فروع الدين باتفاق الفقهاء عبّر عنها في الأحاديث بعمود الدين، والعمود ممّا يرتكز عليه الدين. وفي بعض الأحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام ورد التعبير بـ «بُني الإسلام على خمس» وعدّ منها الصلاة والصيام والحجّ وهي كلّها من الفروع.

ونجد أيضاً أنّ الإيمان بالمعاد جُعل أصلاً من أصول الدين ولم يجعل الإيمان بالرسل والأنبياء والكتب السماوية لا سيّما القرآن الكريم أصلاً من هذه الأصول مع أنّ الصلاة إذا كانت عمود الدين وممّا بني عليه الإسلام فلا شكّ في ارتكاز الإسلام على الإيمان بالقرآن الكريم.

كلّ ذلك يدلّل على أنّ إثبات صفة الأصل لشيء وعدم إثباتها لشيء آخر إنّما هو بلحاظ الاختلاف في الاعتبارات والوجوه الملحوظة. وليس ذلك بعيداً عن الاجتهاد وعن العوامل الدخيلة في تبلور المذهب وتمييزه عن غيره، ومن هنا فإنّه يجبّ التمييز بين ما هو أصل مطلقاً وبين غيره، أي بين ما لا يمكن أن يكون إلا أصلاً مهمّاً تعدّدت الاعتبارات، وبين غيره ممّا يمكن أن يكون خاضعاً للاعتبارات واللحاظات والعوامل الأخرى.

ويترتَّب على ذلك أنّ الأصل على نحو الإطلاق هو الذي يجب أن يكون الأصل الأساسي؛ لأنّه من دونه لا تقوم للدين قائمة كدين، ولا يمكن من دونه أن يرتبط الإنسان بالدين ويتّصف بأنّه من أتباعه والمنتمين إليه، فما كان كذلك هو

الجدير بجعله أصلاً للدين، لأنّ كلّ ما عداه يكون تفصيلاً.

وعلى هذا الأساس نقول إنَّ ما يكون أصلاً مطلقاً يرتكز عليه الدين من حيث المبدأ هو:

أ. الإقرار بوحدانية الله عزّ وجلّ إلهاً وربّاً.

ب. الإقرار بنبوّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم رسولاً من عند الله تعالى.

ج. الالتزام الإجمالي بالرسالة وهو يستبطن معنيين:

١ - الالتزام بأنّ كلّ ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فهو حقّ من عند الله تعالى.

٢ - وعدم إنكار وردّ ما يُحتمل أنّه من الرسالة قبل قيام الدليل على أنّه ليس منها.

هذه هي الأصول التي يرتكز عليها الإسلام على نحو الاطلاق، بمعنى أنّه لا تقوم للإسلام قائمة بدون واحد منها، ولا يمكن أن يدخل الإنسان في دائرة الإسلام ابتداءً من دون واحد منها. فهي أصول لا تختلف باختلاف الاعتبارات والوجوه الملحوظة فيما يمكن أن يجعل ركيزة للدين.

وأمّا غير هذه الأمور الثلاثة، فلا يمكن أن يعدّ أصلاً على نحو الإطلاق. ويدلّ على ذلك عمل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهو الذي جرت عليه السيرة في الإسلام، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الأمور الثلاثة شرطاً في الدخول للإسلام حيث إنّ الإقرار بالشهادتين هو شرط ذلك ومفتاح الانتماء إلى الإسلام.

والإقرار بالشهادتين إقرار بوحدانية الله تعالى إلهاً وربّاً، وإقرار بنبوّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم رسولاً من عند الله عزّ وجلّ وهذان الإقراران هما المدلول المطابقي للشهادتين، ثمّ ينضوي تحت الإقرار بهما الالتزام الإجمالي بالرسالة فهو معنى تابع لذينك الإقرارين.

وقد أفاد السيّد تقي القمّي أنّه لا دليل قرآني على كون المعاد أصلاً من الأصول[1].

وقال السيّد محمّد حسن الترحيني: «شاع عند الإمامية أنّ الاعتقاد بالتوحيد والنبوّة والمعاد هو أصل الدين، والإمامة أصل من أصول المذهب لا الدين، والذي يقتضيه النظر، أنّ أصول الدين أمران: التوحيد والنبوّة الخاصّة فقط، ويدلّ عليه ـ إضافةً إلى سيرة النبيّ الأعظم، من قبول إسلام الشهادتين ـ الأخبار الكثيرة..»[2].

ولذا جاءت بعض الروايات لتؤكّد على أنّ الجنّة ليست خاصّة للشيعة بل لجميع المسلمين؛ فعن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليه السلام قال: «**إنّ للجنّة ثمانية أبواب: باب يدخل منه النبيّون والصديقون، وباب يدخل منه الشّهداء والصالحون، وخمسة أبواب يدخل منها شيعتنا ومحبّونا، وباب يدخل منه سائر المسلمين ممّن شهد أن لا إله إلا الله ولم يكن في قلبه مقدار ذرّة من بغضنا أهل البيت**»[3].

ومن النصوص الدالة على نجاة المخالفين أيضاً؛ قال الباقر عليه السلام: «**صلِّ على من مات من أهل القِبلة، وحسابه على الله عزّ وجلّ**»[4]. أي تصلي على المسلم، وهو ««كلّ مظهر للشهادتين، ما لم يعتقد خلاف ما علم بالضرورة ثبوته من الدين، كالقادحين في عليّ عليه السلام أو أحد الأئمّة عليهم السلام، كالخوارج. أو من غلا فيه كالنّصيرية، والسبائية، والخطّابية فهؤلاء لا تجب عليهم الصلاة؛ لأنّهم جحدوا ركناً من الدين، واعتقدوا ما علم بالضرورة بطلانه. وتجب الصلاة على من عداهم»[5].

---

(١) عمدة المطالب، السيد تقي القمي: ج ١ ص ١٨٨.

(٢) الإحكام في علم الكلام، السيد محمد حسن الترحيني: ص ٩.

(٣) الخصال، للشيخ الصدوق: ج ٢ ص ٤٠٨ ح ٦.

(٤) أمالي الصدوق: ص ٢٨٦ ح ٣١٨؛ تهذيب الأحكام: ج ٣ ص ٣٢٨ ح ١٠٢٥؛ الاستبصار: ج ١ ص ٤٦٨ ح ١٨٠٩.

(٥) منتهى المطلب العلامة الحلي: ج ٧ ص ٢٨٣.

وواضح جليّ أنّ من صُلِّي عليه من المسلمين رُجي له دخول الجنّة، والبُعد عن النار.

وروى الحِمْيَري بسنده عن جعفر، عن أبيه عليه السلام: «**أنّ عليّاً** عليه السلام **لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشّرك ولا إلى النفاق، ولكنّه كان يقول: هم إخواننا بَغَوْا علينا**»[1].

ولذا خرجت توصيات شديدة من أهل البيت عليهم السلام على أهمية احترام المسلمين المنتسبين للمذاهب الأخرى، يقول الإمام الصادق عليه السلام: «**مَا أَيْسَرَ مَا رَضِيَ بِهِ النَّاسُ عَنْكُمْ كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ عَنْهُمْ**»[2].. وكأنّ الإمام عليه السلام يريد أن يقول لنا: لا تسبّوا ولا تلعنوا، حتّى تستطيعوا أن تنفتحوا على الواقع الاجتماعي من خلال هذا الخطّ المستقيم فيكم.

وفي الصحيح عن حَنَان بن سَدِير، قال: قَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيُّ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا نَلْقَى مِنَ النَّاسِ فِيكَ! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «**وَمَا الَّذِي تَلْقَى مِنَ النَّاسِ فِيَّ؟**» فَقَالَ: لاَ يَزَالُ يَكُونُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ الْكَلاَمُ، فَيَقُولُ: جَعْفَرِيٌّ خَبِيثٌ، فَقَالَ: «**يُعَيِّرُكُمُ النَّاسُ بِي؟**» فَقَالَ لَهُ أَبُو الصَّبَّاحِ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ: «**مَا أَقَلَّ وَاللهِ مَنْ يَتَّبِعُ جَعْفَراً مِنْكُمْ! إِنَّمَا أَصْحَابِي مَنِ اشْتَدَّ وَرَعُهُ، وَعَمِلَ لِخَالِقِهِ، وَرَجَا ثَوَابَهُ؛ فَهَؤُلاَءِ أَصْحَابِي**»[3].

إذاً قضية النّجاة أو الهلاك ـ أو لِنَقُل قضيّة الثواب أو العقاب ـ لا تتمّ جزافاً ولا اعتباطاً وإنّما تحكمها معاييرُ واضحةٌ يدركها العقل، ولذا لا بدّ من انسجام الحساب ثواباً أو عقاباً مع ما ثبت من عدله تعالى وتنزّهه عن الظّلم كما يرى العدلية، وَفْقاً لقاعدة الحسن والقبح العقليّين، إنّ الاعتباطية في الحساب وعدم

---

(١) قرب الإسناد: ص ٩٤ ح ٣١٨.

(٢) الكافي: ج ٨ ص ٣٤١.

(٣) م.ن: ج ٢ ص ٧٧ ح ٦.

ارتكازه على موازين يقبلها العقل والوجدان هي من الأمور التي لا بدّ أن ينزِّه عنها الله لتنافيها مع منطق العدل، وما يحكم به العقل القطعي، فلو أنّ شخصين من الناس على مستوى واحد من الكفر والجحود أو التمرّد والعصيان فمقتضى العدل أن يتساويا في الحساب، أمّا إدخال أحدهما النار وإدخال الآخر الجنّة دونما مرجّح فهو عين الظلم وقد تنزَّه المولى عن ذلك.

لقد مارس التمزّق المذهبي وما تمخض عنه من صراع حادّ على مستوى العقيدة والشريعة والسلوك، وعبر قنوات الجدل أو القتال، دوراً خطيراً في تفتيت قدرات الأمة واستنزافها، وإعاقتها بالتالي عن مواصلة مهماتها الحضارية.

إنّ من حقّ البشرية علينا، أن نقدِّم لهم خير ما لدينا؛ وهو ديننا القويم، وقرآننا الكريم، ورسولنا العظيم، وعلينا أن نُسمعهم صوت الإسلام الجميل، وبكلّ السبل، وبأحدث الطرق، وبكلّ اللغات. وبكلّ وسائل التقنية والاتصال الحديثة. وعلى المسؤولين عن الفضائيات الدينية القائمة، أن تكون رسالتهم ربّانية خالصة؛ نابعة من القرآن الكريم، وصحيح الحديث الشريف، وأن يلتزموا بمنهج الإسلام بشموليته ووسطيّته؛ بلا إفراط ولا تفريط، وأن يطوروا أداءهم شكلاً وموضوعاً علميّاً وفنّياً.

**الشاهد السادس**

يروي سُليم بن قيس مؤامرة القوم لقتل الإمام عليّ عليه السلام، فقال:

«قال ابن عباس: ثمّ إنّهم تآمروا وتذاكروا فقالوا: لا يستقيم لنا أمر ما دام هذا الرجل حيّاً! فقال أبو بكر: مَن لنا بقتله؟ فقال عمر: خالد بن الوليد. فأرسلا إليه فقالا: يا خالد، ما رأيك في أمر نحملك عليه؟ قال: احملاني على ما شئتما، فوالله إن حملتماني على قتل ابن أبي طالب لفعلت. فقالا: والله ما نريد غيره. قال: فإنّي له.

فقال أبو بكر: إذا قمنا في الصلاة، صلاة الفجر، فقم إلى جانبه ومعك السيف.

فإذا سلمت فاضرب عنقه. قال: نعم. فافترقوا على ذلك.

ثمّ إنّ أبا بكر تفكَّر فيما أمر به من قتل عليّ عليه السلام، وعرف أنّه إن فعل ذلك وقعت حرب شديدة وبلاء طويل، فندم على ما أمره به...»[(١)].

**أقول:** لو فرضنا جدلاً أنّ أبا بكر كان يهمّ بقتل عليّ عليه السلام، فهل من المعقول أن يخطِّط لقتل عليّ في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبشكل معلن؛ يُعرف فيه القاتل والآمر، وفي تلك الظروف الحساسة؟!!

وهل كان أبو بكر ـ وهو معروف بحنكته ومعرفته بمجتمعه ـ لِيُقْدِمَ على قتل عليّ عليه السلام في أوّل أيّام خلافته، وهو بحاجة إلى تثبيتها، وإلى الاستقرار والتهدئة، وهو يعلم أنّ بني هاشم وجمعاً كبيراً من الصحابة لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وأنّ ذلك ستكون له تداعيات خطيرة على الخلافة والوضع برمّته؟

وإذا كان أبو بكر ترك سعد بن عبادة وشأنه، فهل سيقتل عليّاً عليه السلام وهو من هو في مكانته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟! فهل يحتمل أن تكون الخشية من قتل سعد بن عبادة أكبر من الخشية من قتل عليّ عليه السلام؟!

إنّ هذه الروايات إنّما تنطلي على الناس؛ لأنّهم يتعاملون معها من منطلق العاطفة والانفعال والتعبئة النفسية، وإلا لو أزاحوا عنهم ذلك، وتعاملوا معها بموضوعية وتعقّل لما انطلت عليهم، فلا يمكن لعاقل يحترم عقله أن يأخذ بهذه الروايات ويرتّب عليها موقفاً.

## الشاهد السابع

جاءت في بعض المصادر قصّة مفادها أنّ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ابن زنا.

ولو تأمّلنا ودرسنا الموضوع لوجدنا أنّنا أمام ثلاثة مصادر أساسيّة للمسألة:

---

(١) كتاب سُليم بن قيس: ص ٣٩٣-٣٩٤.

**المصدر الأول:** هو كتاب سُليم بن قيس الهلالي.

**والمصدر الثاني:** هو كتاب مثالب العرب للكلبي النسّابة (٢٠٦هـ).

**والمصدر الثالث:** هو كتاب تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي.

**المصدر الأول:** ما جاء في كتاب سُليم بن قيس في موقف الزبير بن العوام الشديد من عمر بن الخطاب، بعد السقيفة، يقول سُليم:

«وقيل للزبير: بايع، فأبى، فوثب إليه عمر وخالد بن الوليد والمغيرة بن شعبة في أناس معهم، فانتزعوا سيفه من يده فضربوا به الأرض حتى كسروه ثمّ لببوه. فقال الزبير ـ وعمر على صدره ـ: يا بن صهاك، أما والله لو أنّ سيفي في يدي لحدت عنّي. ثم بايع.

قال سلمان: ثمّ أخذوني فوجئوا عنقي حتى تركوها كالسلعة، ثمّ أخذوا يدي وفتلوها فبايعت مكرهاً.

ثم بايع أبو ذرّ والمقداد مكرهَين، وما بايع أحد من الأمّة مكرهاً غير عليّ عليه السلام وأربعتنا. ولم يكن منّا أحد أشدّ قولاً من الزبير، فإنّه لما بايع قال: يا بن صهاك، أما والله لولا هؤلاء الطّغاة الذين أعانوك لما كنت تقدم عليّ ومعي سيفي لما أعرف من جبنك ولؤمك، ولكن وجدت طغاة تقوى بهم وتصول.

فغضب عمر وقال: أتذكر صهاك؟ فقال: ومَن صهاك وما يمنعني من ذكرها؟ وقد كانت صهاك زانية، أَوَتُنكر ذلك؟ أوليس كانت أَمَةً حبشيّة لجدّي عبد المطلب، فزنى بها جدّك نفيل، فولدت أباك الخطاب، فوهبها عبد المطلب لجدّك ـ بعد ما زنى بها ـ فولدته، وإنّه لعبد لجدّي ولد زنا؟!

فأصلح بينهما أبو بكر وكفّ كلّ واحد منهما عن صاحبه»[1].

---

(١) كتاب سُليم: ص ١٥٨-١٥٩. وعنه: الاحتجاج للطبرسي: ج ١ ص ١١١؛ وبحار الأنوار: ج ٢٨ ص ـ ٢٧٧ وغيرهما.

وربّما يعد أقدم نصّ في قضيّة نسب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ويمكن التعليق على هذا النص: أنّ الواضح الجليّ في أنّ والد عمر كان ابن زنا، ولكن ليس فيها أنّ عمر كان ابن زنا. وما ذكره الزبير ـ إن صحّ ـ محض جاهلية مذمومة يربأ المسلم أن ينزلق فيه، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

يقول الشريف المرتضى: «ولا تزر وازرة وزر أخرى، ولا يؤاخِذ أحداً بذنب غيره، ولا يعذبه على ما ليس مِن فعله، ولا يطالبه بغير جنايته وكسبه، ولا يلومه على ما خلقه فيه، ولا يستبطئه فيما لم يقدره عليه، ولا يعاقبه إلا باستحقاقه، ولا يعذبه إلا بما جناه على نفسه، وأقام الحُجّة عليه فيه»[1]. ويقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**وَمُمَيَّزُونَ حِسَاباً**»[2] أي كلٌّ يُحاسب على عمله منفصلاً عمّن سواه.

ولذا لا نقبل التعيير والانتقاص في الأنساب التي وقع فيه كثير من العلماء[3]؛ لأنّها مخالفة لآداب وقيم الإسلام التي رسَّخها في قلوب المسلمين.

والملاحظ على كثير من علماء المسلمين وخطبائهم أنّهم ما يزالون يعيشون العقلية القبلية والعشائرية والنسبية في التفاخر، مع أنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عمل جاهداً على البحث عن العلم والكفاءة والتقوى، وجعل الفخر بالأنساب تحت قدميه:

ففي معتبرة محمّد بن حمران، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «**ثلاثة من عمل الجاهلية: الفخر بالأنساب، والطعن في الأحساب، والاستسقاء بالأنواء**»[4].

وفي صحيحة أبي حمزة الثمالي ـ في قصّة جويبر المعروفة ـ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له: «**يا جويبر، إنّ الله قد وضع بالإسلام من كان في الجاهلية شريفاً، وشرّف بالإسلام من كان في الجاهلية وضيعاً، وأعزّ بالإسلام من كان في الجاهلية ذليلاً،**

---

(١) رسائل الشريف المرتضى: ج ٢ ص ١٨٩.
(٢) نهج البلاغة: خطبة ٨٣.
(٣) أنظر: رسائل الشريف المرتضى: ج ٤ ص ١٠٨؛ شرح نهج البلاغة: ج ١٢ ص ٣٩.
(٤) معاني الأخبار: ص ٣٢٦.

**وأذهب بالإسلام ما كان من نخوة الجاهلية وتفاخرها بعشائرها وباسق أنسابها، فالنّاس اليوم كلّهم أبيضهم وأسودهم وقرشيّهم وعربيّهم وعجميّهم من آدم، وإنّ آدم خلقه الله من طين، وإنّ أحبّ الناس إلى الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة أطوعهم له وأتقاهم، وما أعلم يا جويبر لأحد من المسلمين عليك اليوم فضلاً إلا لمن كان أتقى لله منك وأطوع..»**[1].

ولذا نربأ بمثل الزبير أن يصدر عنه هذا الفعل المستهجن القبيح.

**المصدر الثاني**: هو كتاب مثالب العرب للنسّابة هشام بن محمّد بن السائب الكلبي (٢٠٦هـ)، وجاء في موضعين:

**الموضع الأول**: في باب من تديّن بسفاح الجاهليّة، يقول فيه: «هشام عن أبيه قال: كانت صهاك أَمَةً حبشيّة لهاشم بن عبد مناف، فوقع عليها فجاءت بنضلة بنت هاشم، ثمّ وقع عليها عبد العزّى بن رباح فجاءت بنفيل جدّ عمر بن الخطاب، ثمّ وقع عليها ربيعة بن الحرث بن حبيب بن حذيمة فجاءت بعمرو بن ربيعة...» قال هشام بن محمّد الكلبي: «وأمّ الخطاب بن نفيل حبشيّة، يقال لها حنتمة، أَمَة لجابر بن حبيب الفهمي، وهم ينسبونها أنّها ابنته»[2].

**الموضع الثاني**: في باب أبناء الحبشيّات قال: «فمن قريش نضلة بن هاشم بن عبد مناف، لا عقب له أمّه صهاك، ونفيل بن عبد العزّى بن رباح.. أمّه صهاك، وعمرو بن ربيعة بن الحرث من بني عامر بن لؤي، أمّه صهاك. فأمّ هؤلاء صهاك حبشيّة كانت لهاشم بن عبد مناف، والخطاب بن نفيل أمّه حبشيّة كانت لجابر بن حبيب الفهمي..» [3].

ولو لاحظنا كِلا النصين، سنجد ما يلي:

---

(١) الكافي: ج ٥ ص ٣٤٠.

(٢) مثالب العرب: ص ٨٨-٨٩.

(٣) م.ن: ١٠٣.

١ ـ ليس هناك أيّ إشارة إلى أنّ أمّ عمر بن الخطاب قد أتت به من الزّنا، بل غاية ما في النصّ أنّ جدّ عمر بن الخطاب ـ وهو نفيل ـ كانت أمّه صهاك، فليس في كلام الكلبي أيّ شيء حول ولادة عمر نفسه من الزّنا.

٢ ـ إنّ النصين يميزان بين صهاك وحنتمة، فصهاك هي أمّ جدّ عمر، فعمر هو ابن الخطاب بن نفيل، وأمّ نفيل هي صهاك المتّهمة، أمّا حنتمة فهي امرأة أخرى كانت أَمَةً لجابر الفهمي، وليس هناك أيّ حديث عن ارتباطها بموضوع صهاك.

٣ ـ وأمّا قوله «وهم ينسبونها أنّها ابنته» فهو واضح في رجوعه لجابر بن حبيب الفهمي، إذ هو الأقرب والأوفق باللغة العربية، فهو يريد أن يقول بأنّ جابر بن حبيب كانت حنتمة أَمَتَه، وليست ابنته، خلافاً لما توهّموا، ولا يرجع الكلام إلى الخطاب حتّى يقال بأنّ حنتمة هي ابنة الخطاب، فيكون الخطاب أباً لعمر وأخاً له في الوقت عينه، فهذا غريب عن الدلالة خلافاً لما حاوله الشيخ نجاح الطائي في تعليقته على المثالب للكلبي[١].

٤ ـ لم يرشدنا الكلبي المتوفى عام ٢٠٦ هـ إلى مصدر معلوماته سوى والده محمّد بن السائب (١٤٦هـ)، وهو رجل نصّ ابن داوود الحلي على كونه مهملاً[٢]، ولم يذكره أحد من علماء الرجال الشيعة السابقين بتوثيق أو مدح، فيما ضعّفه السنّة جداً. ولو نظر الإنسان في كتاب مثالب العرب لرأى معلومات وفيرة جدّاً تدين الكثير من الناس، بطريقة ليس من السهل الحصول على معلومات فيها؛ لكثرتها.

ولم يذكر أحدٌ من الذين طرحوا الموضوع إحالة مباشرة لكتاب مثالب العرب للكلبي، وإنّما مصدر معلوماتهم في ذلك هو كلام السيّد ابن طاووس حيث قال: «ومن طريف ما بلغوا إليه من القدح في أصل خليفتهم، وأنّ جدّته صهاك

(١) راجع: مثالب العرب: ص ٨٩ هامش ١.
(٢) رجال ابن داود: ص ١٧٢.

الحبشية ولدته من سفاح يعني من زنا، ثمّ يروون أنّ ولد الزنا لا ينجب، ثمّ مع هذا التناقض يدّعون أنّه أنجب ويكذبون أنفسهم، ولو عقلوا لاستقبحوا أن يولّوا خليفةً، ثمّ شهدوا أنّه ولد الزنا. فمن روايتهم في ذلك ما ذكره أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي، وهو من رجالهم، في كتاب المثالب فقال ما هذا لفظه في عدد جملة من ولدوا من سفاح: روى هشام عن أبيه قال: كانت صهاك أَمَةً حبشية لهاشم بن عبد مناف، ثمَّ وقع عليها عبد العزّى بن رياح، فجاءت بنفيل جدّ عمر بن الخطاب..» [1].

ونقلها: العلامة الحلي[2]، والنباطي (٨٧٧هـ)[3]، والشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ)[4]. ونقلها بشكل مفصّل ـ لا يوجد في الكتاب المطبوع ـ الشيخ المجلسي (ت١١١١هـ) [5].

وقد نقل الشيخ البحراني هذه القصة عن الكلبي النسّابة عن عبد الله بن سيابة: «روى محمّد بن السائب الكلبي النسابة في كتابه مثالب العرب، وأبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي النسابة، في كتابه الصلابة في معرفة الصحابة، وصاحب كتاب التنقيح في النسب الصريح، بإسنادهم إلى ابن سيابة عبد الله في نسب عمر بن الخطاب...»[6].

**ويلاحظ عليه:**

**أولاً**: المعلوم أنّ صاحب كتاب المثالب هو هشام الكلبي ابن محمّد وليس محمّداً.

---

(١) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ص ٤٦٩.

(٢) نهج الحق: ص ٣٤٨.

(٣) الصراط المستقيم: ج ٣ ص ٢٨.

(٤) كشكول البحراني: ج ٣ ص ٢١٢-٢١٤.

(٥) بحار الأنوار: ج ٣١ ص ٩٨-١٠٢.

(٦) كشكول البحراني: ج ٣ ص ٢١٢.

**ثانياً**: أنّ عبد الله بن سيابة عاش في أواسط القرن الثاني الهجري، وذكر الشيخ الطوسي أنّه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وهو رجل مجهول لم يرد فيه توثيق[1]. كما أنّه مهمل عند أهل السنّة.

**ثالثاً**: لم يرد اسم عبد الله بن سيابة في القصّة التي نقلها الكلبي في المثالب، فلعلّ الشيخ البحراني نقل عن كتاب آخر للكلبي؛ لأنّ القصّة التفصيلية التي نقلها المجلسي في بحار الأنوار ونقلها الشيخ البحراني ـ أيضاً ـ لم أعثر عليها في مثالب العرب للكلبي، وما رأيته للكلبي فيه لا ذكر لعبد الله ابن سيابة فيه.

**رابعاً**: بعد تفتيش دقيق لموسوعات أهل السنّة، وعن طريق البرامج الإلكترونية المتعدِّدة لم أعثر على كتاب «الصلابة في معرفة الصحابة» ولم يذكر هذا الكتاب أحد قبل الشيخ البحراني، وكذلك الحال بالنسبة لكتاب «التنقيح في النسب الصريح».

**المصدر الثالث**: ما جاء في تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي، حيث قال: «وقال عليّ بن إبراهيم: ثم حرّم الله عزّ وجلّ نكاح الزواني فقال: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو ردّ على من يستحلّ التمتّع بالزّواني والتزويج بهنّ وهنّ المشهورات المعروفات في الدنيا لا يقدر الرجل على تحصينهن، ونزلت هذه الآية في نساء مكّة كنّ مستعلنات بالزّنا: سارة وحنتمة والرباب، كنّ يغنّين بهجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحرّم الله نكاحهنّ، وجرت بعدهنّ في النساء من أمثالهنّ»[2].

ويمكن التعليق على هذا النصّ:

١ ـ هذا النصّ هو نصّ عليّ بن إبراهيم وليس رواية، ولا يذكر لنا القمّي الذي كان يعيش في القرن الثالث الهجري، من أين علم بسبب نزول هذه الآية في هذه النسوة الثلاثة.

---

(١) أنظر: معجم رجال الحديث: ج ١١ ص ٢٢٨.

(٢) تفسير عليّ بن إبراهيم القمي: ج ٢ ص ٩٦.

٢- صحيح أنّ حنتمة هو اسم أمّ عمر بن الخطاب[١]، لكن لا يوجد ما يؤكّد أنّ حنتمة في هذا النصّ هي نفسها أمّ عمر بن الخطاب، فإنّ هذا الاسم موجود عند العرب متداول.

٣ - حتى لو ثبت أنّها أمّ عمر بن الخطاب، فهذا لا يثبت كون عمر ابن زنا، فلا تلازم عقلي ولا شرعي بين كون الأم متجاهرة بالزنا وبين كون ابنها من الزنا بعد أن كان الولد للفراش وللعاهر الحجر.

ولو راجعتَ ترجمة الخليفة عمر بن الخطاب في «أسد الغابة» و«الإصابة في معرفة الصحابة» وعشرات كتب الرجال والتراجم السنيّة لا تجد لهذه القصة من أثر، بل إنّه لا ذكر لامرأة باسم (صهاك) ـ بوصفها أمّاً لعمر أو جدّة له ـ في مصادر التاريخ والحديث والأدب والفقه والتفسير والرجال والتراجم عند أهل السنّة بمذاهبهم إطلاقاً.

وأقرب الأمور: أنّ بعض المغالين المتطرّفين هو من حَبَكَ هذه القصة الفريدة؛ من باب سبّه والوقيعة فيه واتهامه بما ليس فيه لإسقاط حرمته بين الناس، كما يفتي بذلك غير واحد من الفقهاء ويعتمدون فيه على بعض الأحاديث عن النبيّ ﷺ نفسه[٢]، فلا يمكن بهذا العدد القليل من المصادر المبعثرة إقناعه بمثل هذه الحادثة التاريخية.

ولـو تجاهلنا عمر بن الخطاب في هذه القضية، فهل يمكن الحكم على مسلم ـ بمثل هذه المرويّات ـ واعتباره ولد زنا من الناحية الشرعية أو الأخلاقية؟!

وهل يقبل القانون الإسلامي بمثل هذه الإثباتات بوصفها معطيات شرعية، وبيّنات مقبولة في حقّ هذا الشخص أو ذاك؟!

---

(١) واسمها: حنتمة بنت هاشم بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم. أنظر: المستدرك على الصحيحين: ج ٣ ص ٨٦ ح ٤٤٧٧؛ مصنف بن أبي شيبة: ج ٤ ص ٤٧ ح ١٧٦٥٠؛ الآحاد والمثاني: ج ١ ص ٩٥.

(٢) المناهل: ص ٢٥٩؛ كتاب المكاسب: ج ١ ص ٢٥٥؛ المكاسب للخميني: ج ١ ص ٢٥١؛ مصباح الفقاهة: ج ١ ص ٥٠٤ و ٥٤٨؛ المكاسب المحرمة للأراكي: ص ٣٢٩؛ فقه الصادق: ج ١٤ ص ٣٤٥؛ ومنهاج الفقاهة: ج ٢ ص ١٣.

إذا قبلنا ذلك، فسنقبل باستخدام الآخرين لهذه الطريقة نفسها في حقّ كبار رواة الحديث عند الشيعة من أمثال: زرارة بن أعين، وهشام بن الحكم، وأبو بصير ليث بن البختري، ويونس بن عبد الرحمن وغيرهم؛ حيث وردت فيهم روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام تذمّهم ذمّاً شديداً. في حين نرى علماء الجرح توقّفوا في قبول كثير من هذه النصوص وحللوا أسانيدها ومتونها.

وعلينا أن نفعل الشيء نفسه في الروايات التي تذمّ غير الشيعة؛ فإنّ المنهج العلمي لا يتجزّأ ولا ينفصل!! فهل نقبل موضوعاً بهذا الحجم من روايات لم ترد في أمّهات كتب التاريخ، ولم ترد أيضاً في أمّهات كتب الحديث والرجال والتراجم عند السنّة والشيعة؟!.

وأختم كلامي بحديث يرويه المجلسي في باب كفر الثلاثة موجود في تفسير عليّ بن إبراهيم القمي، قال: حدثنا أبو العباس، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا، عن علي بن حسان، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ قال: «الوحيد ولد الزّنا وهو زفر»[1].

وهذه الرواية ضعيفة جدّاً، ففيها عليّ بن حسان وعمّه.

**١. عليّ بن حسان بن كثير الهاشمي**

عليّ بن حسّان بن كثير، يكنّى أبا الحسن، ويلقّب بالهاشمي؛ لأنّه مولى لبني هاشم. قال النجاشي: «عليّ بن حسّان بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العباس».

وقال ابن الغضائري: «عليّ بن حسّان بن كثير، مولى أبي جعفر الباقر عليه السلام».

والصحيح ما ذكره النجاشي؛ لأنّه أضبط في علم الأنساب، ولأنّ عمّه عبد الرحمن بن كثير كان مولى لبني العباس، ولم أقف على رواية لعليّ بن حسّان عن

(١) تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي: ج ٢ ص ٣٩٥؛ بحار الأنوار: ج ٣١ ص ١٠٨.

الإمام الباقر عليه السلام ولم يُعدّ من أصحابه.

روى عنه: الحسن بن موسى الخشّاب، وتميم بن بهلول، وسَلَمَة بن الخطّاب، والحسن بن علي الكوفي، ونوح بن شعيب، ومعلّى بن محمّد البصري، وأحمد بن إبراهيم، ويحيى بن زكريا، وغيرهم.

ويظهر الاشتراك في الرواية بينه وبين عليّ بن حسّان الواسطي الثقة، والتمييز بينهما: أنّه ابن حسّان الهاشمي برواية الحسن بن عليّ الكوفي عنه، وبروايته هو عن عمّه عبد الرحمن بن كثير.

وأنّه ابن حسّان الواسطي الثقة برواية محمّد بن الحسن الصفار، وأحمد بن أبي عبد الله عنه[١].

ولكن جاء في أكثر من مورد أنّ ابن حسّان الواسطي يروي عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، ولعلّ إضافة كلمة «عمّه» بأيدي النُّسّاخ، فإن كانت الرواية مقيّدة بالهاشمي والواسطي فإنّه يحصل التمييز، وإن كانت من دون تقييد فالتمييز المتقدم، فالأمر ملتبس، ولا بدّ من التوقّف. أو إذا كانت الرواية صحيحة المضمون والمتن تحمل على أنّها رواية الواسطي الثقة، وإن كان فيها غلوّ وتخليط فلعلّها رواية الهاشمي الكذّاب المغالي[٢].

قال الكشّي: «قال محمّد بن مسعود: سألت عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال عن عليّ بن حسّان، قال: عن أيّهما سألت؟ أمّا الواسطي فهو ثقة، وأمّا الذي عندنا يروي عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، فهو كذاب واقفي أيضاً، لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام»[٣].

(١) هداية المحدثين: ص ١١٥-١١٦.
(٢) أنظر: علل الشرائع: ص ٥٣٣ ح ٤؛ ودلائل الإمامة: ص ٢٢ ح ١٤٦.
(٣) رجال الكشي: ج ٢ ص ٧٤٨ الرقم ٨٥١.

وقال ابن الغضائري: «عليّ بن حسّان بن كثير، مولى أبي جعفر الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ، أبو الحسن، روى عن عمّه عبد الرحمن، غالٍ، ضعيف، رأيت له كتاباً سمّاه تفسير الباطن لا يتعلّق من الإسلام بسبب، لا يروي إلاّ عن عمّه. ومن أصحابنا عليّ بن حسّان الواسطي، ثقة ثقة»[1].

وقال النجاشي: «ضعيف جدّاً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليط كلّه»[2].

واعتماداً على تضعيف ابن فضّال وابن الغضائري والنجاشي، ضعّفه العلامة الحلّي[3]، وابن داوود[4]، والجزائري[5].

وضعّفه المجلسي في رجاله[6]، وحكم على رواياته بالضعف عند دراسته أسانيد الكافي والتهذيب[7].

**٢. عبد الرحمن بن كثير الهاشمي**

عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، كان مولى عبّاس بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العباس[8]، ويلقّب بالهاشمي والقرشي.

عدّه البرقي والطوسي من أصحاب الإمام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ[9].

روى عن: أبي جعفر وأبي عبد الله عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وداوود الرقي، والمفضل بن عمر.

(١) رجال ابن الغضائري: ص ٧٧ الرقم ٨٨.
(٢) رجال النجاشي: ص ٢٥١ الرقم ٦٦٠.
(٣) خلاصة الأقوال: ص ٣٦٦.
(٤) رجال ابن داوود: ص ٢٦١.
(٥) حاوي الأقوال: ج ٤ ص ٣٧.
(٦) رجال المجلسي: ص ٢٥٨.
(٧) مرآة العقول: ج ٢ ص ٣٢٢؛ وملاذ الأخيار: ج ١ ص ٢٢٤.
(٨) رجال النجاشي: ص ٢٣٤ الرقم ٦٢١.
(٩) رجال البرقي: ص ٦٧؛ ورجال الطوسي: ص ٢٣٧ الرقم ٣٢٣٠.

وروى عنه: ابن محبوب، وابن أخيه (عليّ بن حسان)، وعليّ بن الحكم، والقاسم الخزاز.

قال النجاشي: «كان ضعيفاً غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث»[١].

وأضاف: «له كتاب فضائل سورة إنا أنزلناه، ... وكتاب الأظلة كتاب فاسد مختلط»[٢].

ضعّفه العلامة الحلي[٣]، وابن داوود[٤]، والجزائري[٥].

وضعّفه المجلسي في رجاله[٦]، وحكم على رواياته بالضَّعْف عند دراسته أسانيد الكافي والتهذيب[٧].

وخلاصة القول فيه: ضعيف، يضع الحديث، له كتاب الأظِلّة، وهو كتاب فاسد مختلط موضوع على عقيدة الغلاة، وروايات الكتاب منتشرة في كتب الحديث.

## وأخيراً..

إنّ هذه القصة المفتراة لو كانت صحيحة لكان من الطبيعيّ أن يستخدم بقوّة من طرف مشركي قريش ضدّه للتشويه عليه بعد إسلامه، في مُناخ تسوده ثقافة عربية تُعنى بالأنساب وتهتمّ بها أشدّ الاهتمام، بل لقد كان من المناسب أن يثار هذا الأمر ضدّه من قبل كلّ المخالفين له، بعد وفاة النبيّ ﷺ، فكيف لم ترد هذه

(١) رجال النجاشي: ص ٢٣٤ الرقم ٦٢١.
(٢) م.ن: ص ٢٣٤ الرقم ٦٢١.
(٣) خلاصة الأقوال: ص ٣٧٤.
(٤) رجال ابن داوود: ص ٢٥٦-٢٥٧.
(٥) حاوي الأقوال: ج ٤ ص ١١٩.
(٦) رجال المجلسي: ص ٢٣٦.
(٧) مرآة العقول: ج ٢ ص ٨١؛ وملاذ الأخيار: ج ١ ص ٢٢٥.

القصة في الكتب الشيعية الأربعة، أو في كتب الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والشريف المرتضى وغيرهم؟!

**الشاهد الثامن**

وأودّ أن أضيف في ختام الكلام عن كتاب سُليم أنَّ أول مروياته الواردة فيه عن بيان الرسول ﷺ في مرض وفاته لابنته السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام أنَّ الله تعالى اختاره وعليّاً، ثمَّ اختار من بعدهما أَحَدَ عَشَرَ وصيّاً من أبنائها إلى يوم القيامة[1]، لها أصل يروى بإسناد غير صحيح في كتب أهل السُّنة، وفيه أنَّ المهدي من ولد الحسن والحسين؛ لكن ليس فيه ذكر الأوصياء بأسمائهم بعد عليّ عليه السلام.

فقد أخرج الطبراني من طريق الهيثم ابن حبيب، عن سفيان بن عيينة، عن عليّ بن عليّ المكّي الهلالي، عن أبيه قال: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شِكَاتِهِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا، فَإِذَا فَاطِمَةُ عِنْدَ رَأْسِهِ، قَالَ: فَبَكَتْ حَتَّى ارْتَفَعَ صَوْتُهَا فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ طَرْفَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: «**حَبِيبَتِي فَاطِمَةُ مَا الَّذِي يُبْكِيكِ؟**» **قَالَتْ: أَخْشَى الضَّيْعَةَ مِنْ بَعْدِكَ، فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى الأَرْضِ اطِّلاعَةً فَاخْتَارَ مِنْهَا أَبَاكِ يَبْعَثُهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ اطَّلَعَ اطِّلاعَةً فَاخْتَارَ مِنْهَا بَعْلَكِ، وَأَوْحَى إِلَيَّ أَنْ أُنْكِحَكِ إِيَّاهُ، يَا فَاطِمَةُ: وَنَحْنُ أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ أَعْطَانَا اللهُ سَبْعَ خِصَالٍ لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ قَبْلَنَا، وَلا يُعْطَى أَحَدٌ بَعْدَنَا، أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَأَكْرَمُ النَّبِيِّينَ عَلَى اللهِ، وَأَحَبُّ الْمَخْلُوقِينَ إِلَى اللهِ، وَأَنَا أَبُوكِ، وَوَصِيِّي خَيْرُ الأَوْصِيَاءِ، وَأَحَبُّهُمْ إِلَى اللهِ وَهُوَ بَعْلُكِ، وَشَهِيدُنَا خَيْرُ الشُّهَدَاءِ وَأَحَبُّهُمْ إِلَى اللهِ، وَهُوَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ عَمُّ أَبِيكِ وَعَمُّ بَعْلِكِ، وَمِنَّا مَنْ لَهُ جَنَاحَانِ أَخْضَرَانِ يَطِيرُ فِي الْجَنَّةِ مَعَ الْمَلائِكَةِ حَيْثُ شَاءَ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِيكِ وَأَخُو بَعْلِكِ، وَمِنَّا سِبْطَا هَذِهِ الأُمَّةِ وَهُمَا ابْنَاكِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبُوهُمَا وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ خَيْرٌ مِنْهُمَا، يَا فَاطِمَةُ: وَالَّذِي**

(١) كتاب سُليم: ص ١٣٢-١٣٤.

بَعَثَنِي بِالْحَقِّ إِنَّ مِنْهُمَا مَهْدِيُّ هَذِهِ الأُمَّةِ إِذَا صَارَ الدُّنْيَا هَرَجًا مَرَجًا وَتَظَاهَرَتِ الْفِتَنُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَأَغَارَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَلا كَبِيرَ يَرْحَمُ صَغِيرًا، وَلا صَغِيرَ يُوَقِّرُ كَبِيرًا، فَيَبْعَثُ اللهُ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْهُمَا مَنْ يَفْتَحُ حُصُونَ الضَّلالَةِ، وَقُلُوبًا غُلْفًا يَقُومُ بِالدِّينِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ كَمَا قُمْتُ بِهِ فِي أَوَّلِ الزَّمَانِ، وَيَمْلأُ الدُّنْيَا عَدْلا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا، يَا فَاطِمَةُ: لا تَحْزَنِي وَلا تَبْكِي فَإِنَّ اللهَ أَرْحَمُ بِكِ وَأَرْأَفُ عَلَيْكِ مِنِّي، وَذَلِكَ لِمَكَانِكِ مِنِّي وَمَوْضِعِكِ مِنْ قَلْبِي، وَزَوَّجَكِ اللهُ زَوْجَكِ وَهُوَ أَشْرَفُ أَهْلِ بَيْتِي حَسَبًا وَأَكْرَمُهُمْ مَنْصِبًا وَأَرْحَمُهُمْ بِالرَّعِيَّةِ، وَأَعْدَلُهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَأَبْصَرُهُمْ بِالْقَضِيَّةِ، وَقَدْ سَأَلْتُ رَبِّي عزّ وجلّ أَنْ تَكُونِي أَوَّلَ مَنْ يَلْحَقُنِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي»[(١)].

وأريد أن أقف عند رواية سابقة، رواها الكليني، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ، فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عليه السلام، ثَلاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ»[(٢)].

هذه الرواية وإن كان لها ـ بحسب مباني بعض العلماء ـ سند تامّ، إلا أنّها مخدوشة سواء على المبنى العقائدي أو على غيره:

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ج ٦ ص ٣٢٧-٣٢٨. والمعجم الكبير: ج ٣ ص ٥٧. وأورده محب الدين الطبري في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: ص ١٣٥-١٣٦ وقال: «خرّجه الحافظ أبو العلاء الهمذاني في أربعين حديثاً في المهدي». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٦٥-١٦٦ وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه الهيثم بن حبيب قال أبو حاتم منكر الحديث وهو متهم بهذا الحديث». وفي تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٨١ ميّز الحافظ ابن حجر بين أبي الهيثم الهيثم بن حبيب الثقة الذي روى عن عكرمة وروى عنه شعبة، وبين الهيثم بن حبيب هذا الذي روى عن ابن عيينة بإسناد صحيح خبراً ظاهر البطلان في ذكر المهدي وغيره كما أورده الطبراني في الأوسط، وأشار الحافظ إلى أنه أفاد ذلك التمييز من الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٧ ص ١٠٦-١٠٧. وبين الحافظ في التقريب: ص ٥٠٨ أنَّ الهيثم راوي خبر المهدي عن ابن عيينة متروك الحديث. وفي الإصابة: ج ٤ ص ٥٧٣ ترجم الحافظ لعلي الهلالي، فذكر حديث الطبراني هذا وقال: «ذكره الطبراني وأخرج من طريق ابن عيينة عن عليّ بن علي الهلالي عن أبيه ...، وقال: إنّه لا يروى إلا بهذا الإسناد». ولم أجد لعليّ الهلالي وابنه بعد ذلك عيناً ولا أثراً.

(٢) الكافي: ج ١ ص ٥٣٢ ح ٩؛ كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٦٩ ح ١٣.

**أ.** أمّا على مبنى عقائد الإمامية فلأنّها ذكرت أنّ الاثني عشر وصيّاً هم من وُلْد فاطمة عليها السلام، مع أنّهم أحد عشر؛ لأنّ أوّل الأوصياء هو الإمام عليّ عليه السلام وحينئذ يكون المجموع اثني عشر، بينما الرواية تذكر أنّ الاثني عشر هم من ولد فاطمة عليها السلام، فهذه الرواية بهذا المتن ساقطة على مبنى الإمامية.

نعم، روى الصدوق هذه الرواية عن أبي الجارود، وفيها: «دخلت على فاطمة عليها السلام، وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر، آخرهم القائم؛ ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم عليّ عليهم السلام»[1]، وهي بهذا المضمون تكون مطابقة لمبنى الإمامية، لكن يقع التعارض حينئذ بين ما رواه الصدوق وما رواه الكليني، وفي مثل هذه الحالة يرجع إلى القاعدة المعروفة القاضية بتقديم أصالة عدم الزيادة على أصالة عدم النقيصة عند الدوران بين الزيادة والنقيصة[2]؛ باعتبار أنّ احتمال الزيادة أبعد من احتمال النقيصة فيبنى على المتن المشتمل على الزيادة وهي عبارة (من ولدها)، وحيث إنّ هذا المتن مخالف لضروري المذهب فيسقط عن الحُجّية، وإذا لم يُبْنَ على الترجيح المزبور وقع التساقط بين النقلين ولا يكون أيّ منهما حُجّة.

**ب.** وأمّا الخدشة في هذه الرواية بشكل عام فهي لما يلي:

**أولاً:** إنّ الحُجّة على أمر عقائديّ كأمر الإمامة لا تقوم برواية ظنّية، ولا بمثل رؤية شخص للوح في واقعة خاصّة، وإنّما لا بدّ من أن يبيّن أمر الإمامة على نحو عام معلن، وبنصوص لا يتطرّق اليها الشكّ والترديد سنداً ودلالة.

**ثانياً:** لو أغمضنا النظر عن الاستفهام حول دخول جابر الأنصاري على فاطمة عليها السلام، إذ لم يتعارف دخول الرجال من الصحابة أو غيرهم عليها، لا

---

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٥٢ ح ٦ و ٧.

(٢) القواعد الفقهية، البجنوردي: ج ١ ص ٢١٣؛ القواعد الفقهية، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: ج ١ ص ٤٦؛ مباحث الأصول، السيّد كاظم الحائري: ج ٤ ص ٥٠٤؛ أنوار الهداية، السيّد الخميني: ج ٢ ص ٣٦٨.

في أيّام رسول الله ﷺ ولا بعد وفاته، أقول لو أغمضنا عن ذلك، فإنّنا نواجه استفهامات أخرى، فلماذا اقتصر الكشف عن هذا الأمر على جابر دون غيره إذا كان هذا الأمر في معرض البيان ولو على نحو الموجبة الجزئية، وقد كان هناك من هم أقرب إلى جابر في المكانة من أهل البيت أو بقرب مكانته؟ ولم ينقل ذلك عن غير جابر، كما أنّ جابراً لو كان قد اطّلع على ذلك فلماذا لم يشعه ولم ينقله على نطاق واسع ولم ينقله عنه إلا أبو الجارود؟ ولماذا لم يحدِّث به جابر الإمامَ محمّداً الباقر عليه السلام حين التقاه مع أنّه أبلغه سلام رسول الله ﷺ وتكنيته له بالباقر؟ ولماذا لم يعرف موضوع الأوصياء بجملتهم وعددهم وأسمائهم عند الشيعة في كلّ جيل من تلكم الأجيال حتى تعدّدت الفرق وكان الشّيعة بمن فيهم خواصّهم يقعون في الحيرة ويتيهون في أحيان كثيرة، ولم يتّخذ من هذا الموضوع حُجّة لقطع دابر الاختلاف؟ ولماذا لم يبيِّن هذا الموضوع والموجود في اللوح الذي كان عند فاطمة الزهراء عليها السلام حسب الفرض على لسان الأئمّة فيما بعد والدواعي موجودة على بيانه؟

إذن نخلص من كلّ ما تقدّم إلى أنَّ هذه الرواية غير صالحة للاستدلال والاحتجاج.

ولأهمّية هذا الأمر، علينا أن نستجليَ الموضوع بشيء من البسط فنقول:

لقد عانى أصحاب الأئمة عليهم السلام الكثير من الاختلاف والحيرة والاضطراب، كما تشير إلى ذلك كتب الفرق والمقالات.

ووصل الاضطراب إلى حدِّ أنّ الشيخ النجاشي ـ في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمّد الكاتب المعروف بابن برينة ـ أشار إلى أنّه كتب كتاباً يذكر فيه أنّ الأئمة ثلاثة عشر «واحتجّ بحديث في كتاب سُليم بن قيس الهلالي: إنّ الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام»[1].

وقد استمرّ الخلاف بين الأصحاب حول الأئمّة عليهم السلام واحداً تلو الاخر كالذي

(١) رجال النجاشي: ص ٤٤٠ رقم ١١٨٥؛ ومعجم رجال الحديث: ج ٢٠ ص ٢٧٦.

يبرزه أصحاب السير والفرق. وظهرت شدّته بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام، ولم يخفت حتّى آخر الأئمّة عليهم السلام[1].

ونقف من خلال قراءتنا لهذه النصوص على:

١- أنّ عدد الأئمّة عليهم السلام لم يكن معروفاً أثناء حياتهم، وذلك بدلالة القول بالوقف لدى الكثير من الأصحاب، وبدلالة أنّه لم يظهر من يبطل حجج هؤلاء بدعوى نقصان العدد.

٢- الحيرة التي أصابت عقول المتقدمين من أصحاب الأئمّة عليهم السلام بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام في مَنْ هو الإمام بعده؛ ففي الكافي ـ في باب النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام في آخر حديث طويل هكذا ـ: وحدّثني محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبي هاشم مثله. قال محمّد بن يحيى: فقلت لمحمّد بن الحسن: يا أبا جعفر، وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله! قال فقال: «لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين»[2].

يقول السيّد بدر الدين العاملي: «قوله: «قبل الحيرة» أي قبل موت العسكري عليه السلام الذي أوجب حيرة خلق كثير»[3].

وقال المولى المازندراني: «لعلّ المراد بالحيرة تحيّره بعد موت العسكري عليه السلام في وجود الصاحب عليه السلام، أو تحيّره بانحرافه لكبر سنه. أو زمان الحيرة، وهو وقت وفاة العسكري عليه السلام»[4]. وقد أجاب العلماء على ذلك بوجوه مختلفة[5].

(١) أنظر: الفصول المختارة من العيون والمحاسن، الشيخ المفيد: ص ٣٠٣-٣٢١.
(٢) الكافي: ج ١ ص ٥٢٦-٥٢٧.
(٣) الحاشية على أصول الكافي: ص ٢٨٠.
(٤) شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٦١.
(٥) أنظر: خاتمة المستدرك: ج ٤ ص ٤٣-٤٥.

٢- جهل المقرَّبين من الأئمة عليهم السلام بأسمائهم. فعلى سبيل المثال نرى أنّ زرارة بن أعين مات ولم يعرف من هو الإمام بعد جعفر الصادق عليه السلام، إذ روي أنّه بعث ولده لاستقصاء الأمر ولمّا قربت وفاته أخذ المصحف ووضعه على صدره وقال: «اللهم إنّي أئتم بمن يثبت هذا المصحف إمامته»[١].

وكذلك الحال فإنّ أغلب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام لم يعرفوا في البدء من هو الإمام بعده، فعوّلوا على ابنه الأكبر عبد الله الأفطح، وكذا بالنسبة للآخرين الذين قالوا بالوقف، أو الذين اختلفوا على أولاد الأئمّة.

وقد أدرك عدد من المحقّقين ما تستلزمه هذه الدراية، فقال الميرزا أبو الحسن الشعراني رحمه الله: «إنّ الطائفة الإماميّة كانوا يتفحّصون بعد كلّ إمام عن القائم بعده، حتى أنّ كبار محدّثيهم كزرارة، بعد قبض الإمام الصادق عليه السلام، لم يتبيّن له إمامة موسى بن جعفر عليهما السلام بعد، فإنّ الذين ذهبوا إلى المدينة لتفحّص أمر الإمام بعد الصادق لما يرجعوا، وقد حضر زرارة الموت، فجعل المصحف على صدره وقال: إمامي من يتعيّن بهذا المصحف. وهكذا رجع بعضهم إلى عبد الله الأفطح، واختلفوا بعد الكاظم في الرضا عليهما السلام، وقال بعضهم بالوقف على الكاظم عليه السلام، ولو كان الأئمة متعيّنين موسومين بأسمائهم لم يعهد منهم التفحّص»[٢].

ولذا جزم المحقّق البهبودي قائلاً: «إنّ الاحاديث المرويّة في النصوص على الأئمة جملة من خبر اللّوح وغيره كلّها مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفّرة موجودة عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى أن يتسرعوا إلى تأليف

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ص ٧٥؛ تاريخ آل زرارة: ص ٨٢.

(٢) شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٦١ هامش ١.

الكتب لإثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الأمة بهذه الكثرة»[1].

ولا يقال إنّ جهل الكثير من الأصحاب لأشخاص الأئمة عليهم السلام سببه ضغط الظّرف السياسي. وذلك باعتبار أنّ هذا الافتراض يجرّنا الى إشكال أعمق، وهو: إذا كان المقرّبون لا يعرفون أشخاص الأئمة عليهم السلام على وجه التحديد بسبب ذلك الظرف، فكيف تسنّى لنا معرفة ما لم يعرفوا، ونحن إنّما تلقّينا علمنا من خلالهم؟!

والمعروف أنّ فترة الحيرة ظهرت عند وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وسُمّيت بذلك لاضطراب الناس حول الإمام بعده. قال المحدِّث النوري: «المراد بالحيرة زمن الغيبة، هي السنة التي مات فيها العسكري عليه السلام وتحيَّرت الشيعة، ومن طالع الكتب التي صُنّفت في الغيبة، علم أنّ إطلاق لفظ الحيرة على مثل ما قلناه شائع في كلامهم»[2].

وكأنّ المحقق البهبودي يشير إلى أنّ زمن الحيرة يدعو إلى حالة وضع الأحاديث الخاصة بالاثني عشر إماماً.

وما وصلنا من روايات عن عدد الأئمة عليهم السلام لم تتجاوز ثلاث روايات فقط في بصائر الدرجات[3]، إلا أنّها تضخمت في الكافي لتصل إلى عشرين رواية؛ كلّها ضعيفة السند أو مرفوعة إلا واحدة منها وصفت بأنّها حسنة[4].

وهذه الرواية لا تخلو من ضعف دلالي واضح، قال الكليني: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، قال:

---

(١) معرفة الحديث: ص ١٠٩.

(٢) أنظر: خاتمة المستدرك: ج ٤ ص ٤٤.

(٣) بصائر الدرجات: باب في الأئمة أنّهم عليهم السلام محدّثون مفهمون، الحديث ١ و ٤ و٥.

(٤) أنظر: الشافي في شرح أصول الكافي: ج ٤ ص ٦٨٨-٧٠٢.

«أَقْبَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ومَعَه الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى يَدِ سَلْمَانَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَجلَسَ، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ واللِّبَاسِ، فَسَلَّمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَرَدَّ عَلَيْه السَّلاَمَ، فَجَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلاَثِ مَسَائِلَ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِهِنَّ، عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ رَكِبُوا مِنْ أَمْرِكَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وأَنْ لَيْسُوا بِمَأْمُونِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وآخِرَتِهِمْ؛ وإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى، عَلِمْتُ أَنَّكَ وهُمْ شَرَعٌ سَوَاءٌ، فَقَالَ لَه أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَلْنِي عَمَّا بَدَا لَكَ.

قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُه؟ وعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يَذْكُرُ ويَنْسَى؟ وعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُشْبِه وَلَدُه الأَعْمَامَ والأَخْوَالَ؟

فَالْتَفَتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْحَسَنِ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَجِبْه».

قَالَ: «فَأَجَابَه الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَه إِلاَّ اللهُ، ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِذَلِكَ، وأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والْقَائِمُ بِحُجَّتِه ـ وأَشَارَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّه والْقَائِمُ بِحُجَّتِه ـ وأَشَارَ إِلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ، وأَشْهَدُ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَصِيُّ أَخِيه والْقَائِمُ بِحُجَّتِه بَعْدَه، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحُسَيْنِ بَعْدَه، وأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وأَشْهَدُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى مُوسَى أَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُوسَى أَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّه الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ لاَ يُكَنَّى ولاَ يُسَمَّى حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُه، فَيَمْلأَهَا عَدْلاً، كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً، والسَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ورَحْمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُه.

ثُمَّ قَامَ فَمَضَى، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، اتْبَعْه، فَانْظُرْ أَيْنَ يَقْصِدُ، فَخَرَجَ

الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالَ: مَا كَانَ إِلاَ أَنْ وَضَعَ رِجْلَه خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ، فَمَا دَرَيْتُ أَيْنَ أَخَذَ مِنْ أَرْضِ اللهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَعْلَمْتُه، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَتَعْرِفُه؟ قُلْتُ: اللهُ ورَسُولُه وأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ.

قَالَ: هُوَ الْخَضِرُ عليه السلام»[1].

والملاحظ أنّ هذه الرواية يرويها الجميع عن البرقي بطريقين مختلفين ينتهيان إلى أبي هاشم الجعفري عن أبي جعفر عليه السلام، وهي كنية الإمامين الباقر والجواد عليهما السلام، فبينما يثبتها البعض عن الباقر عليه السلام يثبتها الآخر عن الإمام الجواد عليه السلام، وحيث إنّ أبا هاشم لا يروي عن الباقر عليه السلام فروايته عنه مرسلة لا ريب في ذلك. فالرّواية مردّدة بين الإرسال وغيرها[2].

---

(١) الكافي: ج ١ ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

(٢) ومن هؤلاء:أ . أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أبي هاشم الجعفري رفع الحديث قال: قال أبو عبد الله ـ عليه السلام: ...» (المحاسن: ص ٣٣٢ ح ٩٩).ب. علي بن بابويه القمي: «سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري ومحمد ابن يحيى العطار وأحمد بن إدريس، جميعاً قالوا: حدثنا أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني محمد بن علي عليهما السلام، قال: ...» (الإمامة والتبصرة: ص ١٠٦ ـ ١٠٨ ح ٩٣). ج. عليّ بن إبراهيم القمّي –كما في المحاسن، بتفاوت وتفصيل، مرسلاً عن أبيه ـ: «حدثني أبي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر محمّد بن علي بن موسى عليه السلام». (تفسير القمّي: ج ٢ ص ٤٤).د. النعماني (ت ٣٨٥هـ): ـ كما في المحاسن، بتفاوت وزيادة. بسنده إلى البرقي ـ: «أخبرنا عبد الواحد بن عبد الله بن يونس الموصلي، قال: حدثنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد، قال: حدثنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، قال: ...» (الغيبة: ص ٦٦ ـ ٦٨ باب ٤ ح ٢).هـ. المسعودي ـ كما في النعماني، بتفاوت، مرسلاً عن أبي جعفر الثاني عن آبائه عليهم السلام قال: ... ـ (إثبات الوصية: ص ١٣٦ ـ ١٣٨).و. الصدوق ـ كما في النعماني بتفاوت، بسنده إلى البرقي ـ: «حدثنا أبي ومحمد بن الحسن، قالا: حدثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمّد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس جميعاً، قالوا: حدثنا أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني محمد بن علي ـ عليهما السلام، قال:...» (كمال الدين: ج ١ ص ٣١٣ ـ ٣١٥ باب ٢٩ح ١؛ علل الشرائع: ج ١ ص ٩٦ ـ ٩٨ باب ٨٥ ح ٦).ز. الصدوق ـ أيضاً ـ بتفاوت ـ: «حدثنا أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، ـ قالا: حدثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري ومحمّد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس جميعاً، قالوا: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثنا أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليهما السلام، قال...» (عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٦٧ ـ ٦٩ باب ٦ ح ٣٥).ح. الطوسي ـ كما في الكافي ـ قال: «وبهذا الإسناد، عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني ـ عليه السلام، قال: ..» (الغيبة: ص ١٥٤ – ١٥٥ ح ١١٤).

هذا ما جاء في عصر الغيبة الصغرى، أما بعدها فالملاحظ أنّ روايات خبر الأئمة الاثني عشر عليهم السلام قد ازداد عددها. حيث أورد الشيخ الصدوق في (الخصال) أكثر من خمسين رواية[١].

وزاد عليّ بن أحمد الخزاز القمّي في كتابه «كفاية الأثر» أضعافاً كثيرة مروية عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه والأئمة عليهم السلام، لكنّ الكتاب لم تثبت نسبته إليه، فمع أنّ النجاشي والطوسي ذكرا الخزاز في كتبهما الرجالية، إلا أنّهما لم يذكرا له هذا الكتاب. وسار على منوالهما العلامة الحلّي[٢].

ولعلّ أوّل من ذكر أنّ للخزّاز الكتاب المذكور هو ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، قال: «إنّ له كتباً في الكلام وفي الفقه، من كتبه: كتاب الأحكام الشرعيّة على مذهب الإمامية، والإيضاح في الاعتقاد، والكفاية في النصوص»[٣].

كما أسند الحرّ العاملي هذا الكتاب الى الخزاز عبر سلسلة طويلة من الرجال[٤].

وعلى فرض ثبوت الكتاب للخزاز القمّي، إلا أنّنا نشكّ أنّ النسخة الخطّية المعتمدة في الطّبع سليمة لم تنُلها الزيادة والنقصان؛ فقد كتب على آخر هذه النسخة التي عثر عليها في الآخر: «تمّ الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه وعونه، ووافق الفراغ منه يوم الثلاثاء مستهلّ جمادي الأولى من سنة أربع وثمانين وخمسمائة»[٥].

---

(١) الخصال: ص ٤٦٦–٤٨٠.

(٢) رجال النجاشي: ص ٢٦٨؛ الفهرست: ص١٠٠؛ رجال الطوسي: ص ٤٣٠ رقم ٦١٧٢؛ خلاصة الرجال: ص١٨٠ و ١٨٨.

(٣) معالم العلماء: ص ١٠٦.

(٤) وسائل الشيعة: ج ٣٠ الفائدة الثانية الطريق الواحد والعشرون.

(٥) قال محقق الكتاب: «وقال العلامة المتتبع الخبير السيد الأمين محسن بن السيد عبد الكريم الحسيني العاملي رحمة الله عليه في الجزء الثاني من كتابه «معادن الجواهر ونزهة الخواطر في علوم الأوائل والأواخر»: عثرنا

مع أنّها وصفت بأنّها مكتوبة «بخطّ وورق وترتيب كلّها في غاية الجودة، وورقه لم يُبْلِهِ مرّ القرون وإن أثّر فيه، وتفوق هذه النسخة في حسن الترتيب في كتابتها المطبوعات العصرية الجيّدة الترتيب»(١). وهو ما يبعث على الشكّ أن تكون هذه النسخة قد كتبت في الزمن المذكور؛ ويدلّ على هذا القول أنّ هناك من قام بتقديم تأريخ كتابة نسخة أخرى للكتاب مائة عام دون ذكر اسمه، وهي النسخة التي اعتمدها محقّق الكتاب مع نسخة ثانية(٢).

ونخلص إلى أننا أمام طائفتين من الروايات:

**الطائفة الأولى**: الروايات التي تبيّن اضطراب أصحاب الأئمة عليهم السلام حول معرفتهم على وجه التحديد.

**والطائفة الثانية**: الروايات التي تعرف بتشخيص الأئمة وتبيان عددهم بوضوح.

ومن الواضح أنّ الطائفة الأولى لا تنسجم مع الطائفة الثانية، مع أنّ كِلتي

---

في بعض مكتبات جبل عامل القديمة على كتاب مخطوط قديم جداً، من بقايا ما أخطأته أيدي الحوادث والفتن وأفران عكا في وقعة الجزار ومياه السقوف والأرضة والفأر وأيدي الجهلة وعوارض الإهمال، كما كان حظ الكثير من نفائس كتب جبل عامل، وهذا الكتاب من أنفس المخطوطات وعليه إجازات وخطوط قديمة لمشاهير العلماء بعضها قبل سبعة قرون ونصف وبعضها أقل من ذلك وهو كتاب «كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام» ومؤلف هذا الكتاب أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز، بالخاء المعجمة والزاي قبل الألف وبعدها، القمي الرازي، من أهل أواسط القرن الرابع، من تلامذة الصدوق، وأصله قمّي سكن الرّي» (كفاية الأثر: ص ١١).

(١) كفاية الأثر (المقدمة): ص ١٢.

(٢) قال محقّق الكتاب: «رجعنا في تحقيق هذا الكتاب إلى: ١ ـ نسخة قيمة قديمة مصحّحة كتبها مؤمن بن عبد الجواد الكاظمي وفرغ منها يوم الإثنين غرّة شهر شعبان المعظم سنة ست وثمانين بعد الألف، وقد جعلناها أصلاً. ٢ ـ نسخة أخرى مصحّحة استكتبها العلامة حسين النوري الطبرسي صاحب المستدرك، صححها وكتب في الصفحة الأولى بيده الشريفة: «مما استكتبته لنفسي في الدنيا الفانية ذخيرة لرمسي في الربوع الخاوية...». وفي آخر الكتاب: «استكتبته ثم قابلته مع نسخة لا تخلو من سقم نفعنا الله وجميع المؤمنين به بمحمّد وآله الطاهرين، وأنا الجاني المسيء حسين بن محمّد تقي الطبرسي في ليلة الجمعة لثمان بقيت من جمادي الأولى سنة ١٢٨٠». وتاريخ الفراغ من الكتابة ـ أيضاً ـ في هذه السنة، ولم يكتب الكاتب اسمه. ولا يخفى أنّ اليد الخائنة عملت في تاريخ الكتاب في المقامات الثلاث وجعلته ١١٨٠ وغفل عن عصر المستكتب النوري طاب رمسه وزعم أنّ تكثير التاريخ يجلب المنفعة الكثيرة وهو النافع (كفاية الأثر (مقدمة المحقق): ١٨ ـ ١٩).

الطائفتين قد تفشيتا في عصر الغيبة، ممّا يوحي أنّ إحداهما لا بدّ وأن تكون موضوعة.

وإذا ما وقفنا على دوافع الوضع والكذب في هاتين الطائفتين، فسنرى أنّ الطائفة الأولى ليس فيها ما يبعث على مصلحة الكذب؛ لأنّ نقلة هذا الاختلاف هم من المنتسبين الى الشيعة وثقاتهم، وقد بنى عليه علماء الجرح والتعديل، وأصحاب المقالات والفرق، علومهم، ولذا نقرأ في كتب الأجلاء يصفون شخصاً أنّه «واقفي» أو «ناووسي» أو «فطحي» أو «إسماعيليّ» أو «زيديّ» أو غير ذلك. ولو تمّ طرح مثل هذه الروايات لبطلت كتب الجرح والتعديل، وكتب الفرق والمقالات التي اعتمدت عليها.

أمّا الطائفة الثانية فدوافع الكذب موجودة؛ فإنّ من المصلحة إظهار هذه القضية دون غبش، وإلا لم يعد هناك مجال للأخذ بالمذهب.

كذلك فإنَّ الروايات التي وصلتنا لا تُعَدّ بشيء، فهي من الآحاد، وأنّه إذا جاز ترك الأحاديث الكثيرة المنافية لأصول العقيدة كروايات التحريف وما إليها، فإنَّ من الأولى ترك هذه الأحاديث القليلة التي تتعارض مع معطيات الافتراض الأوّل، خاصة وأنّ هذا الافتراض يُعدّ دراية لو أزلناه لزال كلّ شيء يتعلّق بالتوثيق والرواية في المذهب.

وبحسب المعطيات والدلالات يكون تصوّر الإمامة ـ بحسب الصورة التي رآها المتقدّمون من القميين ـ هي أقرب من تلك التي رآها غيرهم ممّن وصفوهم بالارتفاع والغلو. وإذا كان من الصحيح ما قيل من أنّ التصوّر الذي بناه القميّون كان يصدق على أغلب الرواة في عصر الأئمة عليهم السلام، كالذي يشير إليه الشهيد الثاني، فإنّ الأمر قد انقلب فيما بعد، حيث غلبت على المتأخّرين الرؤية الأخرى وصارت من المقدسات التي يصعب مخالفتها حتّى يومنا هذا.

يقول الشهيد الثاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الأصل الرابع: التصديق بإمامة الاثني عشر صلوات الله عليهم أجمعين: وهذا الأصل اعتبره في تحقق الإيمان الطائفة المحقة الإمامية، حتى أنّه من ضروريات مذهبهم، دون غيرهم من المخالفين، فإنّه عندهم من الفروع.

ثمّ إنّه لا ريب أنّه يشترط التصديق بكونهم أئمّة يهدون بالحقّ، وبوجوب الانقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهم، إذ الغرض من الحكم بإمامتهم ذلك، فلو لم يتحقّق التصديق بذلك لم يتحقّق التصديق بكونهم أئمّة.

أمّا التصديق بكونهم معصومين مطهَّرين عن الرجس، كما دلَّت عليه الأدلّة العقلية والنقلية.

والتصديق بكونهم منصوصاً عليهم من الله تعالى ورسوله، وأنّهم حافظون للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم.

وأنّ علمهم ليس عن رأي واجتهاد، بل عن يقين تَلَقَّوه عَمّن لا ينطق عن الهوى خلفاً عن سلف بأنفس قويّة قدسية، أو بعضه لدني من لدن حكيم خبير.

وغير ذلك ممّا يفيد اليقين، كما ورد في الحديث أنّهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ محدَّثون، أي: معهم ملك يحدّثهم بجميع ما يحتاجون أو يرجع إليهم فيه. أو أنّهم يحصل لهم نكت في القلوب بذلك على أحد التفسيرين للحديث.

وأنّه لا يصحّ خلوّ العصر عن إمام منهم، وإلا لساخت الأرض بأهلها. وأنّ الدنيا تتمّ بتمامهم، ولا تصحّ الزيادة عليهم.

وأنّ خاتمهم المهديّ صاحب الزمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأنّه حيّ إلى أن يأذن الله تعالى له ولغيره، وأدعية الفرقة المحقّة النّاجية بالفرج بظهوره عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كثيرة، فهل يعتبر في تحقّق الإيمان أم يكفي اعتقاد إمامتهم ووجوب طاعتهم في الجملة؟ فيه

الوجهان السابقان في النبوة. ويمكن ترجيح الأول، بأنّ الذي دلَّ على ثبوت إمامتهم دلَّ على جميع ما ذكرناه خصوصاً العصمة، لثبوتها بالعقل والنقل.

وليس بعيداً الاكتفاء بالأخير، على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم عليهم السلام، فإنّ كثيراً منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنّهم علماء أبرار، يعرف ذلك من تتبّع سيرهم وأحاديثهم. وفي كتاب أبي عمرو الكشي رحمه الله جملة مطلعة على ذلك[1]، مع أنّ المعلوم من سيرتهم عليهم السلام مع هؤلاء أنّهم كانوا حاكمين بإيمانهم بل عدالتهم»[2].

ويؤكّد هذا الرأي الوحيد البهبهاني، ويقول: «إعلم أنّ الظّاهر أنّ كثيراً من القدماء، سيّما القميَّين منهم والغضائري، كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلال، ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم وما كانوا يجوِّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدُّون التعدّي عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب معتقدهم، حتى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً، بل ربّما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختلف فيه، كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيّما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين.

وبالجملة الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربّما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً غلوّاً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو غير ذلك، وكان عند آخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك»[3].

---

(١) أي: جملة من الأمور والأخبار تطلعنا على عدم اعتقاد كثير من الراوة ومعاصري الأئمة عليهم السلام بعصمتهم.

(٢) حقيقة الإيمان: ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٣) الفوائد الرجالية: ج ١ ص ٣٨ ـ ٣٩؛ تعليقة على منهج المقال: ص ٢١.

وينسب السيّد محمّد مهدي بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) هذا الرأي لأكثرية الشيعة المتقدمين[١].

ويقول المحقق المامقاني: «وإنّ أكثر ما يُعَدّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمّة عليهم السلام كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلو»[٢].



(١) رجال بحر العلوم: ج ٣ ص ٢٢٠.

(٢) تنقيح المقال في أحوال الرجال: ج ١ ص ٢١١ ـ ٢١٢. وقد كرّر رحمه الله استناده إلى هذه القاعدة بشأن المتهمين بالغلو، في أكثر من عشرين مورداً في كتابه، واستفاد منها خلال ترجمته لجملة من الرواة، منهم: أحمد بن علي أبو العباس الرازي، جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى الفزاري، جعفر بن محمد بن المفضل، أبو عبد الله الحسين بن شاذويه، الحسين بن يزيد بن نوفليه، الخيري بن علي بن طحان الكوفي، داود بن القاسم بن إسحاق، عبد الله بن عبد الرحمن الأصم البصري، عبد الله بن قاسم، أبو جعفر محمد بن أورمة القمي، محمد بن بحر الرهني، أبو عبد الله محمد بن سليمان الديلمي، محمد بن سنان، محمد بن فرات الأحنف، محمد بن فضيل بن كثير، أبو جعفر محمد بن موسى بن عيسى، المعلّى بن خنيس، المفضل بن عمر، موسى بن سعدان الحناط، سفر بن صباح القمي. راجع: ج ١ ص ٦٩ و٢٢٥ و٢٢٦ و٣٣١ و٣٤٩ـ و٤٠٤ و٤١٤ ج ٢ ص ١٩٦ و٢٠٢ ج ٣ ص ٨٣ و٨٦ و١٢٢ و١٢٣ و١٧٠ و١٧٣ و١٩٣ و٢٣٢ و٢٤٢ و٢٥٦ و٢٦٨.



# المصادر والمراجع


١. الآحاد والمثاني، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ١٩٩١م.

٢. إثبات الوصية للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، منشورات الرضي، قم، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، نور الدين عليّ بن محمّد بن سلطان الملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١هـ ـ١٩٧١م.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة،الحافظ أبو الفضل أحمد بن علّي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي،الطبعة: الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م.

٥. أصول الاستنباط بين الكتاب والسنة، الشيخ محمّد الصادقي الطهراني، قم، إيران، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ.

٦. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو ريّة (ت ١٣٩٠هـ)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: السادسة.

٧. الاعتقادات: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١هـ). تحقيق عصام عبد السيد. ضمن المجلد الخامس من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، دار المفيد، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٨. الإمامة والتبصرة من الحيرة، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: السيد محمّد باقر الموحد الأبطحي، مركز الأبحاث العقائدية، قم، إيران.
٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر بن محمّد تقي المجلسي (ت ١١١١هـ)، مؤسسة البلاغ، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
١٠. بحوث في علم الرجال، الشيخ محمّد آصف المحسني، مطبعة: طاووس بهشت، قمّ، إيران، الطبعة: الرابعة، ١٤٢١هـ.
١١. بصائر الدرجات الكبرى، لأبي جعفر محمّد بن حسن بن فروخ الصفّار (ت ٢٩٠هـ). تحقيق: الحاج ميرزا محسن، مؤسسة العلمي، طهران، إيران، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
١٢. تاريخ آل زرارة، أبو غالب أحمد بن محمد الزراري (ت ٣٦٨هـ)، شرح وتحقيق: السيّد محمّد عليّ الموحد الأبطحي، جاب رباني، قم، إيران.
١٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٤. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٥. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن عليّ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤١٧هـ.
١٦. تاريخ دمشق، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ). والكتاب سبعون جزءاً يتضمنها برنامج تاريخ دمشق. الإصدار الأول، إعداد شركة الخطيب للإنتاج والتسويق، بإشراف علمي من مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي ـ عمان، الأردن ١٩٩٨م.
١٧. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي(ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: السيّد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٨. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، السيد حسن الصدر، منشورات الأعلمي، طهران، إيران.
١٩. التحرير الطاووسي المستخرج من كتاب حلّ الاشكال، حسن بن زين الدين صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ)، تحقيق: فاضل الجواهري، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
٢٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٢١. تذكرة الحفاظ، محمّد بن طاهر القيسراني (ت ٥٠٧هـ)،تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٢. تصحيح اعتقادات الإمامية (سلسلة مؤلفات المفيد)، أبو عبد الله محمّد بن

محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: عدّة محقّقين، دار المفيد، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٢٣. تفسير العياشي، أبو النّضر محمّد بن مسعود بن عياش السلمي العياشي (ت ٣٢٠هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة: الأولى، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
٢٤. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري المالكي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٢٦. التنبيه والأشراف، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت٣٤٦هـ)، دار الصاوي، القاهرة ـ مصر.
٢٧. تنقيح المقال في أحوال الرجال، الشيخ عبد الله المامقاني، طبعة حجرية.
٢٨. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٣٠. التوحيد، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، دار المعرفة.

٣١. الثقات، أبو حاتم محمّد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٣٢. جامع معمر بن راشد (ت ١٥١هـ). تحقيق: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: ٢، ١٤٠٣هـ.
٣٣. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي التميمي (ت ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
٣٤. الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، تحقيق: علي الفاضلي، دار الحديث، قم، إيران، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ ق ـ ١٣٨٢هـ ش.
٣٥. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ)، دار الأضواء، تحقيق محمّد تقي الإيرواني، الطبعة: الثالثة، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٣٦. حقيقة الإيمان (المصنفات الأربعة)، زين الدين بن علي العاملي الشهيد الثاني، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ١٣٨٠ش.
٣٧. حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٣٨. خاتمة مستدرك الوسائل، الميرزا حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق وطبع: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٣٩. الخصال: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، إيران، ١٤٠٣هـ.
٤٠. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
٤١. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: لأحمد بن عبد الله الطبري (ت٦٩٤٩هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
٤٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة،الشيخ آقا بزرگ الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٤٣. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي (ت بعد ٧٠٧هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
٤٤. رجال ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الواسطي البغدادي، تحقيق: السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ق ـ ١٣٨٠هـ ش.
٤٥. رجال بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، السيّد محمّد مهدي بحر العلوم الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ)، تحقيق: محمّد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، منشورات مكتبة الصادق، طهران، إيران، الطبعة: الأولى، ١٣٦٣هـ .ش.
٤٦. الرجال (رجال البرقي)، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠هـ)، تحقيق: أصغر مهدوي به، انتشارات دانشگاه تهران، طهران، إيران، ١٣٤٢هـ ش.

٤٧. رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٤٨. رجال النجاشي (فهرست رجال مصنفي الشيعة)، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (ت٤٥٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قمّ، إيران، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
٤٩. رسائل الشريف المرتضى، أبو القاسم عليّ بن طاهر بن الحسين الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، إعداد: السيّد مهدي الرجائي، تقديم وإشراف: السيّد أحمد الحسيني، منشورات دار القرآن الكريم، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٥٠. الرسائل الأصولية، الشيخ محمّد باقر بن محمّد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥هـ). تحقيق ونشر مؤسسة العلامة المجدّد الوحيد البهبهاني، مطبعة أمير، قمّ، إيران، ١٤١٦هـ.
٥١. رسائل في دراية الحديث، أبو الفضل حافظيان البابلي، دار الحديث، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ق ـ ١٣٨٢هـ ش.
٥٢. رسالة مفتوحة ردّاً على دعايات شنيعة على الشيعة وتراثهم، الشيخ حسين علي المنتظري (ت ١٤٢٩هـ)، نشر سايه، چاپ كيميا، قم، إيران، ١٤٣١هـ.
٥٣. الرواشح السماوية، مير داماد محمّد باقر الحسيني الاستر آبادي، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها ونعمت الله الجليلي، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة: الأُولى، ١٤٢٢هـ ق ـ ١٣٨٠هـ ش.
٥٤. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّء في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق،

الطبعة: الخامسة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٥٥. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد: أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، دار المفيد، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.
٥٦. سماء المقال في علم الرجال، الشيخ أبو الهدى الكلباسي (ت ١٣٥٦هـ)، تحقيق: السيّد محمّد الحسيني القزويني، مطبعة أمير، نشر مؤسسة ولي العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٥٧. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: التاسعة، ١٤١٣هـ.
٥٨. الشافي في شرح أصول الكافي، الشيخ عبد الحسين الشيخ عبد الله المظفّر (ت ١٤١٢هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
٥٩. شرح أصول الكافي، المولى محمّد صالح المازندراني (ت ١٠٨١هـ)، تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيّد علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٦٠. الشيعة نص الحوار مع المستشرق كوربان، السيّد محمّد حسين الطباطبائي، ترجمة: جواد علي كسار، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، قم، إيران، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ.
٦١. الصحيح، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
٦٢. الصحيح، مسلم بن الحجاج القشيري، (ت ٢٦١هـ)، دار الكتب العلمية،

بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
٦٣. ضعيف الأدب المفرد، محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٦٤. طبقات الحفاظ، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
٦٥. العدّة في أصول الفقه، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمّي، منشورات ستاره، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
٦٦. علل الشرائع، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ)، منشورات المكتبة الحيدرّية، النجف، العراق، ١٣٨٥هـ.
٦٧. علوم الحديث ومصطلحه، الدكتور صبحي الصالح (ت ١٤٠٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الثامنة عشرة، ١٩٩١م.
٦٨. عيون أخبار الرضا، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق القمي (ت ٣٨١هـ)، منشورات جهان، طهران، إيران.
٦٩. الغدير، الشيخ عبد الحسين الأميني (ت ١٣٩٢هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ.
٧٠. الغيبة،ابن أبي زينب محمّد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران، إيران.
٧١. الغيبة، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قمّ، إيران، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

٧٢. فرائد الأصول، الشيخ مرتضى بن محمّد أمين الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة مجمع الفكر الإسلامي، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٧٣. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي المفيد (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: علي مير شريفي، دار المفيد، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٧٤. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٧٥. الفهرست، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة نشر الفقاهة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
٧٦. الفوائد الرجاليّة، الشيخ مهدي الكجوري الشيرازي، تحقيق: محمّد كاظم رحمان ستايش، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ق - ١٣٨١هـ ش.
٧٧. الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين، أبو علي محمّد بن عليّ الصوري، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٧٨. قواعد الحديث، محيي الدين الموسوي الغريفي، دار الأضواء، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٧٩. القواعد الفقهية، السيّد محمد حسن البجنوردي، تحقيق: محمّد حسين الدرايتي ومهدي المهريزي، دار الهادي، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٣٧٧ش.

٨٠. القواعد الفقهية، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مدرسة أمير المؤمنين، قمّ، إيران،١٤١١هـ.
٨١. الكافي، محمّد بن يعقوب الكُلَيني (ت ٣٢٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٨٢. الكافي، محمّد بن يعقوب الكُلَيني (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: قسم إحياء التراث، مركز بحوث دار الحديث، مؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-١٣٨٧ش.
٨٣. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمّد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٨٤. كتاب الزهد، هناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفيريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
٨٥. كتاب سُليم بن قيس الهلالي، تحقيق:محمد باقر الأنصاري الزنجاني، مؤسسة نشر الهادي، قمّ، إيران، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.
٨٦. الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي الحلبي الطرابلسي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٨٧. كشف الحجب والأستار عن أسامي الكتب والأسفار، السيد إعجاز حسين النيسابوري (ت ١٢٨٦هـ)، مطبعة بهمن، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قمّ، إيران، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ.

٨٨. كفاية الأثر في النص على الأئمّة الاثني عشر، أبو القاسم عليّ بن محمّد بن علي الخزاز القمّي الرازي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي، انتشارات بيدار، مطبعة الخيام، قمّ، إيران، ١٤٠١هـ.
٨٩. كفاية الأصول، محمد كاظم الخراساني الآخوند (ت ١٣٢٩هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٩٠. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٩١. كمال الدين وتمام النعمة، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قمّ، إيران، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ.
٩٢. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، تصحيح الشيخ بكري حياني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٩٣. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٩٤. لسان الميزان، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية ـ الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٩٥. مجمع الزوائد، عليّ بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٩٦. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ.
٩٧. المدخل إلى عذب المنهل، أبو الحسن الشعراني، إعداد: رضا الأستاذي، مؤسسة الهادي، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ ش.
٩٨. المسائل السروية (سلسلة مؤلفات المفيد)، أبو عبد الله محمد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: عدة محققين، دار المفيد، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٩٩. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
١٠٠. مشرعة بحار الأنوار، الشيخ محمد آصف محسني، مكتبة عزيزي، قم، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
١٠١. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمّد الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرّشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٠٢. معالم العلماء، محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
١٠٣. المعتبر، نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الهذلي المحقّق الحلي (ت ٦٧٦هـ)، مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام، إيران.
١٠٤. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله محمّد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ.

١٠٥. معجم رجال الحديث، أبو القاسم الخوئي، الطبعة: الخامسة، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٠٦. المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمّد شكور محمود، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان؛ ودار عمار، عمان، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٠٧. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
١٠٨. معرفة الحديث، الشيخ محمّد باقر البهبودي، دار الهادي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
١٠٩. المغني في الضعفاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، عمان، الأردن، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
١١٠. من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي الصدوق (ت ٣٨١هـ). تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم، إيران، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.
١١١. موسوعة أصحاب الفقهاء: إعداد اللجنة العلمية لمؤسسة الإمام الصادق ـ قمّ، إيران. ومنشورة على موقع مؤسسة الإمام الصادق.
١١٢. الموضوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن عليّ بن محمّد القرشي التيمي البكري ابن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ)، تخريج توفيق حمدان، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
١١٣. الموضوعات في الآثار والأخبار، هاشم معروف الحسني (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣م.

١١٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمّد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ عليّ محمّد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥.
١١٥. نشأة الشيعة الإمامية، نبيلة عبد المنعم داود، دار المؤرّخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
١١٦. نظام الحكم في الإسلام، الشيخ حسين علي المنتظري (ت ١٤٢٩هـ)، انتشارات سرايي، طهران، إيران، الطبعة: الأولى، ١٣٨٠هـ.ش.
١١٧. الوجيزة في علم دراية الحديث (رسائل في دراية الحديث)، عبد الرزاق بن علي رضا الحائري الأصفهاني (ت ١٣٨٣هـ)، تحقيق: رضا قبادلو، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قمّ، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
١١٨. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.





# المحتويات







## الشيخ حسين علي المصطفى

ولد في القلعة مركز القطيف في الأول من ربيع الأول عام ١٣٨٢ هـ الموافق للأول من أغسطس من عام ١٩٦٢م.

تلقى دراسته الانتظامية (الابتدائي والمتوسطة والثانوية) في مدارس بلدته القطيف.

هاجر إلى قم المقدسة في بداية عام ١٤٠٢ هـ ودرس في حوزتها، ثم هاجر إلى النجف الأشرف في عام ١٤٠٧ هـ وفي عام ١٤١٦ هـ هاجر إلى قم المقدسة ينهل من حوزتها.

درس البحث الخارج على يد الأعلام: السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، السيد كاظم الحائري، الشيخ محمد الرحمتي، السيد أحمد المددي، الشيخ هادي آل راضي النجفي، الشيخ حسن الجناتي البحراني.

يدرّس السطوح العالية فقهاً وأصولاً وحديثاً في حوزة دار العلم في القطيف.

له العديد من الكتب المطبوعة منها:



١. الحرمان الشريفان (دراسة موجزة).
٢. الغضب (دراسة معرفيّة موضوعيّة في التراث الإسلامي).
٣. أسرار العبادات.
٤. مصادر البحث من القطيف والقطيفيين.
٥. أضواء على معالم المدينة المنورة (دراسة وتحليل).
٦. فلسفة الحج.
٧. ثقافتنا الجنسية بين فيض الإسلام واستبداد العادات (طبع مرتان).
٨. مطارحات في الدين والفكر والمجتمع.
٩. الزواج المؤقت بين المشروعية والانحراف (طبع مرتان).
١٠. مناسك الحج (طبع مرتان).
١١. فلسفة العبادات (طبع مرتان).
١٢. إحياء ليلة النصف من شعبان، الرسالة والمضمون، دراسة محققة (طبع مرتان).
١٣. ملامح المنهج التربوي في النهضة الحسينية.
١٤. أم النبي.
١٥. دور المستمع في ترشيد المنبر القرآني.
١٦. الإعلام وبناء الأسرة رؤية قرآنية.
١٧. معجم معالم فقه المناسك (في خمسة مجلدات).
١٨. أدبيات التعايش بين المذاهب (طبع مرتان).
١٩. آفاق رؤية الهلال بين التضييق والسعة (مراجعة علمية لنصوص رؤية الهلال).
٢٠. حجة الوداع شعائر وقيم.
٢١. دور الاختلاف في إطار الوحدة.
٢٢. أمهات المؤمنين (رؤية شرعية في مصادر الشيعة الإمامية).



